[
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية
------

# التعجب والتفضيل
# بين مُكَوِّنات البِنْيةِ وشرائطِ الصياغة
# "دراسة صرفية موازنة"

إعداد

د/ جمال مصطفى عبد الله ناصف

أستاذ اللغويات المساعد
في كلية اللغة العربية بإيتاي البارود

( العدد الأربعون )
( الإصدار الأول ـ الجزء الرابع)
( ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م )

# التعجب والتفضيل
# بين مكونات البِنْية وشرائط الصياغة
# "دراسة صرفية موازنة"

**جمال مصطفى ناصف**
**قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، إيتاي البارود، مصر.**
**البريد الإلكتروني: gamalmostafanasef61@gmail.com**

**الملخص:**

**يتعلق هذا البحث بالصيغ الصرفية، وما لها من خصائص في التكوين البنيوي، وما يحكمها من شروط للصياغة. ويركز البحث على بابين من أبواب الصرف تربطهما علاقة قوية، هما: التعجب، والتفضيل؛ ويهدف إلى الموازنة بينهما موازنة صرفية؛ حيث يأتي البحث بعنوان: (التعجب والتفضيل بين مكونات البِنْيَة وشرائط الصياغة "دراسة صرفية موازنة")**

**وقد بيّنَ البحث أن لكل واحد من التعجب، والتفضيل بنيته الخاصةَ به، وأن لكل بنية مكوناتِها اللفظيةَ ، وشرائطَ في المادة اللغوية التي تُصاغ منها تلك البنية. وركَّز البحث على العلاقةَ الوشيجة بين التعجب التفضيل لفظيا، ومعنويا، وإن كان لكل منهما خصائصُه الصرفيةُ التي تميزه عن الآخر. ويقع البحث في مبحثين تسبقهما مقدمة، وتلحقهما تتمة وخاتمة:**

**فالمبحث الأول تناول التعجب، وصِيَغَه، وشرائطَ بنيتها، وذلك في تمهيد، ومطلبين.**

**والمبحث الثاني تناول اسم التفضيل: بنيته ودلالاتها، وشرائطها، وذلك في تمهيد، ومطلبين. والتتمة والخاتمة، تناولت موازنة صرفية بين التعجب والتفضيل،**

**وخُتِمَ البحث بقائمة المصادر والمراجع وعدد من الكشافات الفنية تشمل: كشافات للآيات القرآنية، والقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأقوال والأمثال والنماذج، والشواهد الشعرية.**

وقد اتبع البحث المنهج الوصفي في رصد الظواهر الصرفية المتعلقة بالتعجب والتفضيل، وتحليل النصوص الوارد فيها كل منهما، والمنهج المقارن في الموازنة بين التعجب والتفضيل. واعتمد البحث على مصادر متنوعة ما بين كتب اللغة والمعاجم، وكتب النحو والتصريف، وكتب التفسير، وعلوم القرآن، ومعانيه، والحديث، ودواوين الشعر، وشروح الشواهد، وغير ذلك.

**الكلمات الافتتاحية**:

التعجب، التفضيل، مكونات البنية، شرائط الصياغة، موازنة صرفية، التفاضل، انفعال، استعظام.

# exclamation and preference Between the components of the structure and the drafting strips "Budget morphological study"

**Jamal Mustafa Nassef**
**Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Itai El-Baroud, Egypt.**

**E-mail:** gamalmostafanasef61@gmail.com

## Abstract:

**This research relates to morphological formulas, their characteristics in structural formation, and the conditions governing them for formulation.**

**The research focuses on two chapters of exchange that have a strong relationship: exclamation and preference; It aims to balance the exchange between them; Where the search comes under the title:**

**Exclamation and preference between formula components and formulation strips(**

**")Budget morphological study"**

**The research showed that each one of the exclamation and preference has its own structure, and that each structure has its verbal components, and conditions in the linguistic material from which that structure is formulated.**

**The research focused on the close relationship between the exclamation of preference verbally and morally, although each has its own morphological characteristics that distinguish it from the other.**

**The research is divided into two sections preceded by an introduction, followed by a sequel and a conclusion:**

**The first topic dealt with the exclamation, its formula, and its structure, in a preface and two demands.**

**The second topic dealt with the name of preference: its structure, connotations, and conditions, in an introduction and two demands.**

**The sequel and the conclusion dealt with a morphological balance between exclamation and preference**

**His research concluded with a number of technical indexes, including: indexes of Quranic verses, prophetic hadiths, sayings, proverbs, models, poetic evidence, sources and references.**

**The research followed the descriptive approach in monitoring the morphological phenomena related to exclamation and preference, and the analysis of the texts contained in each of them, and the comparative approach in balancing between exclamation and preference.**

**The research relied on a variety of sources, including language books, dictionaries, grammar and morphology books, tafsir books, Quran sciences, its meanings, hadiths, poetry collections, explanations of evidence, and so on.**

**Keywords**:

**Exclamation, preference, Structure components, Formulation strips, Morphological equilibrium, Differential, emotion, Orthoptics.**

## المقـــدمة

حمدا لله ، وصلاةً وسلامًا على رُسُل الله حاملي مشعل الهداية إلى خلق الله.

أما بعدُ ..

فهذا بحث آخر أقدمه إلى المكتبة العربية يتعلق بالصيغ الصرفية، وما لها من خصائص في التكوين البنوي، وما يحكمها من شروط للصياغة.

ويركز البحث على بابين من أبواب الصرف تربطهما علاقة وشيجة، هما: التعجب، والتفضيل؛ فقد قيل عنهما: إنهما من وادٍ واحد، وإن كان لكل منهما خصائصُه الصرفيةُ التي تميزه عن الآخر؛ الأمر الذي دفعني لإجراء هذا البحث للموازنة بينهما موازنة صرفية؛ حيث يحمل البحث عنوان:

**(التعجب والتفضيل بين مكونات البِنْية وشرائط الصياغة**
**"دراسة صرفية موازنة")**

ومن المعلوم أن لكل واحد من التعجب، والتفضيل بنيته الخاصةَ به، وأن لكل بنية مكوناتِها اللفظيةَ ، وشرائطَ في المادة اللغوية التي تُصاغ منها تلك البنية.

ومن خلال القراءات المتأنية في كتب النحو، والصرف، واللغة، والتفسير، وبالرجوع إلى نصوص العربية تبينت العلاقة الوشيجة بين بنية التعجب وبنية التفضيل لفظيا، ومعنويا.

واقتضت طبيعة البحث أن يقع في مبحثين تسبقهما مقدمة، وتلحقهما خاتمة:

**وأما المبحث الأول**، فيتناول التعجب، وصيغه، وشرائط بنيتها، وذلك تمهيد، ومطلبين:

**فالتمهيد** يتناول مفهوم التعجب لغة واصطلاحا، وصيغه السماعية والقياسية.

**المطلب الأول:** يتناول صيغتي التعجب القياسي ومكوناتهما.

**المطلب الثاني:** يتناول شرائط البنية في التعجب القياسي.

**وأما المبحث الثاني**، فيتناول اسم التفضيل: بنيته ودلالاتها، وشرائطها، وذلك في تمهيد، ومطلبين:

**فالتمهيد** يتناول مفهوم اسم التفضيل لغة واصطلاحا.

**المطلب الأول:** بنية اسم التفضيل: صورها ودلالاتها

**المطلب الثاني:** شرائط بنية التفضيل.

**وأما الخاتمة**، فهي تتمة للبحث تتناول موازنة صرفية بين التعجب والتفضيل.

ثم قائمة المصادر والمراجع.

والبحث – بعد ذلك – مُذَيَّل بكشافات فنيةٍ تشمل:

* كشاف الآيات القرآنية.
* كشاف القراءات القرآنية.
* كشاف الأحاديث النبوية.
* كشاف الأقوال والأمثال والنماذج.
* كشاف الشواهد الشعرية.

وقد اتبع البحث المنهج الوصفي في رصد الظواهر الصرفية المتعلقة بالتعجب والتفضيل، وتحليل النصوص الوارد فيها كل منهما، والمنهج المقارن في الموازنة بين التعجب والتفضيل.

وقد اعتمدت في هذا البحث على مصادر متنوعة ما بين كتب اللغة والمعاجم، وكتب النحو والتصريف، وكتب التفسير، وعلوم القرآن، ومعانيه، والحديث، ودواوين الشعر، وشروح الشواهد، وغير ذلك.

وإني إذ أقدِّمُ هذا البحث أدعو الله أن ينفع به قراءه، والباحثين، وأن يغفر زلاتي، ويجعله في حسناتي.

وبالله التوفيق

الباحث

د. جمال مصطفى ناصف

أستاذ اللغويات المساعد

## المبحث الأول

## التعجب: صِيَغُه، وشرائطُ بِنْيَتِه

**تمهيد مفهوم التعجب، وصيَغُه**

**أولا: مفهوم التعجب**

**(أ) التعجب في اللغة:**

**مأخوذ من الجذر اللغوي: " ع. ج. ب." العُجْب، والعَجَب: إنْكَار مَا يرد عَلَيْك لقلَّة اعتياده. وَجمع العَجَب أعجاب. وَقد عَجِب مِنْهُ عَجَبا، وتعَجَّب، واسْتَعْجَب. قَالَ أَوْس ابن حجر [من الطويل] :**

**ومُسْتَعْجِبٍ ممَّا يَرَى من أناتِنا ... وَلَوْ زَبَنَتْهُ الحرْبُ لم يَتَرَمْرَمِ[1]**

**والاستعجاب: شدة التعجب، وَأمر عَجَب، وعَجِيب: مُعْجِب، وَأَعْجَبهُ الْأَمر: سَرَّه. وأُعْجِب بِهِ: كَذَلِك، وأَعْجَبهُ الْأَمر، وعجَّبَه: نبَّهه، وحمله على التعجُّب مِنْهُ، ، والعُجاب الَّذِي يُجَاوز حدَّ العَجَب، وعُجَّاب على الْمُبَالغَة [2].**

**وقد ورد هذا الجذر اللغوي" ع. ج. ب." ومشتقاته في القرآن في مواضع كثيرة:[3].**

---

(١) البيت في ديوان أوس ابن حجر، ص: ١٢١ وقوله: "زبنته" أي: دفعته، و"لم يترمرم"، أي لم يتحرك.

(٢) ينظر: العين، للخليل١/ ٢٣٥، والصحاح، للجوهري ١/ ١٧٧، والمحكم، لابن سيده١/ ٣٣٩، ولسان العرب، لابن منظور١/٥٨٠، مادة: "ع. ج. ب.".

(٣) ورد ذلك على النحو الآتي:

(أ) "عجبا" – بالنصب – ورد في أربع آيات، منها:

قول الله – تعالى –:﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ ﴾ [ يونس، من الآية: ٢].

(ب) "عَجَبٌ"– بالرفع – كقول الله – تعالى –:﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [ الرعد، الآية: ٥].

(ج) "عُجَاب" ، كقوله – تعالى –:﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ ص، الآية: ٥] =

**(ب) التعجب في الاصطلاح:**

**كثيرا ما يتعرضُ الإنسان لمواقفَ، أو يشهدُ مشاهدَ لم يرَ مثلها، أو يسمعُ عن أشياءَ تنفعل بها نفسه، وتَهُزُّ شعورَه الداخلي؛ فيستعظم أمرا نادرا، قد خفي سببه؛ فينشئ تعبيرا كلاميا يعبر عن دهشته واستغرابه، ويُظْهِرُ تعجُّبَه؛ لخفاء سببه عليه، فإذا علمَ سببَه فليس بعجب عنده(١).**

**فلإنشاء التعجب شرطان: أن يكون الأمر غريبا نادرا خارجا عن نظرائه، وأن يكون سببه خفيا.**

**فإذا توافر الشرطان تحققت الدهشةُ، وحدث انفعال النفس؛ وكان ذلك باعثا على التعجب.**

**وإن اختلّ أحد الشرطين بطل التعجب، ولهذا قال القائل: "إذا عُرِفَ السبب بطل العجب"(٢).**

---

= (د ، هـ) عَجِبَ" – بصيغة الماضي المجرد ، و"عَجِيب" – بالياء بعد الجيم – كقوله– سبحانه –:﴿ بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ﴾ [ ق، الآية: ٢]

(و) "أَعْجَبَ" – بصيغة الماضي المزيد بالهمزة في أوله – كقوله – تعالى –:﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ [ البقرة، من الآية: ٢٢١].

(ز) "تَعْجَب" – بصيغة المضارع المجرد –: كقوله – سبحانه –:﴿ أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴾ [ النجم، الآية: ٥٩].

(ح) "يُعْجِبُ" – بصيغة المضارع المزيد – ومنه قول الله – سبحانه –:﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [ البقرة، الآية: ٢٠٤].

(١) ينظر: البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير ١/ ٤٩٦.

(٢) ينظر: المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبد الله ابن الخشاب، ص: ١٤٥، و اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ١/ ١٩٦، و شرح كافية ابن الحاجب، للرضي ٤/ ٢٢٨.

وبالمثال يتضح المقال، تأمل قول الله – سبحانه –: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ٧١ قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ ٧٢ ﴾[1].

لما توافر الشرطان لامرأة إبراهيم تعجبت، فالأمر الغريب النادر قد تحقق، وهو وجود الولد على كِبَرِها وكِبَرِ بَعْلِها؛ حيث يكون اليأس من الولد في مثله، وذلك حكم نادر، وقد خفي سببه، وهو قدرة الله وخرق العادات للأنبياء؛ فأبطل الله – عز وجل – عجبها بأن أعلمها السبب في الآية الأخرى، وهي قوله: ﴿ قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ ﴾[2].

قال ابن السراج: " والتعجب كله إنما هو مما لا يُعْرَفُ سببُه فأما ما عُرِف سببُه فليس من شأن الناس أن يتعجبوا منه؛ فكلما أُبْهِمَ السببُ كان أفخمَ، وفي النفوس أعظمَ"[3].

وقد حدد بعض النحاة المفهوم الاصطلاحي للتعجب:

فها هو ابن عصفور يقول في تعريفه: " التعجب: استعظامُ زيادةٍ فى وصفِ الفاعلِ خَفِيَ سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قلّ نظيره"[4].

وعرفه الرضي، وأبو الفداء عماد الدين إسماعيل بأنه: انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر خفي سببه وخرج عن نظائره[5].

---

(١) الآيتان: ٧١، ٧٢ من سورة هود.

(٢) الآية: ٧٣ من سورة هود.

(٣) الأصول في النحو ١/ ١٠٢.

(٤) المقرب ١/ ٧١، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٧٦.

(٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، للرضي ٤/ ٢٢٨، والكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء ٢/ ٤٩.

وعرفه أبو إسحاق الشاطبي بمثل تعريف ابن عصفور، وزاد عليه، فقال: "التعجبُ في اصطلاحهم العام: استعظامُ زيادةٍ في وصف الفاعل خَفِيَ سببُها، وخرج بها المذكورُ بها عن نظائره، أو قَلَّ نظيرُه، بلفظٍ دالٍّ على ذلك"(١).

وعرفه غيرهم بأنه: استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه(٢).

وإنما ذُكِر الاستعظام، وخفاء السبب تنبيها على أنّ التعجب لا يصدر من الله – تعالى – فلا يوصف المولى – سبحانه – بأنه مُتَعَجِّب؛ لتنزهه عن الانفعال؛ ولأن الله لا تخفى عليه خافية،

وما جاء في التنزيل على صيغة التعجّب لا يُسَمَّى تعجبا، وإنما يُسَمَّى تعجيبا؛ فهو مصروف إلى المخاطب، كقوله – سبحانه –: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾(٣)، فالمراد توجيه المخاطبين إلى إظهار العجب منهم؛ لأن حالهم تستدعي أن يُتَعَجَّبَ منها.

تأمل التعبير عن مشهد اتخاذ حُوت موسى – عليه السلام – سبيلَه في البحر، فحينما كان التعبير من الله لم لم يعبر عن تعجب؛ لأن الله لا يخفَى عليه شيء؛ فقال – سبحانه –: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجۡمَعَ بَيۡنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلۡبَحۡرِ سَرَبٗا﴾(٤).

ولما كان التعبير على لسان فتى موسى ظهر التعجب، فقال – سبحانه –: ﴿قَالَ أَرَءَيۡتَ إِذۡ أَوَيۡنَآ إِلَى ٱلصَّخۡرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلۡحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥۚ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلۡبَحۡرِ عَجَبٗا﴾(٥).

فتأمل الفرق في التعبيرين المختلفين: "سَرَبًا"، و"عَجَبًا"عن المشهد الواحد.

---

(١) المقاصد الشافية ٤/ ٤٣٢.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص: ٣٢٥، واللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ ١/ ٥٠٣، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ١٠/ ١٧٧، وشرح الأشموني على الألفية ٢/ ٢٦٢..

(٣) من الآية ١٧٥ من سورة البقرة.

(٤) الآية ٦١ من سورة الكهف.

(٥) الآية ٦٣ من سورة الكهف.

وكذلك كان القياس عدم التعجب من صفات الله – تعالى – لأنها لا تقبل الزيادة؛ فهي متناهية في الكمال، ولكنهم أجازوا ذلك بقصد الثناء عليه، فيقال: "ما أعظمَ اللهَ!"، و"ما أقدرَه!"، و"ما أجلَّهُ!، و"ما أعْلَمَهُ!"، والمعنى: أنه – تعالى – في غاية العظمة، وغاية القدرة، وغاية الجلال، وغاية العلم، وأن عظمة صفاته مما تحار فيه العقول(١).

ثانيا: صيغ التعجب

للتّعجب صيغ كثيرة، وهذه الصيغ ضربان:

الضرب الأول: صيغ التعجب السماعي، وهي كثيرة لا تجمعها قاعدة واحدة، ولا وزنٌ معَيّن، وإنما هي أساليبُ لها معانٍ أصليةٌ خاصةٌ بها، كأسلوب الاستفهام، والنداء، وغيرهما، فتخرج هذه الأساليب عن معانيها الأصلية؛ لتستعمل في التعجب، والمُعَوَّل فيها على المعنى، وقصد المتكلم، ومنها:

١– قوله – تعالى –: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾(٢).

فالكفار قد أتوا شيئا فظيعا، هو الكفر، مع علمهم بأنهم كانوا عدمًا، ثم أوجدهم الخالق، ثم هو يميتهم، ثم يحييهم يوم البعث؛ ومع ذلك كفروا به؛ وهذا تصرف تنفعل منه النفس البشرية؛ لشدة قبحه؛ فقيل لهم: « كيف تكفرون» على سبيل التعجيب من أمرهم، والتوبيخ لهم، لا على الاستفهام المحض، والمعنى: وَيْحَكُمْ كيف تكفرون بالله!(٣)

٢– قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – لأبي هريرة – رضي الله عنه –: « سبحانَ اللهِ إنَّ المُؤمِنَ لا ينجُس»(٤). حين رآه في بعض طرق المدينة، وكان أبو هريرة جنبا، فاستحيا

(١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل ٢/ ٤٩، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش ٦/ ٢٦٢٤، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك٣/ ٢٢– ٢٣.

(٢) من الآية: ٢٨ من سورة البقرة.

(٣) ينظر: معاني القرآن، للفراء١/٢٣.

(٤) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده٧/ ٥٥، برقم: [٧٢١٠]، والإمام مسلم في صحيحه١/ ٢٨٢، برقم: [٣٧١].

أن يقابل النبيَّ؛ حتى اغتسل وأخبر الرسولَ – صلى الله عليه وسلم – بذلك؛ فتعجب الرسول من تصرفه(١).

٣- قول الشاعر:

بَانَ الشَّبَابُ وَأَفْنَى ضِعْفَهُ العُمُرُ... لِلَّهِ دَرُّكَ أَيَّ العَيْشِ تَنْتَظِرُ؟!(٢)

فقوله: "لله دَرُّك"(٣) صيغة تعجب سماعية.

وغير ذلك من الأساليب التي تخرج من معناها الأصلي؛ لتستعمل في التعجب، نحو: يا لَكَ شاعِرًا!، ونحو: أَبَيْتَ اللعن، وتبارك الله، ولا إله إلا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وحسبك بزيد رجلاً، ومنها: ما جاء باللام وبالتاء في باب القسم، نحو: "لَلَّهِ وتالله لا يُؤخَّر الأجل" ، ومنها: "فَعُل" إذا دخلت عليه اللام، نحو: لَكَرُمَ الرَّجُلُ(٤).

الضرب الثاني: صيغتا التعجب القياسي، وهما المبوّب لهما في كتب العربيّة، ولا تتصرّفان؛ لاطّرادِهما فيه، وهما: "مَا أَفْعَلَه"، و"أَفْعِلْ به" نحو" ما أجمل الصّدقَ" و" أكْرِمْ بصاحبِه".

وهاتان الصيغتان هما موضع الدراسة في هذا المبحث، وتحكمهما ضوابطُ، وقواعدُ، وشروطٌ، تُذكر بالتفصيل – بإذن الله– في المطلبين الآتيين:

---

(١) وهذا دليل على أن المؤمن في حد ذاته طاهر غير نجس ( ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم، للإمام النووي ٤/ ٦٧).

(٢) البيت من البسيط، وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه، ص: ٩٥، وجمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، ص: ٦٧٥، المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة الدينوري٣/ ١٢٢٠، والزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري١/ ٣٩٠، ولسان العرب١٠/ ٥٠٩، مادة: "و. د. ك."

والشاعر يذكر شيخوخته وزوال شبابه، فيقول: عشتُ ضِعْفَ عمرِ رجُلٍ، فما معنى البقاء والانتظار؟!

والشاهد: "لله درك" حيث استعمله أسلوب تعجب سماعيا.

(٣) الأصل في قولهم: " للَّهِ دَرُّكَ"، " للهِ دَرُّهُ" أن الرجل إذا كثُر خيره وعطاؤه وإنالتُهُ الناسَ، قيل: للهِ دَرُّه، أي: عطاؤه؛ فشبهوا عطاءه بدرِّ الناقة والشاة، ثم كثر استعمالهم هذا، حتى صاروا يقولونه لكل مُتَعَجَّبٍ منه. (ينظر: الفاخر، للمفضل بن سلمة بن عاصم، ص: ٥٥، ومجمع الأمثال، للميداني٢/ ١٩١).

(٤) ينظر: التذكرة، لأبي حيان، ص: ٤٦٦- ٤٦٧، ٥٩٩.

## المطلب الأول

## صيغتا التعجب القياسي ومكوناتهما

للتعجب القياسي صيغتان مشهورتان مطردتان: (مَا أَفْعَلَهُ)، و(أَفْعِل بِهِ)، نحو: "مَا أَحْسَنَهُ"، و"أَحْسِنْ بِهِ".

وزاد بعضهم صيغةً ثالثة، هي: (لَفَعُلَ)، نحو: "لَحَسُنَ محمدٌ"(١).

أما الصيغة الأولى، وهي: (مَا أَفْعَلَهُ)، فنحو: ما أحسن خالدًا!، وما أَعْظَمَ جعْفَرًا!، وتتكون من أربعة أشياء تلزمها: ثلاثة منها ملفوظ بها، وواحد غير ملفوظ، وهي على الترتيب الآتي:

١- "ما" التعجبية، وهي اسم باتفاق النحاة؛ بدليل أنها مبتدأة، وأن ضمير الفاعل المستتر في "أفعل" يرجع إليها؛ فتعين كونها اسما(٢).

قال سيبويه: " ونظير جعلِهم (ما) وحدها اسمًا قولُ العرب: إنَّى ممّا أنْ أصنعَ، أي من الأمر أن أَصنعَ، فجُعل ما وحدهَا اسمًا، ومثلُ ذلك غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمَّا، أى نِعْمَ الغسلُ"(٣)

ومع اتفاق النحاة على اسميتها فقد اختلفوا في نوعها:

فذهب سيبويه إلى أنها نكرة غير موصولة ولا موصوفة؛ لتكون شديدة الإبهام؛ لأن ذلك يناسب التعجب؛ فهي على هذا مبنية؛ لأنها تضمنت معنى حرف التعجب.

وذهب الفراء: إلى أنها استفهامية؛ فهي على هذا مبنية؛ لأنها تضمنت معنى حرف الاستفهام.

وذهب أبو الحسن الأخفش: إلى أنها موصولة، والفعل الذي بعدها صلتها، وخبرها محذوف، والتقدير: الذي أحسن زيدًا شيء، فعلى هذا بنيت لافتقارها إلى الصلة.

---

(١) ينظر: المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، ص: ١٥١، والمقرب، لابن عصفور ١/ ٧٢.

(٢) ينظر: توجيه اللمع، لابن الخباز، ص: ٣٨٢، وشرح التسهيل، لابن مالك٣/٣١.

(٣) الكتاب ١/ ٧٣.

ومذهب سيبويه هو الأرجح؛ لأنه يُفْضِي إلى أن تكون "ما" شديدة الإبهام؛ وذلك يناسب التعجب؛ لأنه قائمٌ على الإبهام؛ إذ الشيء إذا أُبْهِمَ كانت النفس مَشُوقَةً إليه؛ ليحصل بذلك إبهامٌ متلوٌّ بإفهامٍ؛ فجُعِلَتْ "ما" بغير صلة، ولو وصلت لصار الاسم معلومًا، والتعجب – كما ذُكِرَ – قائمٌ على الإبهام؛ فقولك: ما أحسن زيدًا!، كأنك قلت: شيء حسَّنَ زيدًا، ولم تصف أن الذي حَسَّنَهُ شيءٌ بعينه؛ فلذلك خُصَّتْ "ما" من بين سائر الأسماء المبهمة ، كـ "مَنْ"، و"أَيّ"، و"شيْء".

فأما "مَنْ"، فتختص بمن يعقل؛ و"ما" تقع على ما لا يعقل وعلى صفة من يعقل، وهي واقعة على الشيء الذي يُتعجَّبُ منه، والشيء ليس مما يعقل؛ فلم يجز إدخال "مَنْ"هنا.

وأما "أيّ" فهي متضمنة للإضافة، والإضافة توضحها؛ فلذلك لم تقع هذا الموقع.

وأما "شيء" فقد يكون للتقليل؛ فقولك: شَيْءٌ أحسنَ زيدا، قد يُعْتَقَدَ أنك تقلل المعنى الذي حسّن زيدا؛ فتجنبوه لهذا الوجه(١).

٢- فعل ماض على وزن "أَفْعَلَ"، كـ" أَحْسَنَ"، و"أَجْمَلَ"، و"أَعْظَمَ"، وهو فعل جامد، لا يكون منه مضارع، ولا أمر؛ لأن التعجب إنما يكون من شيء قد وقع وثبت، وليس مما يمكن أن يكون، ويمكن أن لا يكون؛ فكانت صيغة الماضي به أوْلَى(٢).

وقد اختلف النحاة في نوع "أَفْعَلَ" في هذه الصيغة(٣):

---

(١) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج ١/ ٩٩، وعلل النحو، لابن الوراق، ص: ١٨٦، وأسرار العربية، لأبي البركات الأنباري ، ص: ١٠١،والمقدمة الجزولية، ص: ١٥٤، وتوجيه اللمع، لابن الخباز، ص: ٣٨٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤/٤١٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج ١/ ٩٩، والمقدمة الجزولية، ص: ١٥٤، وتوجيه اللمع، لابن الخباز، ص: ٣٨٣.

(٣) ينظر هذا الاختلاف في: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البكات الأنباري١/ ١٠٤ – ١١٦، وشرح التسهيل، لابن مالك٣/٣١، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ١٠/ ١٧٨ – ١٨٠، وتوضيح المقاصد والمسالك، للمرادي٢/ ٨٩٢.

فذهب البصريون، والكسائي من الكوفيين إلى أنه فعل ماضٍ؛ وهو الصحيح؛ بدليل بنائه على الفتح، ولزوم اتصالِ نون الوقاية به، كقولك: إذا تعجبت من نفسك: ما أحسنَنِي، وما أَفْقَرَنِي إلى عفو الله؛ ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ألا ترى أنك تقول في الفعل "أَرْشَدَنِي، وأسعدني" ولا تقول في الاسم "مرشدني" ولا "مُسْعِدني، ولا يرد على هذا عليكَني ولا رويدَنِي، فإنه قد يقال فيهما: عليكَ بِي ورويدَ لي، فيستغنى فيهما عن نون الوقاية بالباء واللام، بخلاف ما أحسنَنِي، وما أفقرني، ونحوهما؛ فإن النون فيه لازمة غيرُ مُسْتَغْنًى عنها بغيرها.

واستدل البصريون – أيضا – على أن "أَفْعَلَ" في التعجب فعلٌ بأنه ينصب المعارف والنكرات، و"أَفْعَلُ" إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك "زيد أَكْبَرُ منك سنًّا"، ولو قلت "زيد أكبر منك السنّ" لم يجز، ولمَّا جاز أن يقال: "ما أكبر السنَّ له؛ دلّ على أنه فعل.

وذهب الكوفيون ما عدا الكسائيَّ إلى أن "أَفْعَلَ" في صيغة "مَا أَفْعَلَه" اسم؛ وحتجوا لذلك بأنه جامد لا يتصرّف، ولو كان فعلًا لوجب أن يتصرّف؛ لأن التصرّف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرّف وكان جامدًا وجب أن يلحق بالأسماء.

ومنهم من استدل على اسميته بأنه يدخله التصغير، كما في قول الشاعر:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لنَا ... مِنْ هَاؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[1]

فقوله: "أُمَيْلِحَ" تصغير لـ "أملح" والتصغير من خصائص الأسماء.

---

(١) البيت من البسيط، ولم أقف له على نسبة لمعين، وهو في: شرح الكتاب، للسيرافي١/٦٠، وأسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ص: ١٠٢، والإنصاف١/ ١٠٤، وشرح التسهيل، لابن مالك١/٢٤٤، ٣/٤٠، وشرح ابن الناظم للألفية، ص: ٣٢٦، وشرح الكافية، للرضي١/ ٤٩، ٤/ ٢٣٠، وغيرها.

اللغة: "شَدَنَّ" بنونين: الأولى لام الفعل، والثانية: نون الإناث: يقال شَدَنَ الظبي: إذا قوي، وطلع قرناه، واستغنى عن أمه. "هؤليَّائكن": تصغير هؤلاء. الضَّال: شجر السدر البري. السَّمُر: شجر الطَّلح.

الشاهد: " يَا مَا أُمَيْلِحَ": بتصغير فعل التعجب، واستدل به الكوفيون على أنه اسم؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء، وفي البيت شاهد آخر على تصغير اسم الإشارة "أولاء" مع اقترانه بالهاء.

ومنهم من استدل على اسميته بأن عينه تَصِح، نحو: "ما أَقْوَمَهُ"، و"ما أَبْيَعَهُ" كما تصح العين في الاسم في نحو "هذا أقوَمُ منك"، و"أبْيَعُ منك"، ولو كان فعلا لوجب أن تُعَلّ عينه بقلبها ألفًا، كما في نحو: قام، وباع، وأقام، وأباع؛ فإذا كان قد أُجْرِي مُجْرَى الأسماء في التصحيح وجب أن يكون اسمًا.

واستدلوا – أيضا – على اسميته بكونهم تعجَّبوا من الله – تعالى – فقالوا: ما أَعْظَمَ اللهَ! ولا يصحّ أن يكون التقدير: شيء أَعْظَمَ اللهَ؛ لأنَّ الله – تعالى – عظيم، وعظمته لا بِجَعْلِ جاعل(١).

وأُجيب عن أدلة الكوفيين بما يأتي(٢):

أما امتناع تصرفه؛ فلأنَّ معنى التعجب غير محتاج إليه؛ لأنه لَزِمَ طريقةً واحدة، وما لَزِمَ طريقة واحدة لم يتصرف، كليسَ وعَسى.

وأما تصغيره وصحة عينه؛ فلشبهه بأَفْعَل التفضيل في أنه على لفظه، وفي اشتراكهما في الدلالة على الزيادة والفضل، وأن أَفْعَل التفضيل قد يدل على التعجب، وقيل: تصغيره ملاحظة لمصدره؛ فصار تصغيره من من جريانه على مصدره. وقيل: لأنه عوض من التصرف الممنوع له.

وأما تصحيح عينه، فلا يقال فيه: إنه شذوذ؛ لوجوده في أَفْعَل، قالوا: أَطْوَلتِ، وأَغْيَمَتِ السماء، ولأنه قد صحَّ في نحو حَوِلَ وعَوِرَ وصَيِدَ.

وأمَّا التعجُّب من الله – تعالى – فمعنى قولهم: شيء أعظمَ اللهَ، أي: وَصَفَهُ بالعظمة، كقول من سمع الأذان: كَبَّرْتَ كبيرًا، أي وصفته بالكبرياء، لا صيّرته كبيرًا، فكذلك ههنا(٣).

ولذلك الشيء المُقَدَّرِ ثلاثة معانٍ:

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف١/ ١٠٥، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ١٠/ ١٧٩.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف١/ ١١٧– ١١٩، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ١٠/ ١٧٩.

(٣) ينظر: المقتضب، للمبرد ٤/ ١٧٦ – ١٧٧، والإنصاف في مسائل الخلاف١/ ١١٨– ١١٩

أحدها: أن يُعْنَى بالشيء مَنْ يعظمه من عباده.

والثاني: أن يُعْنَى بالشيء ما يدل على عظمة الله – تعالى – وقدرته من مخلوقاته.

والثالث: أن يُعْنَى به نفسه، أي أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيمًا، فرقًا بينه وبين خلقه.

هذا، والألفاظ الجارية عليه – سبحانه – يجب حملها على ما يليق بصفاته، ألا ترى أن "عسى" و"لعل" فيهما طَرَفٌ من الشك، ولا يُحْمَلُ ذلك في حقه – سبحانه – على الشك، ومنه قوله – عزَّ وجلّ –: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[1]، وغير ذلك مما لا مجال لإحصائه – هنا – فكذلك ههنا: يكون المراد بقولهم "ما أعظمَ الله" الإخبار أنه عظيم، لا أن شيئا جعله عظيمًا؛ لاستحالته؛ وإن كان ذلك يقدَّر مع غير الله؛ لجوازه في حقهم؛ وعدم استحالته[2].

٣– فاعل فعل التعجب ضمير مستتر يعود على "ما"، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث.

٤– المتعجَّبُ منه، وهو مفعول به صريح، قد يكون اسما ظاهرا، أو ضميرا متصلا.

وأما الصيغة الثانية، وهي: (أَفْعِلْ بِه)، فنحو: أَحْسِنْ بخالدٍ!، وأعْظِمْ بجِعْفَرٍ!، وتتكون من ثلاثة أشياء تلزمها:

١– فعلٍ على وزن "أفْعِلْ"، ولا خلاف في فعليته؛ لأنه على صيغة تخصُّ الفعل؛ ولأن العرب قد تؤكده بالنون الخفيفة، كقول الشاعر:

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً *** فَأَحْرِ بِهِ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا[3]

---

(١) من الآية: ١٤٠ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر: المقتضب، للمبرد ٤/ ١٧٦ – ١٧٧، والإنصاف في مسائل الخلاف١/ ١١٩.

(٣) البيت من الطويل، ولم يُعرَف قائله، وهومن شواهد: شرح الكافية الشافية٢/١٠٧٧،والتذييل والتكميل١/٦٥، ١٠/١٩٩، ومغني اللبيب٤/٢٦٠، المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل٢/١٥٣، وشرح الدماميني على المغني٢/٢٤٧، وشرح شواهد المغني، للسيوطي٢/٧٥٩، وشرح أبيات المغني، لعبد القادر البغدادي٦/٣٩. =

والأصل: "وأَحْرِيَنْ"، بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها ألفًا في الوقف في الإنشاد[١]، والمؤكَّد بالنون لا يكون إلا فعلا[٢].

ومع اتفاق النحاة على فعليته، فقد اختلفوا في حقيقته[٣]:

فذهب جمهور البصريون إلى أن لفظَه لفظُ الأمر، ومعناه: الخبر؛ وهو في الأصل: فعل ماضٍ على وزن "أَفْعَلَ" بمعنى: صار ذا كذا، وَهُوَ خَالٍ من الضَّمِير وأصل قَوْلك: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ: أَحْسَنَ زيدٌ، أَي: صَار ذَا حُسْنٍ، كَمَا قَالُوا: أَوْرَق الشّجرُ، وأزْهَرَ الْبُسْتَانُ، وأثْرَى فلَانٌ، وأَتْرَبَ، بِمَعْنى: صَار ذَا وَرَقٍ، وَذَا زَهْرٍ، وَذَا ثَرْوَةٍ، وَذَا مَتْرَبَةٍ، أَي: فقرٍ وفاقةٍ، ثم غيرت الصيغة إلى الأمر؛ لقصد التعجب؛ ليوافق التغيير في اللفظ؛ تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء، فقبح إسناد صيغة الأمر، إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل؛ ليصير على صورة المفعول به، نحو: "امْرُرْ بزيد" ولذلك التزمت الباء، بخلافها في قوله – تعالى –:﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[٤]، فيجوز تركها.

وذهب الفراء، والزجاج، والزمخشري، وابن كيسان، وابن خروف إلى أن لفظه ومعناه الأمر؛ وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، يعود عند ابن كيسان إلى مصدره المدلول عليه بـ: "أَحْسِنْ" في نحو قولهم: "أَحْسِنْ بِزَيْدٍ"، كأنه قيل: أَحْسِنْ يا حُسْنُ بزيد،

---

= اللغة: "غَضْبَى": علم على مائة من الإبل، وهي معرفة، لا تُنَوَّنُ، ولا يدخلها أل. "صُرَيْمَة" تصغير: صِرْمة –بكسر الصاد المهملة وسكون الراء –: قطعة من الإبل نحو الثلاثين، صغرها للتقليل.

المعنى: أراد رُبَّ إنسانٍ صار مالُه قليلا بعد أن كان كثيرا، فما أحراه بطول فقر.

الشاهد: قوله: " وَأَحْرِيَا" والأصل: "وأَحْرِيَنْ"، بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها ألفًا في الوقف في الإنشاد؛ والمؤكَّد بالنون لا يكون إلا فعلا.

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل٢/ ١٥٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية٢/ ١٠٧٧.

(٣) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام٣/ ٢٢٧ – ٢٢٩، وشرح الأشموني٢/ ٢٦٤، والتصريح بمضمون التوضيح٢/٦٠.

(٤) من الآية: ٧٩ من سورة النساء.

أي: دم به والزمه؛ ولذلك كان الضمير مفردًا على كل حال؛ لأن ضمير المصدر لا يثنى ولا يجمع.

ويعود إلى المخاطب عند الفراء، والزجاج، والزمخشري، وابن خروف، وكان القياس أن يقال في التأنيث: أحسنِي، وفي التثنية: أحْسِنَا. وفي الجمع: أحْسِنُوا أو أحْسِنَّ، وإنما الْتُزِمَ إفرادُه وتذكيرُه واستتارُه؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير عن حالها(١).

٢- حرفِ الجر الباء، وهو زائد عند جمهور البصرين؛ لرفع قبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل؛ لإِصْلَاح اللَّفْظ؛ ليصير على صورة المفعول به(٢).

والباء للتعدية" داخلة على المفعول به، لا زائدة عند الفراء، والزجاج، والزمخشري، وابن كيسان، وابن خروف(٣).

٣- المُتَعَجَّبِ منه مجرورا بالباء، وهو مجرور لفظا بالباء الزائدة، مرفوع محلا عند جمهور البصريين، ومجرور لفظا ومحلا عند غيرهم؛ لأن الباء عندهم غير زائدة(٤).

وأما الصيغة الثالثة، فهي: "فعُلَ"(٥) – بفتح الفاء، وضم العين – وقد تُزاد اللام في أوله – نحو : لَحَسُنَ وجْهُ محمدٍ، ومن دون لام، كقوله – تعالى –: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾(٦)، وهذه الصيغة مختلف في عدها قياسيةً، أو سماعية:

(١) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام٣/٢٢٩، وشرح الأشموني٢/ ٢٦٦، والتصريح بمضمون التوضيح٢/٦١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام٣/ ٢٢٨، والتصريح٢/٦٠.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح٢/٦١.

(٤) ينظر: السابق نفسه.

(٥) ينظر: المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، ص: ١٥١، والمقرب، لابن عصفور ١/ ٧٢.

(٦) من الآية: ٥ من سورة الكهف.

فقد عدها ابن الخشاب، وابن عصفور من الصيغ القياسيةً، فيكون – على هذا – للتعجب القياسي ثلاث صيغ: (ما أَفْعَلَهُ)، و(أَفْعِلْ بِه)، و(لَفَعُلَ).

قال ابن الخشاب: "واعلم أن الأمثلة المشتركة في باب التعجب أربعة: أفعال ثلاثة، واسم، فالأفعال: (ما أَفْعَلَهُ)، و(أَفْعِلْ بِه)، و(لَفَعُلَ)، كقولك: ما أَحْسَنَهُ، وأَحْسِنْ به، ولَحَسُنَ وجْهُه"(١).

وقال ابن عصفور: "وللتعجب ثلاثة ألفاظ: (ما أَفْعَلَهُ)، و(أَفْعِلْ بِه)، و(فَعُلَ)"(٢).

وعدها أبو حيان من الصيغ السماعية، فقال: "وقد تجيء عن العرب ألفاظٌ مختلفةٌ مُضَمَّنةٌ معنى التعجب، ليست مما يدخل تحت صيغة تلزمها أحكامها، فمن ذلك قولهم: (ما أنت من رجل)، و(سبحان الله)...، ومنها: (فَعُلَ) ...، إذا دخلت عليه اللام، نحو: لَكَرُمَ الرجل"(٣).

وحجة من جعلها قياسية أنَّ كلَّ فعل ثلاثي استوفى شروط التعجب يجوز تحويله إلى "فَعُل"؛ ليلحق بالغرائز؛ للمبالغة والتعجب، فيُستعمل استعمال "نِعْم" و"بِئْسَ" ، نحو: فَهُم الرَّجلُ زيدٌ، وقوله – تعالى –: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾(٤) ويفترق عن "نِعْم" و"بِئْسَ" بصحة تجريد فاعله من "أل" نحو: "فَهُمَ زَيْد"(٥).

(١) المرتجل في شرح الجمل، ص: ١٥١.

(٢) المقرب ١/ ٧٢.

(٣) تذكرة النحاة، ص: ٤٦٦– ٤٦٧، بتصرف.

(٤) من الآية: ٥ من سورة الكهف.

(٥) ينظر: الصحاح، للجوهري ٣/ ١٢٥٥، مادة: "ط. م. ع."، والمغني في تصريف الأفعال، للأستاذ الدكتور الدكتور الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، ص: ١١٥ –١١٦.

## المطلب الثاني

## شرائط البنية في التعجب القياسي

يدلنا استقراء كلام العرب على أنهم لا يبنون صيغتي التعجب القياسي من كل فعل في العربية، إذ تُشْتَرَطُ في هذا الفعل شروط، ذكر ابن مالك سبعة منها، في بيتين من الألفية[١]، هما:

وصُغْهُما من ذي ثَلاثٍ صُـرِّفا ... قابل فَضْل تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفا

وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضاهِي أَشْهَلَا ... وغيْـرِ سالكٍ سَبِيلَ فُـعِـلَا

وهي – على الترتيب الذي ذكره –: أن يكون ثلاثيًّا، متصرفًا، قابلًا للمغايرة والتفاوُت، تامًّا، مُثْبَتًا، ليس لوْنًا ولا عيبًا، مبنيًّا للفاعِلِ.

وزاد بعض النحاة أن يكون المصوغ منه فعلا[٢].

وزاد بعضٌ آخر أن يكون الفعل المصوغ منه ماضيًا مستمرا، قد وقع في الماضي ودام؛ لأن التعجب إنما يكون مما وقع وثبت، وليس مما يمكن أن يكون، ويمكن أن لا يكون[٣].

وزاد بعض ثالث ألا يُسْتَغْنَى عن الصياغة منه بصيغة أخرى مسموعة[٤].

فمجموع الشروط التي اشترطها العلماء عشرة، تفصيلها في ما يأتي:

الشرط الأول: أن يكون المصوغ منه فِعْلًا[٥]، والمقصود مصدر الفعل؛ لأن الأصل في

---

(١) الألفية، ص: ٣٨.

(٢) ينظر: الكتاب، لسيبويه ١/ ٧٣، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي١/ ٣٥٨، ٤/ ٤٧٦، وأوضح المسالك، لابن هشام٢/ ٢٣٥، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ/ خالد الأزهري٢/ ٦٧.

(٣) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج ١/ ٩٩، والمقدمة الجزولية، ص: ١٥٤.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٩٩، وشرح الكتاب، للسيرافي ٤/٤٧٤.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي١/ ٣٥٨، ٤/ ٤٧٦، وأوضح المسالك٢/ ٢٣٥، والتصريح ٢/ ٦٧.

**الاشتقاق – على الراجح – أن يكون من المصدر؛ وسيبويه يسمى المصدر فعلا(١).**

**قال السيرافي: "فعل التعجب لا يكون إلا فِعْلًا، أصله قبل التعجب فِعْلٌ، كقولك: " ما أضْرَبَ زيدًا!، و" أَشْتَمَ عَمْرًا للناس!"، وأصله، ضَرَبَ وشَتَمَ، و"ما أعْلَمَ زيدَا!، وأَسْمَعَه!"، وأصله: عَلِمَ، وسَمِعَ، و"ما أظْرَفَ زيدًا "، وأصله: ظَرُفَ"(٢).**

**وقال في موضع آخر: "اعلم أن الأصل في التعجب أن يدخل على ما له فِعْلٌ؛ لأنه نقل الفعل بدخول الهمزة في أوله، كقولك: قعَد وأقْعَدَهُ غيرُه، وذهب وأذهبه غيره"(٣)**

**ومما شذ عن هذا الشرط قولُهم: "ما أقْمَنَه"، و" أَقْمِنْ بِه" و"مَا أجْدَرَهُ"، و"أَجْدِرْ به" بنوهما من قولهم: "هو قَمِنٌ بكذا"، و: "هو جَدِيرٌ بكذا"، والمعنى: ما أحَقَّهُ بكذا، ولا فعل لهما(٤).**

**وذكر بعضهم أن قولهم: "مَا أَذْرَعَ الْمَرْأَةَ – أي: ما أخَفَّ يدَها في الغزل – شاذٌّ؛ لكونه لا فعل له، وإنما بنوه من قولهم: "امرأة ذَراعِ" – بفتح أوله – وهي الخفيفةُ اليدِ في الغَزْل(٥).**

**والحقيقة أنَّ له فِعْلًا، حكاه كل من ابن الحداد، وابن القطاع، قالا: " وذَرُعَ الموتُ والقتلُ ذَراعةً: كثُرا، والمرأةُ(٦): خَفَّت يداها في العمل فهي ذَراع"(٧).**

**وعليه لا شذوذ في قولهم: "مَا أَذْرَعَ الْمَرْأَةَ"؛ لكونه مصوغًا من فِعْل(٨).**

---

(١) قال سيبويه: " ويقولون: حلبت حلبًا، يريدون الفِعْلَ الذي هو مصدر" (الكتاب ٤/٤٢).

(٢) شرح كتاب سيبويه ١/ ٣٥٨.

(٣) السابق ٤/٤٧٦.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص: ٣٣١، وأوضح المسالك٢/ ٢٣٥، والتصريح ٢/ ٦٧.

(٥) ينظر: أوضح المسالك٢/ ٢٣٥، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش٦/ ٢٦٤٤، والتصريح ٢/ ٦٧.

(٦) أي: "وذَرُعَت المرْأة".

(٧) كتاب الأفعال، لابن الحداد٣/٥٩١، وكتاب الأفعال، لابن القَطَّاع ١/٣٨٦.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان ١٠/ ٢٢٧، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٦٧.

**الشرط الثاني: أن يكون الفعل ماضيا مستمرا، ذكر هذا الشرطَ ابنُ السراج، والجزولي، والرضي.**

**قال ابن السراج: " لأن التعجب إنما يكون مِمَّا وقَعَ وثَبَتَ، وليس مما يمكن أن يكون، ويمكن أن لا يكون"(١).**

**وقال الجزولي: "التعجب الذي يبوب له في النحو لفظان: ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ به، وكلاهما لا يكون إلا من فعل ثلاثي غير مزيد فيه في الأمر العام، ومما يقبل الزيادة والنقصان، ومما بناؤه على فعُل في الأصل، أو هو مردود إليه في المعنى، ومِمَّا قد وقَعَ ودَامَ"(٢).**

**وقال الرضي: " ولا يُتَعَجَّبُ إلا مما حصل في الماضي، واستمر، حتى يستحق أن يُتَعَجَّبَ منه، أما الحال الذي لم يتكامل بعدُ، والمستقبلُ الذي لم يدخل بعد في الوجود، والماضي الذي لم يستمرَّ فلا تستحق التعجب منها؛ فلهذا كان أشهر صيغتي التعجب، على الماضي"(٣).**

**الشرط الثالث: أن يكون الفعل ثلاثيًّا مجردًا، فلا يبنيان من غيره، كدَحْرَجَ، وضَارَبَ، واسْتَخْرَجَ. قال السيرافي: "وإنما كان فعل التعجب مما أصله هذه الأفعال؛ لأنها تحتمل زيادة الهمزة، نحو: خرج وأخرجه غيرُه، وسمِع وأسْمَعَه غيرُه، فلا تصح زيادة هذه الهمزة إلا في أول الأفعال الثلاثية"(٤).**

**ومعنى ذلك استحالة أن يكون هذا البناء مما زاد على الثلاثة؛ لأن ذلك إنّما يكون بهمزة زائدة في أوله؛ للتعجب، وبعدها ثلاثةُ أحرف أصولٍ، فإذا أردتَ بناءه ممّا زاد على الثلاثة فإنه يلزمك أن تحذف منه حرفا، أو حرفين؛ فيكون – حينئذ – هَدْمًا لا بناءً، وهو**

---

**(١) الأصول في النحو١/ ٩٩.**

**(٢) المقدمة الجزولية، ص: ١٥٣ – ١٥٤.**

**(٣) شرح الكافية٤/٢٢٨ – ٢٢٩، ويقصد. أعني: (ما أفْعَلَ)"**

**(٤) شرح كتاب سيبويه ١/ ٣٥٨.**

مُبْطِلٌ للمعنى، ومُلْبِسٌ فيه؛ فلذلك لا تحتمل صيغُ هذه الأفعالِ زيادةَ الهمزة في أولها[١].

وعلى هذا فقولهم: "ما أَتْقَاه" شاذ لأنه من "اتَّقى"؛ لأنه ثلاثيٌّ مزيد بحرفين: همزة الوصل، والتاء، وكذا قولهم: "ما أَمْلَأَ القِرْبَةَ!"، لأنه من "امْتَلَأَتْ"[٢].

هذا، وقد اختلف النحاة في صياغة التعجب من الفِعْلِ على وزن "أفعَلَ"[٣]:

فذهب سيبويه والمحققون من أصحابه، إلى جواز ذلك قياسًا مطلقًا، سواء أكانت الهمزة فيه للنقل، أم لغيره، واختاره بن مالك في التسهيل وشرحه[٤].

قال سيبويه: "وبناؤه أبدا من (فَعَلَ)، وَ(فَعِلَ)، و(فَعُلَ)، و(أَفْعَلَ) هذا؛ لأنهم لم يريدوا أن يتَصرَّف، فجعلوا له مثالاً واحدا يَجرى عليه ...، وإن كان من (حَسُنَ) و(كَرُمَ) و(أَعْطَى)"[٥].

فقد سوّى سيبويه – كما رأينا – بين الأبنية الثلاثة المجردة: "فَعَلَ"، وَ"فَعِلَ"، و"فَعُلَ"، وبين "أَفْعَلَ" المزيد بالهمزة في صحة بناء التعجب منها. وأطلق القول بـ"أَفْعَلَ" فَعُلِمَ أنه لا فرق بين ما همزتُه للتعدية، وبين ما همزتُه لغير التعدية، ولم يفرق بين "أَعْطَى"، وبين "حَسُنَ" و"كَرُمَ" علما بأن همزة "أَعْطَى"، معدية لأنه يقال: عَطَوْتُ الشيء بمعنى تناولته، وأعطيتُه فلانا فيصير "عَطَوْتُ" بالهمزة متعديا إلى اثنين بعد أن كان دونها متعديا إلى واحد[٦].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١/ ٣٥٨، وعلل النحو، لابن الوراق، ص: ٣٢٨، وشرح المفصل، لابن يعيش٤/ ١٢٠، ٤١٥، وشرح كافية ابن الحاجب، للرضي٣/٤٤٩، والتصريح٢/ ٦٨.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٣٦، وإرشاد السالك، لبرهان الدين ابن القيم ١/٥٦٧، والتصريح ٢/ ٦٩.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٣٦، وإرشاد السالك، لبرهان الدين ابن القيم ١/٥٦٧، والتَصريح ٢/٦٨، ٦٩.

(٤) ينظر: التسهيل ص١٣٢، وشرح التسهيل ٣/ ٤٦.

(٥) الكتاب ١/ ٧٣، بتصرف.

(٦) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٣/٤٧.

وقد علل السيرافي إجازة سيبويه ذلك بقوله: "وأما قولك: (ما أعطى زيدا)، وأصله (أَعْطَى)، فإن الهمزة التي في (أَعْطَى) قبل التعجب زائدة؛ لأنه من (عطا يعطو) إذا تناولَ، فحذفوا هذه الهمزة الزائدة؛ فصار (عطا )، ثم زادوا الهمزة التي للتعجب"(١).

وذهب المازني، والأخفش، والمبرد، وابن السراج، والفارسي إلى عدم الجواز مطلقا(٢).

وذهب ابن عصفور إلى التفصيل؛ فيجوز التعجب إنْ كانت الهمزة لغير النّقل(٣) والتعدية، نحو: "ما أخْطَأَه!"، و" ما أَصْوَبَهُ!"، و"ما أَظَلَّه!"، و"ما أَضْوَأَهُ!"، و"ما أظلمَ هذا الليلَ!"، و"ما أقْفَرَ هذا المكانَ!"، ويمتنع إنْ كانت الهمزة للنّقل والتعدية، نحو: "أَعْطَى"، وما جاء من ذلك فهو شاذ يحفظ ولا يُقاسُ عليه، نحو: "ما أعطاه للدّنانير!"، و "ما أولاه للمعروف!"(٤).

ورَدَّ عليه أبو إسحاق الشاطبي بأن هذه التفرقة لم يَقُل بها أحد، ولا ذهب إليها نحويٌّ، ويكفيه في الردِّ مخالفتُه للإجماع، بناءً على أن إحداث قول ثالث خَرْقٌ للإجماع"(٥).

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى التوسُّع؛ حيث أجازَ بناء فِعْلَي التعجب من كلّ فعل ثلاثيّ لحقته زوائد قلَّتْ، أو كَثُرتْ، كـ "انْفَعَلَ" و"افْتَعَلَ"، و"اسْتَفْعَل"؛ لأن أصلها ثلاثة أحرف، وقاسه على قولهم: "ماأعطاهم للدينار، والدرهم"، و"ما أولاهم للخير"؛ لأنّه ثلاثي الأصل، كما أن "انطلق"، ونحوه ممّا فيه زيادةُ ثلاثيِّ الأصل(٦).

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١/ ٣٥٨.

(٢) يُنظر: المقتضب ١٧٨/٤، ١٨٠، والأصول ١٠٣/١، ١٠٥، والإيضاح العضدي ٩٢/١، ٩٣، وشرح المفصّل، لابن يعيش٩٢/٦، وشرح الرّضيّ للكافية ٢١٣/٢، ٢١٤، وارتشاف الضرب ٤٢/٣، والتّصريح ٩٣/٢.

(٣) أي: النقل من اللزوم إلى التعدية. (ينظر: حاشية الصبان٣/ ٣٠ – ٣١ .

(٤) يُنظر: المقرّب ٧٢/١ – ٧٣، وشرح الجمل ٤٢/٢.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٤/ ٤٧١.

(٦) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش٤/ ١٢٣.

ويُرَدُّ على الأخفش – أيضا – بأن قياس ذلك على قولهم: "ماأعطاهم للدينار، والدرهم"، ونحوِه قياسٌ مع الفارق؛ لأن ما في أوّله همزة يجوز استعمالُه بغير همزة، ثمّ تدخل الهمزة للنقل وغيره، وإذا كان أصله أن يستعمل بغير همزة، وإنّما الهمزة داخلة عليه، فجاز أن يُعتقد عدمُ دخولها، وتُقدّر الهمزة محذوفةً غيرَ موجودة، ثم تُزَادُ الهمزة التي للتعجب، وليس كذلك "استخرج"، و"انطلق"، فإن الكلمة منهما صيغت على هذا البناء، فافترق أمرُهما، فلم يجز أن يقاس على "أَعْطَى"، و"أَوْلَى"(١).

ويُرَدُّ على الأخفش– أيضا – بأن بناء التعجب من الثلاثي المزيد بحرف أو أكثر؛ يؤدي إلى اللبس في المعنى؛ لأن ذلك إنّما يكون بهمزة زائدة في أوله؛ للتعجب، وبعدها ثلاثةُ أحرف أصولٍ، فيلزمك أن تحذف منه حرفا، أو أكثر؛ فيكون – حينئذ – هَدْمًا لا بناءً؛ بسبب حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود، ألا ترى أنك لو بنيت "أَفْعَلَ"؛ للتعجب من نحو: "ضَارَبَ" و"انْكَسَر"، و"اسْتَخْرَجَ"، فقلت: "ما أَضْرَبَهُ!"، و" ما أَكْسَرَهُ!"، و"ما أَخْرَجَهُ!" لفاتت الدلالة على معنى المشاركة في الأول، والمطاوعة في الثاني، والطلب في الثالث.

ولالتبسَ بـ "ما أَضْرَبَهُ!"، و" ما أَكْسَرَهُ!"، و"ما أَخْرَجَهُ!" من الثلاثي؛ فلم يُعْلَمْ أهُوَ تعجبٌ من الضرب، أم من المضاربة، أو من الكسْر، أم من الانكسار، أو من الاستخراج، أم من الإخراج، أم من الخروج؛ فلذلك لا تحتمل الصيغ المتفرعة من الثلاثي بزيادة حرف، أو أكثر؛ زيادةَ الهمزة في أولها(٢).

والراجح هو المذهب الأول القائل بجواز بناء التعجب من "أَفْعَلَ" خاصة دون غيره مما فيه زيادة؛ ولا فرق بين ما كانت همزته للتعدية، كـ "أَعْطَى"، وبين ما كانت همزته لغير

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١/ ٣٥٨، وشرح المفصل، لابن يعيش٤/ ١٢٣ – ١٢٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١/ ٣٥٨، وعلل النحو، لابن الوراق، ص: ٣٢٨، وشرح المفصل، لابن يعيش٤/ ١٢٠، ٤١٥، وشرح ابن الناظم على الألفية، ص: ٣٢٩، وشرح كافية ابن الحاجب، للرضي٣/٤٤٩.

التعدية، كـ "أَوْلَى"؛ لوروده في كلامهم كثيرا، فقيل: ""ما أعطاه للدّنانير!"، و "ما أولاه للمعروف!".

خلافا لما فصَّلَه ابن عصفور؛ إذ أجاز بناء التعجب مما همزته لغير التعدية، ولم يُجِزْهُ مما همزته للتعدية، وهو تحكم بلا دليل(١).

ومما يؤكد رجحان المذهب الأول أنه ورد بناء فعل التعجب من "أَفْعَلَ" في قول الله– سبحانه –: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْۖ لَهُۥ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡ ﴾(٢).

فقوله: "أَبْصِرْ به" مأخوذ من الفعل "أَبْصَرَ"(٣) المزيد بالهمزة في أوله.

ووَرَدَ كذلك في قوله – عزَّ وجلَّ –:﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا ﴾(٤).

فقوله: "أَبْصِرْ" مأخوذ من الفعل "أَبْصَرَ" المزيد بالهمزة في أوله، وهمزته للتعدية؛ لأن المعنى: أنهم يسمعون ويُبْصِرون في ذلك اليوم ما خفي عليهم(٥).

ومما جاء فيه التعجب وفِعْلُه على "أَفْعَلَ" قولك: "ما أَيْسَرَ زيدًا!"، وفعلُه: "أَيْسَرَ يُوسِر"، و"ما أَعْدَمَهُ!"، والفعل منه "أَعْدَم يُعْدِم "، من الإعدام، وهو الفقر، و"ما أسَنَّه!" وفعله

(١) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك٣/ ٤٧.

(٢) من الآية: ٢٦ من سورة الكهف.

(٣) فيه لغتان:

اللغة الأولى:"بَصُر" – بضم الصاد – وهو ثلاثي مجرد، وعليها قوله – تعالى –: ﴿ وَقَالَتۡ لِأُخۡتِهِۦ قُصِّيهِۖ فَبَصُرَتۡ بِهِۦ عَن جُنُبٖ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾ [القصص: ١١]، أي: فأبصرته عن بُعْد.

اللغة الثانية: "أَبْصَر" على وزن: "أَفْعَلَ"؛وعليها قوله – عز وجلّ –:﴿ قَدۡ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَنۡ أَبۡصَرَ فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ عَمِيَ فَعَلَيۡهَا ﴾ [الأنعام: ١٠٤]، وقوله – سبحانه –: ﴿ وَأَبۡصِرۡ فَسَوۡفَ يُبۡصِرُونَ ﴾ [الصافات: ١٧٩].

فإن كان التعجب اللغة من الأولى؛ فهو قياسي عند الجميع، وإن كان من الثانية؛ فهو قياسي عند سيبويه، ومن معه.( مجاز القرآن، لأبي عبيدة ٢/ ٩٨، وجامع البيان، للطبري ١٩/ ٥٣١، وبحر العلوم، للسمرقندي ٢/٦٠٠).

(٤) من الآية: ٣٨ من سورة مريم.

(٥) ينظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ص: ٤٢٦.

"أَسَنَّ وهو مُسِنٌّ، و"ما أوحشَ الدارَ!" وقد أوحشَتْ وهي مُوحِشَة، و"ما أمْتَعَهُ!"، وفعله أمْتَعَ وهو مُمْتِع، و"مَا أَسْرَفَهُ!" وفعله أَسْرَفَ وهو مُسْرِف، وما أفرطَ جهلَه! وهو مُفْرِط[1].

أما الرباعي المجرد فلا خلاف في أنه لا يُتَعَجَّبُ منه مباشرة.

قال المبرد: "واعلم أن مَا جَاوز الثَّلَاثَة بِغَيْر زِيَادَة لم يجز أَن يُقَال فِيهِ: مَا أَفْعَلَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّك إِن بنيته هَذَا الْبناءَ حذفت من الأَصْل حرفا؛ وَهَذَا مِمَّا لَا يجوز؛ لِأَن مَعْنَاهُ إِنَّمَا كمُل بِحُرُوفِهِ؛ إِذْ كن كُلُّهنَّ أصولا"[2].

وقال ابن عصفور:"وغير المزيد إن كان على أزيد من ثلاثة أحرف لم يجز التعجب منه"[3].

ومعنى كلامهما أن بناء التعجب إنّما يكون بهمزة زائدة في أوله، وبعدها ثلاثةُ أصولٍ، فإذا أردتَ بناءه ممّا زاد على الثلاثة من المجرد، لزمك أن تحذف منه حرفا؛ فيكون – حينئذ – هَدْمًا لا بناءً، وهو مُبْطِلٌ للمعنى، ومُلْبِسٌ فيه؛ إذ لو قلت في "دَحْرَجَ: "ما أَدْحَرَه"، لم يُعلم أهو من "دحرج" أم من "دحَرَ"[4].

الشرط الرابع: أن يكون الفعل المأخوذ منه التعجبُ متصرفًا تامَّ التصرف؛ لأن التصرف هو الأصل، فغير المتصرف يَمتنع بناء صيغتي التعجب منه؛ لأن البِنَاء منه تَصَرُّفٌ فيه، والتصرُّفُ فيما لا يَتَصرَّف نَقْضٌ لوَضْعه[5]، وعدم التصرُّف على قسمين:

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٤/٤٧٤.

(٢) المقتضب ٤/ ١٨٠.

(٣) المقرب١/٧٣.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١/ ٣٥٨، وعلل النحو، لابن الوراق، ص: ٣٢٨، وشرح المفصل، لابن يعيش٤/ ١٢٠، ٤١٥، وشرح كافية ابن الحاجب، للرضي٣/٤٤٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٦٨.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية، لأبي إسحاق الشاطبي ٤/ ٤٦٠، والتصريح بمضمون التوضيح٢/ ٦٩.

القسم الأول: الجامد تماما، ويكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحَدث والزمان؛ فيلزم صيغةً واحدةً جامدة لا يفارقها، نحو: "نِعْمَ"، و"بِئْسَ"، و"لَيْسَ"، و"عَسَى".

القسم الثاني: الناقصُ التصرُّفِ، ويكون بمجرَّد الاستغناء عن تصرُّفه. بتصرُّف غيرِه، وإن كان باقيًا على أصله من الدلالة على الحدث والزمان، مثل: "يَـذَرُ"، و"يَدَعُ"، حيث استُغْنِيَ عن ماضيهما بماضي "يَتْرُكُ"، وهو "تَرَكَ".

وكلا القسمين يمتنع منه بناء فعلي التعجب؛ فلا يقال: ما أَنْعَمَهُ، وأَنْعِمْ بِه، وهو باقٍ على معناه، من إنشاء المَدْح. وكذلك "بِئْس" و"لَيْسَ"، و"عَسَى"وغيرها، وكذلك لا يقال: ما أَوْذَرَه، ولا مَا أَوْدَعَهُ، ولا ما أشبه ذلك[1]، وشَذَّ: "مَا أَعْسَاهُ" و"أَعْسِ بِهِ"[2].

الشرط الخامس: أن يكون معناه قابلا للتفاضل أي: للزيادة والنقصان، بأن يكون الفعل قابلًا لأن يَفْضُل فيه واحدٌ من المتَّصِفَيْنِ به الآخرَ، كَعِلَم، وجَهِلَ؛ فإن العلم والجهل يُتصوَّر فيهما الزيادةُ والنُّقصان، وأن يَفْضُل فيهما الرجلُ رجلًا آخر.

وضابط ذلك من الأوصاف الأوصافُ الإضافيَّةُ النسبية التي لا تكون على درجة واحدة، بل تختلف بحسب الآراء والمذاهب والأمزجة والطباع، كان ذلك بالنسبة إلى شخص واحد في حَالَيْن، كالعِلْم والجَهْل، أو شَخْصَيْن كالحُسْن والقُبْح، فإنك تقول: "ما أَعْلَمَهُ!"، و"ما أَجْهَلَهُ!"، و"ما أَحْسَنَهُ!"، و"ما أَقْبَحَهُ!".

فلا يُبْنَى فِعْلا التعجب من مثل: "مات"، و"فَنِيَ" فلا يُقالُ: "ما أَمْوَتَ زيدًا"، ولا: "ما أَفْنَى الشيءَ"؛ لأنه لا مزية فيهما لبعض المتَّصفِين به على بعض[3].

(١) ينظر: شرح ابن الناظم، ص: ٣٣٠، والمقاصد الشافية، لأبي إسحاق الشاطبي٤/ ٤٥٩ – ٤٦٠.

(٢) ينظر: شرح الأشموني للألفية ٢/٢٦٩، والتصريح بمضمون التوضيح٢/ ٦٩ – ٧٠.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم، ص: ٣٣٠، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين ابن القيم١/ ٥٦٥ – ٥٦٦، والمقاصد الشافية، لأبي إسحاق الشاطبي٤/ ٤٦٠.

**الشرط السادس: أن يكون الفعل تامًّا، فلا يبنيان من نحو: "كان"، و"أصْبَحَ"، و"بات"؛ لأن الناقص لا يدل على الحدث، والتعجب إنما يقع فيه، وأما قولهم: "ما أصبح أبردَها"، و"ما أمسى أدفأَهَا" فالتعجب فيه داخل على "أبرد"، و"أدفأ"، أما "أصبح"، و"أمسى" فزائدتان(١).**

**الشرط السابع: أن يكون مثبتًا، فلا يبنيان من منفي، سواء أكان ملازما للنفي، أم كان غيرَ ملازمٍ للنفي، فالملازم للنفي نحو: "ما نَبَسَ بكلمة": ما نطقَ، و"ما عاجَ بالدواء"، أي: ما انتفع به، ومُضارِعُه "يَعِيجُ" ملازم للنفي أيضا، كقولهم: لم يعِجْ(٢)، أي: لم ينتفِعْ.**

**وغير الملازم كلم يعُجْ(٣)، أي: لمْ يَمِلْ، فهذا يُستعمَل مثبتًا ومنفيًّا؛ ومع ذلك ذكر بعض النحاة أنه لا يُصاغ منه فعلا التعجب؛ حتى لا يلتبس المنفي منه بالمثبت(٤).**

**الشرط الثامن: أن لا يكون الوصف منه مقيسًا على "أفْعَل: فَعْلَاء" فلا يبنيان من "فَعِلَ" المكسور العين، الدال على الألوان، والعيوب الظاهرة، والحِلى، مثل: عَرِجَ، وشَهِلَ، وخَضِر الزرْع؛ لأن الوصف منها: "أَعْرَج: عرْجاء"، و"أَشْهَل: شَهْلَاء"، و"أَخْضَر: خَضْرَاء".**

**وقد اختُلِف في سبب المنع من ذلك(٥):**

---

(١) ينظر: شرح الأشموني للألفية ٢/ ٢٦٩.

(٢) ذكر ابن مالك أن هذا الفعل بهذا المعنى ملازم للنفي، وهو من باب "فَعَل": "يَفْعِل" – بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع – وهذا ملازم للنفي، ، يقولون: "ما عاج بالدواء"، أي: ما انتفعَ به، و"لَمْ يعِجْ" وأصله: "يَعِيجُ" حذفت عين الكلمة؛ لالتقاء الساكنين. (ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٤).

(٣) من باب "فَعَل": "يَفْعُل" – بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع – يقال: "عَاجَ: يَعُوج" إذا مالَ، وأصل"لَمْ يعُجْ": "يَعُوجُ" حذفت عين الكلمة؛ لالتقاء الساكنين.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك٣/ ٤٤، واللمحة في شرح المُلحة، لابن الصايغ ١/ ٥١٦، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ٤/ ١٩٩، وأوضح المسالك ٣/ ٢٣٧، والتصريح بمضمون التوضيح٢/٧١.

(٥) ينظر: الكتاب، لسيبويه٤/ ٩٨، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٤/ ٤٧٢، وشرح المفصل، لابن يعيش٤/١٢١، وشرح التّسهيل ٣/٤٥، وشرح ابن النّاظم، ص: ٤٦٢، وشرح الكافية، للرضي٣/ ٤٥٠، والمقاصد الشافية، لأبي إسحاق الشاطبي٤/ ٤٦٢ – ٤٦٣، والتّصريح ٢/٧١، ٧٢.

فذهب الجمهور: إلى أنّ سبب ذلك هو أن أكثر أفعال الألوان والخِلَق والعيوب إنّما تجيء مما زاد على الثلاثة، فتأتي أفعالها على: "افْعَلَّ" بزيادة همزة الوصل في أوله، وتضعيف اللَّام في آخره، كـ: " اخْضَرَّ"، و"احْمَارَّ"، و"ابْيَضَّ"، و"اسْوَدَّ"، و"اعورَّ"، أو على "افْعَالَّ"، بزيادة همزة الوصل في أوله، والألف في وسطه، وتضعيف اللَّام في آخره، كـ: " اخْضَارَّ"، و"احْمَارَّ"، و"ابياضّ"، و"اسْوَادَّ"، و"اعوارّ"، وأما "حَوِلَ"، و"عَوِرَ"، فمنقوصان من "احْوَلَّ"، و"اعْوَرَّ"، فهما في الحكم زائدان على الثلاثة؛ بدليل صحة الواو فيهما؛ فحُمِلَ ما جاء من الثلاثي على غير الثلاثي؛ ولولا ملاحَظةُ الأصل، لقلت: "عَارَ"، و"حَالَ" لوجود مُوجِبِ الإعلال فيهما؛ وحَقُّ صيغة التّعجُّب أن تُبنى من الثُّلاثي المحْض؛ فلم يُبْنَ فعلا التّعجّب في الغالب ممّا كان منها ثلاثيًّا إجراءً للأقل مُجْرى الأكثر(١).

وذهب الخليل: إلى أنّ الألوان والعُيوب الظّاهرة جَرتْ مَجْرَى الخِلَق الثّابتة الّتي لا تزيد ولا تنقص، كـ "اليد"، و"الرِّجْل"، وسائر الأعضاء في عدم التّعجُّب منها، يقول سيبويه: " وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه ما أفعله لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فِعْلٌ من هذا النحو. ألا ترى أنك لا تقول: ما أيْدَاه ولا ما أَرْجَلَهُ"(٢)

فكما لا تقول: ما أيداه!، ولا ما أرجلَه!، لا تقول: ما أبْيَضَهُ!، ولا: "مَا أَحْمَرَه!، ولا: "ما أعْوَرَه!"(٣)

هذا في الألوان والعيوب والخِلَق الظاهرة، أما في الخِلَقِ والعيوب الباطنة مما يتعلق بالعقل والفطنة، والبلادة، والحماقة فيجوز بناء التعجب منه؛ حملا له على ما ليس الوصف منه "أفْعَل – فَعْلَاء" الذي هو من الخِلَقِ الباطنة مثله، فمن ذلك قولهم في

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي٤/ ٤٧٢، وشرح المفصل، لابن يعيش٤/١٢١، وشرح التّسهيل ٣/٤٥، وشرح ابن النّاظم، ص: ٤٦٢، وشرح الكافية، للرضي٣/ ٤٥٠. والتّصريح ٢/٧١، ٧٢.

(٢) الكتاب ٤/ ٩٨.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٤/ ٤٧٢.

أحمق – حَمْقاء: "مَا أَحْمَقَهُ!"، وفي أرْعن – رَعْناء: "ما أرعنه!"، وفي أهْوج: هَوْجاء: "ما أَهْوَجَه!" (١).

قال سيبويه: "فإنما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفطنة، فصارت ما أَلَدَّهُ بمنزلة ما أمْرَسَه وما أعلمَه، وصارت ما أحْمَقَه بمنزلة ما أبلده وما أشجعه وما أجنَّه؛ لأن هذا ليس بلونٍ ولا خلقةٍ في جسده، وإنما هو كقولك: ما ألْسَنَهُ وما أَذْكَرَهُ، وما أَعْرَفَهُ وأَنْظَرَهُ، تريد نظر التفكر، وما أشنعه...، لأنه عندهم من القبح، وليس بلون ولا خلقةٍ من الجسد ولا نقصانٍ فيه، فألحقوه بباب القبح كما ألحقوا أَلَدَّ وأحمق بما ذكرت لك؛ لأن أصل بناء أحمق، ونحوه أن يكون على غير بناء أفعل، نحو بليدٍ وعليمٍ، وجاهلٍ وعاقلٍ، وفَهِمٍ وحَصِيفٍ. وكذلك الأهوج، تقول: ما أهوجه"(٢).

الشرط التاسع: أن يكون مبنيًّا للمعلوم، فلا يُبنى فعلُ التعجُّب مما كان مبنيًّا للمفعول، تقول في المبني للفاعل، كـ "ضَرَبَ": "ما أَضْرَبَهُ!"، و"عَلِمَ": "ما أَعْلَمَهُ!"؛ ولا تقول في المبني للمفعول، كـ "ضُرِبَ": "مَا أضْرَبَه!"، ولا في "عُلِمَ": "ما أَعْلَمَهُ!"(٣)، وقد علل النحاة ذلك بوجهين(٤):

الوجه الأول: منعُ اللبَّسِ الذي يقع بين فِعْل الفاعل وفِعْل المفعول، فإنك تقول في: "ضَرَبَ زيدٌ": "ما أَضْرَبَ زيدًا!"، فإذا قلت في "ضُرِبَ زيدٌ": ما أَضْرَبَ زيدًا!" ، فلا يقع فرقٌ بين التعجُّب من فعل الفاعل، والتعجُّبِ من فعل المفعول.

الوجه الثاني: أن الفِعْلَ المبنيَّ للمفعول لا كَسْبَ فيه للمفعول، فأَشْبه أفعالَ الخِلَق، وأفعالُ الخِلَق لا يُتعجُّب منها، فكذلك ما أشبهها.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك٢/ ١٠٨٨، والتذييل والتكميل، لأبي حيان١٠/ ٢٣٧.

(٢) الكتاب٤/ ٩٨– ٩٩، بتصرف.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي ٤/٤٦٤.

(٤) ينظر: السابق نفسه.

الشرط العاشر: زاده بعض النحاة استِنْباطًا من كلام سيبويه، وهو: ألا يُسْتَغْنَى عن الصياغة منه بصيغة أخرى مسموعة؛ وإن كان مستوفيا للشروط السابقة كلها؛ فلا يصح: ما أقْيَلَهُ!! في التعجب من القيلولة، وفِعْلُها: قَال: يَقِيلُ؛ لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أكثرَ قائلتَه!، ولايصح ما أسْكَرَهُ!، ولا ما أقْعَدَه!، ولا ما أجْلَسَهُ!، لأنهم استغنوا عنها بقولهم: ما أشدَّ سُكْرَهُ، وما أكْثَرَ قُعُودَه وما أكْثَرَ جُلوسَه(١).

يقول سيبويه: "هذا باب ما يستغنى فيه عن ما أفْعَلَهُ بما أَفْعَلَ فِعْلَهُ ... كما اسْتُغْنِيَ بتركْتُ عن وَدَعْتُ، وكما استُغْنِيَ بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها، وذلك في الجواب، ألا ترى أنك لا تقول ما أجْوَبَهُ، إنما تقول: ما أجْوَدَ جَوَابَه...، وكذلك لا تقول: أجْوِبْ بِه، وإنما تقول: أجْوِدْ بِجَوَابِه. ولا يقولون في قال يقيل: ما أقْيَلَهُ، استغْنَوْا بما أكْثَرَ قَائَلتَهُ، وما أنْوَمَهُ في ساعة كذا وكذا، كما قالوا تركت ولم يقولوا ودعت"(٢).

فإذا استوفى الفعلُ الشروطَ السالفةَ الذكرِ كاملةً بلا استثناء فإنه يُتعجَّب منهُ بِهِ مباشرة دون واسطة، ويُصاغ على الوزنين: "مَا أَفْعَلَهُ" و"أَفْعِل بِهِ"، فمن ذلك:

* قول الله – تعالى –: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾(٣).

* وقوله – عزَّ وجلَّ –: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾(٤).

فقوله: ﴿مَا أَصۡبَرَهُمۡ﴾ ، وقوله: ﴿مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ مبنيان من الفعلين: "صَبَرَ"، و"كَفَرَ" وهما مستوفيان لجميع الشروط السابقة؛ فجيء منهما بالتعجيب مباشرة، على: "مَا أَفْعَلَه".

* وقوله – سبحانه –: ﴿لَهُۥ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡ﴾(٥).

---

(١) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج٣/ ١٥٣، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي٤/ ٤٧٤، والبديع في علم العربية١/ ٥٠٠، والمقاصد الشافية، للشاطبي ٤/٤٦٤.

(٢) الكتاب٤/ ٩٩، بتصرف يسير.

(٣) من الآية ١٧٥ من سورة البقرة..

(٤) من الآية: ١٧ من سورة عبس.

(٥) من الآية: ٢٦ من سورة الكهف.

* وقوله – عزّ وجلّ –: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾[1].

فقوله: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾ وقوله: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ مبنيان من الفعلين: "أَبصُرَ"[2]، و"سمِعَ" وهما مستوفيان لجميع الشروط – على مذهب سيبويه – فجيء منهما بالتعجيب مباشرة، على الصيغة الثانية: "أَفْعِل بِهِ".

**التعجب من فاقد الشروط**

إذا فُقِدَ شرط، أو أكثر من الشروط السابقة فإن الأمر يدور بين قسمين:

القسم الأول: ما لا يمكن التعجب منه أبدا، وذلك إذا كانت الشروط المفقودة هي: الفعلية، والاستمرار في الماضي، والتصرف، والتفاوت.

فإذا لم يكن فعلا، كالجِلْف، والحمار؛ فلا يقال: "ما أجلفه!"، ولا: "ما أحْمَرَه!"[3].

أو كان الفعلُ غيرَ مستمر في الماضي، أو كان حاضرا، أو مستقبلا؛ فلا يُتعَجبُ منه[4]

أو كان الفعل جامدا، كـ "عسى"، و"لَيْسَ"، و"نِعْمَ"، و"بِئْسَ"؛ فلا يقال: "مَا أَعْسَاه!"، ولا: "ما أَلْيَسَه!"، ولا: "ما أَنْعَمَهُ!"، ولا: "ما أَبْأَسَه!"؛ لأنها لا مصادر لها فتُنصبَ أو تُجرَّ.

أو كان الفعل غيرَ قابلٍ للتفاوت؛ بل يستوي فيه جميع المتصفين به، كـ "مَاتَ"، و"فَنِيَ"، فلا يقال: "ما أَمْوَتَ فلانا!"، ولا: "ما أَفْنَاه!"، إلا إذا أريد وصفٌ زائد عليه، فيقال في نحو: مات زيد: "ما أفْجَعَ موتَه!، و"أَفْجِعْ بموتِه!، أو قصِد معنًى مجازِيٌّ للموت، نحو:

---

(١) من الآية: ٣٨ من سورة مريم.

(٢) سبق أن فيه لغتين: الأولى:"بَصُر" – بضم الصاد –، والثانية: "أَبْصَر" على وزن: "أَفْعَلَ".
( ينظر: مجاز القرآن، لأبي عبيدة ٢/ ٩٨، وجامع البيان، للطبري ١٩/ ٥٣١، وبحر العلوم، للسمرقندي٢/٦٠٠).

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ٢/ ٣٨٠ – ٣٨١، وشرح التسهيل، لابن مالك٣/ ٤٤، وأوضح المسالك، لابن هشام٣/ ٢٣٨.

(٤) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج١/ ٩٩، وشرح المقدمة الجزولية، ص: ١٥٣ – ١٥٤، وشرح الكافية، للرضي ٤/٢٢٨ – ٢٢٩.

"مَا أَمْوَتَ قلبَه!"، فذلك جائزٌ(١).

القسم الثاني: ما يمكن التعجب منه بواسطة، ويشمل الأفعال الفاقدة لبقية الشروط – ما عدا الفعلية، والماضوية، والتصرفَ، والتفاوت.

ويُصاغ التعجب منه عن طريق الإتيان بصيغة التعجب من فعل مساعد مستوفٍ للشروط، كـ "حَسُنَ" و"قَبُح"، و"شدد"، و"ظهر"، و"قَوِيَ"، و"ضَعُفَ" ونحوها من الأفعال المساعدة، ثم الإتيان بمصدر الفعل الفاقد للشرط منصوبا على المفعولية في صيغة "مَا أَفْعله"، ومجرورا بالباء في صيغة "أَفْعِلْ به"(٢)، وهذا القسم لا يخلو من ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يختلَّ أحدُ أو جميعُ الشروط الآتية، وهي: كون الفعل ثلاثيا، وتامًّا، ومثبتًا، وليس الوصف منه على وزن "أَفْعَل" الذي مؤنثه "فَعْلَاء".

ففي هذه الحالة نأتي بصيغة التعجب من فعل مساعد مستوفٍ للشروط، ثم نأتي من الفعل الفاقد للشرط بالمصدر الصريح مضافا إلى فاعله، أو بالمصدر المؤول منصوبين على المفعولية في صيغة "مَا أَفْعله"، ومجرورين بالباء في صيغة "أَفْعِلْ به"(٣).

* فمثال الفاقد للثلاثية: "دَحْرَجَ"، و"انْطَلَقَ"، و"اسْتَخْرَجَ"، فنقول في التعجب من هذه الأفعال: "ما أَحْسَنَ تدحرجك!"، و"ما أَحْسَنَ أن تتدحرج!"، و"ما أَشَدَّ انْطِلاقَكَ!"، و"ما أَشَدَّ أن تَنْطَلِقَ!".

* ومثال الفاقد للتمام: "كان فلان جميلا، أو مُحْسِنًا"، تقول: "ما أشد كونَه جَميلًا!"،

(١) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج ١/١٠٥، والبديع في علم العربية١/ ٥٠١، والتصريح ٢/ ٧٤.
(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ٢/ ٣٨٠ – ٣٨١، والمقدمة الجزولية، ص: ١٥٤، واللمحة في شرح المُلْحة، لابن الصائغ ١/ ٥٢٠، وأوضح المسالك، لابن هشام٣/ ٢٣٨، وشرح الأشموني٢/ ٢٧٠.
(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ٢/ ٣٨٠ – ٣٨١، وأوضح المسالك، لابن هشام٣/ ٢٣٨،

أو: "ما أكثرَ ما كان محسنا! "، و"أشدِدْ بكونِه محسنا!"، أو: "أَكْثِرْ بما كان محْسِنًا!"[١].

* ومثال الفاقد للإثبات: "ما نجح المجتهدُ"، فنقول في التعجب من ذلك: "ما أسْوَأَ عدمَ نجاحِ المجتهدِ!"، بإضافة كلمة "عدم" الدالة على النفي إلى المصدر الصريح للفعل المنفي، أو نقول: "ما أسْوأَ أن لا ينجحَ المجتهدُ!"، و"أَقْبِحْ بعدم نجاحِ المجتهدِ!"، و" أَقْبِحْ بأن لا ينجحَ المجتهدُ!"

* ومثال ماكان الوصف منه على وزن: "أفْعل – فَعْلَاء": "أحْمَر"، و"أَسْوَد"، و"أحْوَل"، تقول في التعجب منها: "ما أبْيَنَ حُمْرَتَه أو:احمرارَه!"، و"ما أَجْمَلَ سوادَ عينيها!"، و"ما أشدَّ حَوَلَهُ!"[٢].

هذا وقد صرَّح الكسائي، وهشام الضرير من الكوفيين بصحة التعجب من كل الألوان مباشرةً؛ فيقال: ما أَحْمَرَه! من الحُمْرَة، وإن كان الأجود عندهما: ما أَشَدَّ حُمرتَه![٣].

الحالة الثانية: أن يختلَّ شرط البناء للفاعل؛ بأن يكون الفعل مبنيا للمفعول.

ففي هذه الحالة نفعل ما فعلناه في الحالة الأولى تمامًا بأن نأتي بصيغة التعجب من فعل مساعد مستوفٍ للشروط، لكن – هنا – نأتي من الفعل الفاقد للشرط بالمصدر المؤول فقط؛ حفاظا على بنية الفعل المبني للمفعول[٤]، فيكون المصدر المؤول في موضع نصب بالمفعولية في الصيغة الأولى: "مَا أَفْعله"، وفي موضع جر بالباء في الصيغة الثانية: "أَفْعِلْ به"، فنقول في التعجب من الفعل "يُعَاقَبُ" – مثلا –: "مَا أَفْظَعَ أَنْ يُعَاقَبَ البريءُ!"، و"أَفْظِعْ بأَن يُعَاقَبَ البريءُ!".

(١) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام٣/ ٢٣٨، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالدالأزهري ٢/ ٧٤.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ٢/ ٣٨٠ – ٣٨١، وأوضح المسالك، لابن هشام٣/ ٢٣٨.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٣، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٣.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم للألفية، ص: ٣٣١، وتوضيح المقاصد والمسالك، للمرادي٢/٨٩٩.

وإنما لم يمنع الإتيان بالمصدر المؤول – هنا – مع كونه معرفةً؛ لأنه بعد فعل التعجب إما أن يكون في موضع نصب على المفعولية، أوفي موضع جر، ولا يشترط في المفعول، ولا في المجرور تعريف ولا تنكير؛ بل الإتيان بالمصدر المؤول – هنا – واجب؛ للحفاظ على بنية الفعل المبني للمفعول؛ حتى لا تلتبس بالفعل المبني للفاعل؛ فإن أُمِنَ اللبسُ جاز إيلاؤه المصدر الصريح(١)، نحو: "ما أعْظَمَ خلْقَ السماءِ!" فإنه لا يشك أحد في أن السماء مخلوقة، لا خالقة.

وأَلْحَقَ المُراديُّ بهذه الحالة ما كان من الأفعال ناقصَ التصرف، مما ليس له مصدر صريح مشهور، فقال: " فإن لم يكن للفعل مصدر مشهور، فالحكم أن يجعل صلةً لـ (ما) أيضا نحو: ما أكثرَ ما يَذَرُ زيدٌ الشرَّ!"(٢).

الحالة الثالثة: أن يختل شرط عدم الاستغناء عن الصياغة منه بصيغة أخرى مسموعة، فإن اسْتُغْنِيَ عن الصيغة القياسية بصيغة مسموعة فإن التعجب لا يكون مباشرا، وإنما يكون بالإتيان ببناء التعجب من فعل مساعدٍ مُسْتوْفٍ لشروط التعجب المباشر، ثم بالمصدر الصريح للفعل المُسْتَغْنَى عن الصياغة منه، منصوبا في صيغة "مَا أفْعَلَهُ!"، ومجروراًفي صيغة "أَفْعِلْ به!"

فلا يقال في التعجب من القيلولة، من: قَال: يَقِيلُ: "ما أقْيَلَهُ!"؛ لأنهم استغنوا عنه بقولهم: "ما أكثرَ قائلتَه!"، ولا يقال: "ما أسْكَرَهُ!"، ولا "ما أقْعَدَه!"، ولا "ما أجْلَسَهُ!"، لأنهم استغنوا عنها بقولهم: "ما أشدَّ سُكْرَهُ!"، و"ما أكْثَرَ قُعُودَه!" و"ما أكْثَرَ جُلوسَه!"، ولا يقال: "ما أجْوَبَهُ!" ولا: "أجْوِبْ بِه!"؛ لاستغنائهم عنه بـ "ما أجْوَدَ جَوَابَه!"، و"أجْوِدْ بِجَوَابِه(٣).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم للألفية، ص: ٣٣١، والتصريح بمضمون التوضيح، خالدالأزهري ٢/ ٧٤.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك٢/٨٩٩.

(٣) ينظر: الكتاب، لسيبويه ٤/ ٩٩، والأصول في النحو، لابن السراج٣/ ١٥٣، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي٤/ ٤٧٤، والبديع في علم العربية١/ ٥٠٠، والمقاصد الشافية، للشاطبي ٤/٤٦٤.

## المبحث الثاني

## اسم التفضيل: بنيته ودلالاتها، وشرائطها

**تمهيد: مفهوم اسم التفضيل**

**(أ) التفضيل في اللغة:**

**الفاء، والضاد، واللام أصل يدل على زيادة في شيء، فالفضل والفضيلة ضد النقص والنقيصة، والفضيلة: الدرجةُ الرفيعة فِي الفَضْل، والجمع فضول، والتفاضل بين القوم: كَوْنُ بعضِهم أفضلَ من بعض، ورجلٌ فاضل: ذو فضل، ورجل مفضول: قد فضله غيره، ويقال: فضل فلان على غيره إذا غلب بالفضل عليهم، قال – تعالى –: ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾(١)، قيل: تأويله أن الله فضلهم بالتمييز(٢).**

**وقد ورد هذا الجذر اللغوي" ف. ض. ل." ومشتقاته في القرآن في مواضع كثيرة(٣).**

---

(١) من الآية: ٧٠ من سورة الإسراء.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٢٩ – ٣١، ومقاييس اللغة، لأحمد بن فارس ٥٠٨/٤، والمحكم والمحيط الأعظم ٢٠٥/٨ – ٢٠٦، و لسان العرب١١/ ٥٢٤، مادة: "ف.ض.ل."

(٣) ورد ذلك كثيرا في القرآن الكريم، ونذكر – هنا – بعض النماذج:

(أ) "فضلٌ" – بالرفع – كقوله – سبحانه –: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [المائدة: ٥٤].

(ب) "فضلًا" – بالنصب – كقوله – سبحانه –:﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨].

(ج) "فضلٍ" – بالجر –كقوله – تعالى –:﴿وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[آل عمران: ١٥٢].

(د) "تفضيلا"، كقوله – تعالى –: ﴿وَلَلْـَٔاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء: ٢١].

(هـ) "فَضَّلَ" بصيغة الماضي، كقول الله – سبحانه –: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[البقرة: ٢٥٣].

(و) "فُضِّل" بصيغة الماضي المبني للمفعول، في قوله – سبحانه –: ﴿ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُوا۟ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ۚ ﴾ [النحل: ٧١].

(ز) "تُفضَّل" بصيغة المضارع المسند لضمير المتكلمين، كقوله – تعالى –: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الرعد: ٤]. =

**(ب) التفضيل في الاصطلاح:**

**عرفه ابن الحاجب بأنه: "ما اشتقّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو (أفعل)"(١).**

**وعرفه الرضي بأنه: "المبني على "أفعل" لزيادة صاحبه على غيره في الفعل، أي في الفعل المشتق هو منه"(٢).**

**وعرفه الشيخ خالد الأزهري بأنه: "الوصف المبني على "أفعل" لزيادة صاحبة على غيره في أصل الفعل"(٣)**

**وغير ذلك من التعريفات التي يدل مجملُها على أن اسم التفضيل وصف مشتق من مصدره على وزن "أفْعَل"؛ ليدل على أن شيئين اشتركا في صفة وفُضِّل أحدهما على الآخر بزيادة في تلك الصفة.**

**وهذا يقتضي وجود أركان للتفضيل تتمثل في: صيغة "أفْعَل"، ومَعنًى مُشترَكٍ فيه بين طرفين، ومُفَضَّلٍ، ومُفَضَّلٍ عليه، قال الله – تعالى-:﴿ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾(٤).**

**فصيغة "أفْعَل"، هي: "أَحَبُّ"، والمعنى المشترَكُ فيه هو حُبُّ الأبِ لأبنائه، والمفضَّل: "يوسُفُ"، و"أخوه"، والمفضل عليه: بقية إخوة "يوسُف" المعبر عنهم بضمير المتكلمين في قولهم: "مِنَّا".**

**وأتناول بنية اسم التفضيل، وصورها، ودلالاتها، وشرائط صياغتها في المطلبين الآتيين:**

---

**= (ح) "يتفضل" بصيغة المضارع من "تَفَعَّل"، في قوله – سبحانه –:﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المؤمنون: ٢٤].**

**(١) الكافية، ص: ٤٢.**

**(٢) شرح الكافية ٣/ ٤٤٧.**

**(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٩٢.**

**(٤) من الآية: ٨ من سورة يوسف.**

## المطلب الأول

## بنية اسم التفضيل: صورها ودلالاتها

**أولا: بنية اسم التفضيل وصورها.**

**يُصاغ اسمُ التفضيل على وزن: "أَفْعَل" نحو : زيدٌ أَعْظَمُ مِنْ عَمْرو، وعمروٌ أَكْرَمُ من زيد، وعليٌ أَشْجعُ من عَمْرٍو، وهكذا، وهو اسم؛ بدليل قبوله "أل"، والجر، وإضافته إلى ما بعده، والتأنيث، والتثنية، والجمع،**

**فمن قبوله "أل"، والجر قول الله – سبحانه –:﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾(١).**

**ومن إضافته قوله – تعالى –:﴿ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾(٢).**

**ومن تأنيثه قوله – تعالى –: ﴿ حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾(٣).**

**ومن تثنيته قوله – عز وجلّ –: ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ ﴾ (٤).**

**ومن جمعه قوله – سبحانه –: ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾(٥).**

**صُور اسم التفضيل**

**لاسم التفضيل في الاستعمال أربعُ صورٍ، هي(٦):**

---

**(١) من الآية: ٣ من سورة التوبة.**

**(٢) من الآية: ٤١ من سورة البقرة.**

**(٣) من الآية: ٢٣٨ من سورة البقرة.**

**(٤) من الآية: ٥٢ من سورة التوبة.**

**(٥) الآية: ١٣٩ من سورة آل عمران.**

**(٦) ينظر: البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير١/ ٢٨٥ – ٢٨٧، وشرح المفصل، لابن يعيش٤/ يعيش٤/ ١٢٧ – ١٣٠، الكناش في فني النحو والصرف١/٢٤٢ – ٢٤٦، وشرح التسهيل، لابن مالك٣/ ٥٣، وشرح الكافية، للرضي٣/ ٤٥٣– ٤٥٤.**

الصورة الأولى: أن يكون مجردًا من "أل"، والإضافة، وحينئذ يلزم الإفراد والتذكير، بمعنى أنه لا يتبع المفضّل في عددهِ، ولا في جنسهِ، ويُذكَر بعدهُ "مِن"[(١)] جارَّةً للمُفضَّلِ عليه حقيقةً، أو تقديرا، و"مِنْ" هذه تفيد تخصيصَ أَفْعَلِ التفضيل؛ لأن فيها إخبارًا بابتداء الغاية في التفضيل، وزيادةِ الفضل من المفضل عليه، فإذا قلت: "زيد أفضل من عمرو"، فالمراد أن فضله ابتدأ راقيًا من فضل عمرو، وكلِّ من كان مقدارُ فضله كفضل عمرو، فكأنّك قلت: "علا فضلُه على هذا المقدار"، فعلم المخاطب أنّه علا عن هذا الابتداء، وهذا نوع اختصاص[(٢)].

فمِنْ ذِكْرِ "مِن" الجارَّةِ للمُفضَّلِ عليه حقيقةً قوله – تعالى –: ﴿ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾[(٣)].

وقوله – سبحانه –: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ ﴾[(٤)].

وقوله – تعالى –: ﴿ وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾[(٥)].

وقوله – سبحانه –: ﴿ إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾[(٦)].

---

(١) اختلف النحاة في معنى "مِن" الجارة للمفضل عليه، فذهب سيبويه، والمبرد إلى أنها لابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح، ولابتداء الانحطاط ، وفي كلام سيبويه ما يفيد أنها للتبعيض أيضا، قال: " وكذلك: هو أفضلُ من زيدٍ، إنما أراد أن يفضله على بعضٍ ولا يعمّ. وجعل زيدًا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شرٌّ من زيدٍ" [ الكتاب ٤/ ٢٢٥].

وذهب ابن مالك إلى أنها للمجاوزة؛ أي: أن المفضل جاوز المفضل عليه، قال: " فإن القائل: زيد أفضل من عمرو، كأنه قال: جاوز زيد عمرا في الفضل" [ شرح التّسهيل ٣/١٣٥].

( ينظر: الكتاب ٤/٢٢٥، والمقتضب ١/٤٤، وشرح التّسهيل ٣/١٣٤، ١٣٥).

(٢) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٤/ ١٢٧، ١٢٨.

(٣) من الآية: ٢١٩ من سورة البقرة.

(٤) من الآية: ٥٧ من سورة غافر.

(٥) من الآية: ٤٨ من سورة الزخرف.

(٦) من الآية: ٨ من سورة يوسف.

وقوله – عزَّ وجلّ –:﴿ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَٰؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا ﴾(١)، وقَول الله – تَعَالَى –: ﴿ قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾(٢).

ومِنْ تقدير "مِن" الجارَّةِ للمُفضَّلِ عليه قوله – تعالى –: ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾(٣)، أي: وأخْفَى من السرِّ(٤)، وقوله – تعالى –:﴿ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ ﴾(٥)، وَأَبْقَىٰ ﴾(٥)، أي: أشدُّ وأبقَى من عذاب الدنيا(٦).

واجتمع إثباتُ "مِن" الجارَّةِ للمُفضَّلِ عليه، وتقديرُها في قوله–تعالى–: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾(٧)، أي: وأعزُّ منك نفرًا.

وقد لزم اسمُ التفضيلِ الإفرادَ والتذكيرَ في الآيات السابقة؛ مع أن المُفَضَّلَ تغير من الإفراد إلى التثنية، إلى الجمع، ومن التذكير إلى التأنيث؛ لتجرده من "أل" والإضافة، ولزمته "مِن" الجارة حقيقة، أو تقديرا.

الصورة الثانية: أن يكون نكرة مضافًا إلى نكرة، ويلزم الإفرادَ والتذكيرَ كالصورة الأولى، لكنه لا يؤتي بعده بـ "مِن" الجارة للمفضل عليه، كقوله – تعالى –:﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾(٨).

---

(١) من الآية: ٥١ من سورة النساء.

(٢) من الآية: ٢٤ من سورة التوبة.

(٣)الآية: ٧ من سورة طه.

(٤) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري ١٨/ ٢٧٤.

(٥) من الآية: ١٢٧ من سورة طه.

(٦) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان ٣/ ٤٥.

(٧) من الآية: ٣٤ من سورة الكهف.

(٨) من الآية: ٤١ من سورة البقرة.

وقوله – سبحانه –: ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا ﴾[1]، وقوله – تعالى –: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾[2].

وإنما لزم اسمُ التفضيلِ الإفرادَ والتذكيرَ إذا كان مجردا من "أل" والإضافة؛ لأنه بمنزلة الفعل؛ إذ كان دالًّا على الحدثِ وزيادةٍ، وهي التفضيل، كدلالة الفعل على الحدثِ وزيادةٍ، وهي الزمانُ، فمُنِعَ التثنيةَ والجمعَ، والتأنيثَ؛ كما يُمنَعُ الفعلُ منها، فلما كان "أفعل" ينتظم معنى الفعل والمصدر – وكلُّ واحد من الفعل والمصدر مفردٌ مذكّرٌ، لا طريقَ إلى تأنيثِه، وتثنيتِه، وجمعِه – لَزِمَ اسمُ التفضيلِ الإفرادَ والتذكيرَ[3].

وحُمِلَ اسمُ التفضيلِ المضافُ إلى نكرة على المجرد من "أل" والإضافة؛ لكونه بمنزلته؛ إذ إضافة اسم التفضيل إلى النكرة تفيده تخصيصًا؛ كما تفيده "مِن" الجارّة للمفضل عليه عند تجرده من "أل" والإضافة.

الصورة الثالثة أن يكون مقترنا بـ"أل"، وحينئذ لا يُذْكَرُ بعده المُفَضَّلُ عليه[4]، وتجب مطابقته للمُفَضَّلِ: إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، تذكيرًا وتأنيثًا، ومنه قول الله – سبحانه –:

---

(١) من الآية: ٥٤ من سورة الكهف.

(٢) الآية: ٥ من سورة التين.

(٣) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ١٢٨/٤، ١٢٩.

(٤) إنما لم يُجمع بين "أل" و"مِن" الجارة للمفضل عليه؛ لأن "مِنْ" تفيد المُفَضَّلَ تخصيصًا، و"أل" إذا دخلت عليه أفادته تعريفا، والتعريف يستوعب أكثر من التخصيص الذي تفيده "مِنْ"، فكرهوا الجمع بينهما؛ حتى لا يكونَ نقضًا لغرضهم، وتراجعًا عما حكموا به من قوّة التعريف بـ"أل" إلى ما هو دونه من التخصيص بـ"مِنْ"، فلمّا لم يجز الجمع بين اللام و"مِنْ"، عاقبوا بينهما؛ فإذا وُجد أحدهما، سقط الآخر، ولم يجز أن يسقطا معًا؛ لئلا يذهب ذلك القدر من التخصيص المفاد من "مِنْ" والتعريفِ المفاد من "أل"، فلا بد من "مِنْ" أو التعريف بـ"أل"، أو بالإضافة؛ وذلك لأن وضعه الأهم لتفضيل الشيء على غيره، ومع "مِنْ" والإضافة يكون المفضّل عليه مذكورا صراحةً، ومع "أل" هو في حكم المذكور؛ لأنه يشار بـ"أل"، إلى معين مذكور لفظا، أو حكما قبل ذلك؛ فتكون "أل" إشارة إلى "أفْعَل" المذكور معه المفضل عليه، كما إذا طُلِبَ منك ذِكْرُ شخص هو أفضل من زيد، فقلت: عمرو الأفضل، أي: الشخص الذي قلنا: إنه أفضل من زيد، فعلى هذا لا يجوز أن تكون "أل" في أفعل التفضيل إلا للعهد، لئلا يَخْلوَ من ذكر المفضل ؛ فلو خلا من الثلاثة: "مِنْ"، أو التعريف بـ"أل" =

﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[1]، وقوله – تعالى –: ﴿ حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾[2].

وقوله – سبحانه –: ﴿ قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾[3]، وقوله – تعالى –: ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾[4]، وقوله – عزّ وجلّ –: ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ ﴾[5]، وقوله – سبحانه –: ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[6]، وقوله – تعالى –: ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴾[7].

**ففي الآيات الكريمة السابقة طابقَ اسمُ التفضيل موصوفَه إفرادًا، وتثنيةً، وجمعًا، تذكيرًا، وتأنيثًا.**

**وإنما طابق اسمُ التفضيلِ موصوفَه إذا اقترن بـ"أل"؛ لأن اقترانَه بـ "أل" أخْرَجَه عن كونه بمعنى الفعل؛ إذ الفعل لا يقترن بها؛ لأنها من خصائص الاسم، وصار بمعنى اسم الفاعل؛ فحينئذ يؤنث، ويثنّى، ويجمع، كما تفعل باسم الفاعل؛ لأنه في معناه، فتقول:**

---

= أو بالإضافة ، خلا من ذكر المفضل عليه عليه حقيقةً وحكمًا؛ فلا يتم فهم المقصود الأهم من وضعه، وهو تفضيل الشيء على غيره. ( ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش٤/ ١٢٨، وشرح الكافية، للرضي٣/٤٥٣، والكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء إسماعيل الأيوبي١/٢٤٣).

(١) من الآية: ٣ من سورة التوبة.

(٢) من الآية: ٢٣٨ من سورة البقرة.

(٣) الآية: ٦٣ من سورة طه.

(٤) من الآية: ١٠٧ من سورة المائدة.

(٥) من الآية: ٥٢ من سورة التوبة.

(٦) الآية: ١٣٩ من سورة آل عمران.

(٧) الآية: ٧٥ من سورة طه.

"زيد الأفضل"، و"الزيدان الأفضلان"، و"الزيدون الأفضلون، والأفاضلُ"، و"هندٌ الفُضْلَى"، و"الهندان الفُضْلَيان"، و"الهندات الفُضْلَيات"، و"الفُضَلُ"(١).

الصورة الرابعة: أن يكون اسمُ التفضيل مُضَافًا لمعْرِفَة، وفي هذه الصورة يكون اسمُ التفضيل جَائِزَ الْوَجْهَيْنِ: الْمُطَابقَةِ وَعدمِهَا، ويمتنع مجيء "مِن" الجارّةِ للمُفَضَّلِ عليه بعده؛ وإنما لم يُجمع بين الإضافة و"مِن" الجارة للمفضل عليه في هذه الصورة؛ لأن "مِنْ" تفيد المُفَضَّلَ تخصيصًا، والإضافة إلى معرفة تفيد اسم التفضيل تعريفا على الصحيح(٢)، والتعريفُ يستوعب أكثر من التخصيص الذي تفيده "مِنْ"، فكرهوا الجمع بينهما؛ حتى لا يكونَ نقضًا لغرضهم، وتراجعًا عمَّا حكموا به من قوّة التعريف بالإضافة، إلى ما هو دونه، وهو التخصيص بـ"مِنْ"(٣).

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش٤/ ١٢٩.

(٢) وقع خلاف في إضافة اسم التفضيل أَمَحْضَةٌ هي، أمْ غيرُ محضةٍ؟:

فذهب الجمهور إلى أن إضافته محضةٌ بإطلاق، وهو صريح كلام سيبويه؛ حيث قال: " وإنَّما أَثبتوا الألفَ واللام فى قولهم: أفضلُ الناس، لأنَّ الأولَ قد يصير به معرفةً، فأثبتوا الألف واللام وبناءَ الجميع ولم ينَوَّنْ". وقال في موضع آخر: " واعلم أن ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالا ينتصب انتصابَ النكرة، وذلك أنه لا يَحسُن لك أن تقول: هذا زيدٌ الطويلَ، ... ومثل ذلك في القبح: هذا زيدٌ أسودَ الناس".

وذهب الفارسيّ إلى أنها ليست محضة، قال: "باب الإضافة التي ليست بمحضة، وهي على أربعة أضرب: ...، والثالث إضافة أَفْعَل إلى ما هو بعض له نحو قولهم: هو أفضل القوم، وأعلم الناس".

والصحيحُ أنها محضة، تفيده تعريفا إذا أضيف إلى معرفة؛ ودليل ذلك أن «أفعل» التفضيل إذا أضيف إلى معرفة لا ينعت إلا بمعرفة، ولا ينعت به إلا معرفة، كما في قوله – عزَّ وجلّ –: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] ولا تدخل عليه « رُبَّ» ولا يجمع فيه بين الإضافة والألف واللام، ولا ينتصب على الحال إلا في نادر من القول.( (الكتاب ١/ ٢٠٤، ٢/ ١١٣، والإيضاح العضدي، ص: ٢٦٩، وينظر: شرح التسهيل، لابن مالك٣/٢٢٩، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش ٣١٧١/٧، والمقاصد الشافية، للشاطبي٤/ ٢٩ – ٣٠).

(٣) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش٤/ ١٢٨.

فمن المطابقة قول الله – تباركت أسماؤه –: ﴿وَقَالَتْ أُولَـٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾[1].

وقوله – تعالى –: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ﴾[2].

ومن عدم الْمُطَابقَةِ قَولُ الله – تَعَالَى –: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ﴾[3]، وَلم يقل: "أَحْرَصِي".

وقد جاء الوجهان في قول النبيّ – صلّى الله عليه وسلّم –: «إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، وَإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ أَسْوَؤُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُتَشَدِّقُونَ الْمُتَفَيْهِقُونَ الثَّرْثَارُونَ»[4].

فلزِمَ "أَفْعَل" الإفرادَ والتذكير في قوله:" أَحَبَّكُمْ"، و"أَقْرَبَكُمْ"، وطابق في الجمع والتذكير في قوله: "أَحَاسِنُكُمْ".

وإنّما جاز الأمران فيما أضيف إلى معرفة؛ أما الإفراد فقد روعِيَ فيه أنّ "أفْعَل" لمّا كان بعضا من المضاف إليه أشبه لفظَ "بعض"، و"بعض" لا يثنّى ولا يجمع، كقولك: الزيدون بعضُ القوم؛ وأما المطابقة فرُوعِيَ فيها أن الإضافة تُعاقِب الألف واللام، وتجري مَجْرَاها، فكما أنّك تؤنّث وتثنّي وتجمع مع الألف واللام، كذلك تفعل مع الإضافة التي هي بمنزلةِ ما فيه الألف واللام، إلا أن ذلك واجبٌ مع الألف واللام، وجائز مع الإضافة إلى معرفة؛ لما ذُكِرَ من مراعاة الشبه بلفظ "بعض"[5].

---

(١) من الآية: ٣٩ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية: ٢٧ من سورة هود.

(٣) من الآية: ٩٦ من سورة البقرة.

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه ٣٦٨/١٢، برقم: [٥٥٥٧].

(٥) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش٤/ ١٣٠، والكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء إسماعيل الأيوبي١/٢٤٥.

**ثانيا: دلالات اسم التفضيل**

**للصفة التي يقوم عليها التفضيل دلالات، منها: [١]**

**١- وجود الصفة في المتفاضلين معًا، وزيادة أحدهما على الآخر فيها، وهذا هو الغالب، كقولك: سيبويه أنحى من الكسائي، فالكسائي مشارك لسيبويه في النحو، وإن كان سيبويه قد زاد عليه فيه[٢]، ومنه قول الله - تعالى-: ﴿ إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾[٣]، فإن حب يعقوب لبنيه صفة مشتركة بينهم جميعا، مع زيادة يوسف وأخيه الشقيق على بقية إخوتهما في هذه الصفة.**

**٢- وجود الصفة في أحد المتفاضلين دون الآخر، فلا اشتراكَ، كقوله - تعالى -: ﴿ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾[٤]، ولا خير في مستقرّ أهل النّار، ولا حُسْنَ في مَقيلِهِمْ؛ وإنما قيل ذلك بحسب اعتقادهم أن لهم مستقرا فيه السلامةُ من الآلام، وهو الموت؛ لأنهم ينكرون إعادة الأرواح إلى الأجسام[٥].**

**٣- عدم وجود الصفة في المتفاضلين معًا؛ فتكون المشاركة بين المتفاضلين تقديريَّةً في عكس الصفة، بِتأويلٍ على وَجْهٍ ما، كَقَوْلِهِم فِي البغيضين: هَذَا أحبُّ إِلَيّ من هَذَا، وفي الشرَّيرين: هذا خيرٌ من هذا، وفي الصَّعْبَيْنِ: هذا أهْوَنُ من هذا، وفي القبيحين: هذا أحْسَنُ من هذا، بمعنى: أقلُّ بُغْضًا، وأقل شرًّا، وأقل صعوبةً، وأقل قُبْحًا [٦].**

---

**(١) ينظر: البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير١/ ٢٨٩، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣/ ٥٤ – ٥٦، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٨، والتذييل والتكميل١٠/ ٢٥٧ – ٢٥٩ وهمع الهوامع، للسيوطي٥/ ١١٤.**

**(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٨، والتذييل والتكميل١٠/ ٢٥٧ وهمع الهوامع، للسيوطي٥/ ١١٤.**

**(٣) من الآية: ٨ من سورة يوسف.**

**(٤) الآية: ٢٤ من سورة الفرقان.**

**(٥) ينظر: النكت في إعجاز القرآن، للرماني، ص: ١٠٥، والبديع في علم العربية، لابن الأثير١/ ٢٨٩.**

**(٦) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك٣/٥٥، وارتشاف الضرب٥/ ٢٣٢٨، والتذييل والتكميل، لأبي حيان١٠/٢٥٩، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٦٦٤ وهمع الهوامع، للسيوطي٥/ ١١٤.**

ومن ذلك قوله – سبحانه –:﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ ﴾[1].

فليس في السجن ولا فيما يدعونه إليه من الفاحشة والمعصية أَيّة شركة في صفة المحبة؛ وقد أوّل الإمام فخر الدين الرازي الآية بقوله: "والجواب أن تلك اللذةَ كانت تستعقب آلاما عظيمة، وهي الذم في الدنيا، والعقاب في الآخرة، وذلك المكروه وهو اختيار السجن كان يستعقب سعاداتٍ عظيمةً، وهي المدح في الدنيا، والثواب الدائم في الآخرة؛ فلهذا السبب قال: السجن أحب إليَّ مما يدعونني إليه"[2].

فكأنَّ يوسف قال: السجنُ أقل بُغْضًا مما يدعونني إليه، وهو الفاحشة.

ومنه قول النبيِّ – صلى الله عليه وسلم –: {لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرِقَ ثِيَابَهُ، فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرٍ}[3]، فليس في الجلوس على جمرة، ولا في الجلوس على قبر خيرٌ، والمقصود أن الجلوس على جمرةٍ أقلُّ شرًّا من الجلوس على قبر.

٤– الدلالة على الزيادة المطلقة غير المقيّدة بأصل مشترك فيه، ويكون الموصوف بـ "أَفْعَل" منفردا بالصفة عَمَّن أضيف إليه "أَفْعَل"، وتكون الإضافة للتوضيح لا للتفضيل، أي لتوضيح خصوصية الصفة به دون المضاف إليهم، نحو: يُوسُفُ أحْسَنُ إخوتِه، أي: حَسَنُهُمْ والأَحْسَنُ من بينِهم.، كما يضاف ما لا تفضيل فيه، ومنه قولهم: «النّاقصُ

(١) من الآية: ٣٣ من سورة يوسف.

(٢) مفاتيح الغيب ١٨/ ٤٥١.

(٣) رواه الإمام مسلم في صحيحه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – رضي الله عنه – ٢/ ٦٦٧، برقم: [٩٧١] باب النهي عن الجلوس على القبر، وأخرجه أبو داود في سننه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – أيضا –بلفظ: {حتى تَخْلُصَ} ٣/ ٢١٧، برقم: [٣٢٢٨] باب كراهية القعود على القبر.

والأشجُّ أعْدَلَا بني مروان»[١] أي عَادِلَاهُمْ؛ لأنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل[٢].

٥-الدلالة على النسب، ومن ذلك قولهم:"أشغلُ من ذات النِّحْيَيْن"[٣]، و"أزهَى من دِيكٍ"[٤]، و"هو أعذر منه"، و"ألوَمُ"، و"أشهر"، وفي كلام سيبويه: "وهُمْ بِبَيَانِه أَعْنَى"[٥]، وهي مأخوذة من الأفعال المبنية للمفعول: "شُغِلَ"، و"زُهِيَ"، و"عُذِرَ"، و"لِيمَ"، و"شُهِرَ"، و"عُنِيَ"، وهو شاذ – كما سبق – وقد أول العلماء ذلك على معنى النسب، والمعنى على ذلك: "ذات شُغْل"، و"ذو زَهْو، و"ذو عُذْر"، و"ذو لَوْم"، و"ذو شُهْرَةٍ"، و"ذوُو عناية"[٦].

---

(١) الناقص هو: يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان؛ سُمِّيَ بذلك لأنه نقص من أرْزاقِ الجُنْد، التي زادها الوليد، وقررهم على ما كانوا عليه أيام هشام، ولي الخلافة ستةَ أشهر، وكان عادلًا، مُنْكِرًا للمُنْكَر.
والأشج، هو: عمر بن عبد العزيز بن مروان سمي بذلك من أجلِ شَجَّةٍ حافِرِ دابةٍ، كانت بجَبْهته، وكان أعدلَ أهلِ زمانه، وكانت ولايتُه سنتين وتسعة أشهرٍ. ينظر: شرح المفصل٢/١٥٩، حاشية الصبان ٣/ ٧١.

(٢) ينظر: المفصل، للزمخشري، ص: ١٢٠، ١٢١، وشرح المفصل، لابن يعيش٢/١٥٩، ١٦٢، وشرح التسهيل، لابن مالك٣/٥٩، وشرح الكافية، للرضي٣/ ٤٥٧، والكناش في فني النحو والصرف١/ ٣٤٤.

(٣) هذا مثل من أمثال العرب، ورد في الفاخر، للمفضل بن سلمة، ص: ٨٦، وجمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري١/ ٥٦٤، وثمار القلوب لأبي منصور الثعالبي، ص: ٢٣٥، ٢٩٣، ومجمع الأمثال، للميداني١/ ٢٥٨، ٣٧٦، ٣٨٨؛ والمستقصى، للزمخشري١/ ١٩٦، وغير ذلك
وذات النحيين امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتاها خوّاتُ بن جبير الأنصاري، وساومها، فحلَّتْ نِحيًا، فنظر إليه، ثمّ قال: أمسكيه حتى أنظر إلى غيره، فقالت: حل نِحْيًا آخر، ففعل، فنظر إليه، فقال: أريد غير هذا فأمسكيه، ففعلت، فلمّا شغل يديها ساورَها، فلم تقدر على دفعه؛ لأنها كانت ممسكة بفمي النحيين؛ حتى قضى ما أراد وهرب.

(٤) ورد هذا المثل في نثر الدر في المحاضرات، لمنصور بن الحسين الرازي٦/١٢٥، والمستقصى في أمثال العرب، للزمخشري ١/١٥١، و زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن بن مسعود اليوسي٣/ ١٤٦.

(٥) الكتاب ١/ ٢٤.

(٦) ينظر: المفصل، للزمخشري، ص: ٢٩٨، وشرح المفصل٤/ ١٢٦- ١٢٧، والمقاصد الشافية، للشاطبي٤/ ٥٧٤.

## المطلب الثاني

## شرائط بنية التفضيل

**يُشْتَرَط في ما يُصاغ منه اسم التفضيل أن يكون فِعلًا، ثلاثيًّا، متصرفًا، تامًّا، مُثْبَتًا، قابلًا للمغايرة، والتفاوُت، مبنيًّا للفاعِلِ، ليس لوْنًا ولا عيبًا، وذلك نحو: "أَعْظَم" و"أَكْرَم" و"أَشْجَع"، وإليك التفضيل:**

**الشرط الأول: أن يكون المصوغُ منه فعلا؛ والمقصود مصدر الفعل؛ لأن الأصل في الاشتقاق – على الراجح – أن يكون من المصدر؛ وسيبويه يسمى المصدر فعلا – كما سبق بيانه في المبحث الأول(١).**

**أما صياغته مما لا فعل له فهو مخالف للقياس، قال سيبويه: " وهذه الأسماءُ التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال: أَفْعَلُ منه، ونحو ذلك، وقد قالوا: فلانٌ آبَلُ منه، كما قالوا: أَحْنَكُ(٢) الشاتين"(٣).**

**وقال الزمخشري(٤): "وقد جاء أفعل منه ولا فعل له، قالوا: أَحْنَكُ الشاتَيْنِ، وأَحْنَكُ البَعِيرَيْنِ، وفي أمثالهم: "آبَلُ من حُنَيْفِ الحَنَاتِم"(٥).**

---

**(١) ينظر الكتاب ٤٢/٤، ويراجع ص: ٢٣٠٠ من هذا البحث.**

**(٢) مشتق من "الحَنَك"، وهو ما تحت الذَّقَن من الإنسان وغيره.( الصحاح٤/ ١٥٨١، مادة:"ح. ن. ك.")**

**(٣) الكتاب ٤/ ١٠٠.**

**(٤) المفصل، ص: ٢٩٧.**

**(٥) "آبَلُ من حُنَيْفِ الحَنَاتِم"، "آبَل": بَيِّنُ الإبَالَةِ، وهى مصدر لـ"أبِل"، وهو البصير بِرَعْيِ الْإبِل وَمَا يصلحها، يصلحها، و"حُنَيْفٌ" هذا أحد بني حنتم بن عدي بن الحارث بن تيم الله، بن ثَعْلَبَةَ، كان حاذقا في رعْيِ الإبل، يُضْرَبُ بِهِ الْمثلُ فِي الإبَالة، فَيُقَال: "آبل من حُنَيْفِ الْحَنَاتِمِ"، ومن كلامه الدالّ على إبَالَتِه قوله: "من قاظ الشَّرَفَ، وتَربع الحَزْنَ، وتَشتّى الصَّمّانَ، فقد أصاب المَرْعَى".والشرف: في بلاد بني عامر، والحَزْن: في بلاد نَجْدٍ، والصَّمّانُ: في بلاد بني تميم. ( ينظر المثل في: جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري١/ ٢٠٠، وثر الدر في المحاضرات، لأبي سعد منصور الآبي ٦/ ٥٩، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور الثعالبي، ص ١٠٧، ومجمع الأمثال، للميداني ١/ ٨٦).**

والذي سوّغ ذلك – وإن كان مخالفًا للقياس – أن المراد بقولهم: "أَحْنَكُ الشاتين" أكثرهما أَكْلًا، فكأنهم قالوا: "آكَلُ الشاتين" لأن الآكِل يُحرِّك حنكَه، فلمّا كان المراد به حركتَه عند الأكْل لا عَظْمَهما؛ استعملوه استعمالَ ما هو في معناه.

وكذلك: "آبَلُ من حُنَيْفِ الحَناتِمِ" مأخوذ من قولهم: "أَبِلَ الرجلُ" بالكسر "يَأْبَلُ" "أَبالَة" مثلِ "شَكِسَ شَكاسَةً"، فهو آبِلٌ، أي: حاذقٌ بمَصْلَحَة الإبل، فهو مأخوذ من فعل ثلاثي، كأنّهم اشتقّوا من لفظ الإبِل فعلًا، وتَصرّفوا فيه كسائر الأفعال[1].

الشرط الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيا؛ وذلك لاستحالة أن يكون هذا البناء مما زاد على الثلاثة؛ لأن ذلك إنّما يكون بهمزة زائدة في أوله؛ للتفضيل، وبعدها ثلاثةُ أحرف أصولٍ، فإذا أردتَ بناءه ممّا زاد على الثلاثة، لزمك أن تحذف منه حرفا، أو حرفين؛ فيكون – حينئذ – هَدْمًا لا بناءً، مع وجود اللبس في المعنى، إذ لو قلت في "دَحْرَجَ: "أَدْحَرُ"، لم يعلم أنه من "دحرج"، وكذا لو قلت في "اسْتَخْرَجَ"، و"أَخْرَجَ": "هو أَخْرَجُ من غيره"، لالتبس بـ"أَخْرَجُ" من "خَرَجَ" الثلاثي؛ فلم يعلم أن المراد أنه أكثر استخراجًا، أو أكْثَر إخْراجًا، أو أكْثَر خروجًا، وهكذا في غيره من الصيغ المتفرعة من الثلاثي بزيادة حرف، أو أكثر[2].

وفي بناء أفعل التّفضيل من (أَفْعَلَ) ثلاثة مذاهب[3]:

المذهب الأول: أنه يجوز مطلَقًا، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك[4] وذلك كقولهم: "هو أعطاهم للدينار والدرهم، وأولاهم للمعروف"، و"أنت أكرمُ لي من زيد"، أي: أشدّ إكرامًا، و"المكانُ أقفرُ من غيره"، إنّما هو من "أَقْفَرَ".

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير ١/ ٢٩٠، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤/ ١٢٥، ١٢٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٤/ ١٢٠، وشرح كافية ابن الحاجب، للرضي ٣/ ٤٤٩، وشرحان على مراح الأرواح، لديكنقوز، وابن كمال باشا، ص: ٦٩.

(٣) ينظر: شرح المفصّل ٤/ ١٢٢ – ١٢٤، وشرح الرّضيّ على الكافية ٣/ ٤٥١، والارتشاف ٢/ ٢٠٧٨ – ٢٠٧٩، والمقاصد الشافية، للشاطبي ٤/ ٤٦٦ – ٤٧٢، والتّصريح ٢/ ٦٨.

(٤) يُنظر: الكتاب ١/ ٧٣، ٤/ ٩٨، والتّسهيل: ١٣١، وشرح التّسهيل ٣/ ٤٦، ٤٧، ٥١.

ومن ذلك المَثَل السائر: "هو أفلس من ابن المُذَلَّق"(١)، وهو رجل من بني عبد شَمس فقيرٌ مُدْقِعٌ ما كان يحصل على بيت ليلةً، وآباؤه وأجداده كذلك.

المذهب الثاني: أنه يمتنع مطلَقًا؛ وهو مذهب المازنيّ، والأخفش، والمبرّد، وابن السّرّاج، والفارسيّ(٢).

المذهب الثالث: التفصيل، وهو قولُ ابن عصفور؛ فيجوز إنْ كانت الهمزة لغير النّقل والتعدية، نحو: "فلان أَتْقَنُ عملا من فلان" و"هو أَصْوَبُ رأيا"؛ ويمتنع إنْ كانت للنّقل والتعدية، نحو: "أَعْطَى"، وما جاء من ذلك فهو شاذ يحفظ ولا يُقاسُ عليه، نحو: "هو أعطاهم للدّراهم" و"أولاهم للمعروف"(٣).

والمذهب الرابع: التوسُّع، وهو قول أبي الحسن الأخفش؛ حيث أجازَ بناء "أَفْعَل" التفضيل من كلّ فعل ثلاثيّ لحقته زوائد قلَّتْ، أو كَثُرتْ، كـ "انْفَعَلَ" و"افْتَعَلَ"، و"اسْتَفْعَل"؛ لأن أصلها ثلاثة أحرف، وقاسه على قولهم: "هو أعطاهم للدينار، والدرهم"، و"أولاهم للخير"؛ لأنّه ثلاثي الأصل، كما أن "انطلق"، ونحوه ممّا فيه زيادةُ ثلاثيِّ الأصل(٤).

وقد تم الرد على هذا المذهب في مبحث التعجب بما فيه الكفاية؛ فلا داعِي لإعادته هنا.

والراجح هو المذهب الأول القائل بجواز بناء أفعل التّفضيل من "أَفْعَلَ" خاصة دون غيره مما فيه زيادة؛ ولا فرق بين ما كانت همزته للتعدية، كـ "أَعْطَى"، وبين ما همزته لغير التعدية، كـ "أَوْلَى"؛ لوروده في كلامهم كثيرا، فقيل: "هو أعطاهم للدينار والدرهم"،

---

(١) المثل في جمهرة الأمثال، للعسكري ٢/ ١٠٧، برقم: [١٣٤٧]، ومجمع الأمثال، للميداني٢/٨٣، برقم: [٢٨٠٠]، والمستقصى في أمثال العرب، للزمخشري١/٢٧٥، برقم: [١١٦٠] و"ابن المُذَلَّق" : رجل من بني عبد شَمس فقيرٌ مُدْقِعٌ، وَكَانَ لايجد فِي أَكثر أوقاته فِي بَيته قوتَ لَيْلَة وَاحِدَة ، وآباؤه، وأجداده كذلك.

(٢) يُنظر: المقتضب ٤/١٧٨، ١٨٠، والأصول ١/١٠٣، ١٠٥، والإيضاح العضدي ١/٩٢، ٩٣، وشرح المفصّل، لابن يعيش٦/٩٢، وشرح الرّضيّ للكافية ٢/٢١٣، ٢١٤، وارتشاف الضرب ٣/٤٢، والتّصريح ٢/٩٣.

(٣) يُنظر: المقرّب ١/٧٢ – ٧٣، وشرح الجمل ٢/٤٢، والتّصريح ٢/٩١، ١٠١، والهمع ٦/٤٢.

(٤) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش٤/ ١٢٣.

و"أولاهم للمعروف" خلافا لما فصَّلَه ابن عصفور؛ إذ أجاز بناء التفضيل مما همزته لغير التعدية، ولم يُجِزْهُ مما همزته للتعدية، وهو تحكم بلا دليل(١).

ويدل على رجحان المذهب الأول القائل بجواز بناء أفعل التّفضيل من "أَفْعَلَ" ورود ذلك في القرآن الكريم، ومنه:

* قول الله –تعالى–: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾(٢)، من الفعلين: "أَقْسَطَ"، وهو على وزن "أَفْعَلَ"، وهمزته للسلب والإزالة، و"أَقَامَ"، وهو على وزن "أَفْعَلَ"، وهمزته للتعدية.

* وقوله – عزَّ وجلّ –: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾(٣)، من الفعل "أَسْرَعَ"، وهو بمعنى الثلاثي المجرد "سرُعَ"(٤)، وهمزته للصيرورة، أي: صار ذا سُرْعةٍ.

ومما يؤكد رجحان ذلك – أيضا – أن ما في أوّله همزة يجوز استعمالُه بغير همزة، ثمّ تدخل الهمزة للنقل وغيره، وإذا كان أصله أن يستعمل بغير همزة، وإنّما الهمزة داخلة عليه، فجاز أن يُعتقد عدمُ دخولها، وتُقدّر الهمزة محذوفة غيرَ موجودة، وليس كذلك "استخرج"، و"انطلق"، فإن الكلمة منهما صيغت على هذا البناء، فافترق أمرُهما، فلم يجز أن يقاس على "أعْطَى"، و"أَوْلَى"، وبابِهما؛ فعلى هذا لا يكون قولهم: "هو أعطاهم للدينار، والدرهم"، و"أولاهم للخير" شاذًّا من جهة القياس(٥).

وإنما اختص "أَفْعَلَ" بمساواة الثلاثي المجرد في هذا الاستعمال دون غيره من أمثلة المزيد فيه؛ لشبهه بالثلاثي المجرد لفظا؛ وموافقته له معنى كثيرا:

(١) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك٣/ ٤٧.

(٢) من الآية: ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٣) من الآية: ٢١ من سورة يونس.

(٤) ينظر: المغني في تصريف الأفعال، ص: ١٢٦.

(٥) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش٤/ ١٢٣ – ١٢٤.

فأما شبهه به لفظا؛ فلأن مضارعَه، واسمَ فاعلِه، واسمَ زمانِه، واسمَ مكانِه كمضارعِ الثلاثي، واسمِ فاعلِه وزمانِه ومكانِه في عدة الحروف، والحركات، والسكون، بخلاف غيره من المزيد فيه.

وأما موافقته له معنى، فكثير:

فمن موافقته لـ "فَعَلَ": سَرَى وأسْرى، وطَلَعَ على القوم وأطْلَعَ، أي: أشرف، وطفَلت الشمس، وأَطْفَلَتْ، أي: دنت للغروب، وعَتَمَ الليلُ وأعْتَمَ، أي: أَظْلَمَ.

ومن موافقته لـ "فَعِلَ": غطِش الليلُ وأغْطَشَ، أي: أظْلَمَ، وعوِز الشيء وأعوز، أي تعذّر، وافتقر، وعدِم الشيء وأعْدَمَه، أي: فقده، وعبِسَت الإبلُ وأَعْبَسَتْ، أي: دنست أوبارها.

ومن موافقته لـ "فَعُلَ": خلُقَ الثوبُ وأَخْلَقَ، أي: بَلِيَ، وبطُؤَ وأبْطَأَ، وبَؤُسَ وأَبْأَسَ، أي ساءت حاله، ونظائر ذلك كثيرة. ولكون أفعل مختصا من بين الأفعال المغايرة للثلاثي بمشابهته لفظا وموافقته معنى أجراه سيبويه مُجْراه في اطراد بناء "أفْعَل" منه(١).

الشرط الثالث: أن يكون متصرفا؛ وذلك لأن التصرف هو الأصل، فإن لم يكن متصرفا، امتنع بناء أفْعَل التفضيل منه؛ لأن البِنَاء منه تَصَرُّفٌ فيه، وهذا نَقْضٌ لوَضْعه، وعدم التصُّرف على وجهين:

أحدهما يكون بالخروج عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحَدث والزمان، كنِعْمَ، وبِئْسَ، ولَيْسَ، وعَسَى.

والثاني يكون بمجرَّد الاستغناء عن تصرُّفه بتصرُّف غيرِه، وإن كان باقياً على أصله من الدلالة على الحدث والزمان. مثاله: يَذَرُ، ويَدَعُ، حيث استُغني عن ماضيهما بماضي (يَتْرُكُ).

(١) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك٣/ ٤٨.

وكلا الوجهين محْتَرَزٌ عنه هنا؛ فلا يقال: فلان أَنْعَمُ، ولا أَبْأَسُ[1]، ولا أَلْيَسُ، ولا اَعْسَى من فلان؛ إذ لا مصادر لها، وكذلك لا يقال أيضا: فلان أَوْذَرُ، ولا أَوْدَعُ من فلان، ولا ما أشبه ذلك[2].

الشرط الرابع: أن يكون تاما، وهذا احتراز من الأفعال الناقصة: من نحو "كان"، و"صَارَ"، فإنه لا يقال أكْوَن وأَصْيَر، ولعل ذلك لكون مدلول الأفعال الناقصة: الزمان دون الحدث، على ما ذكر بعضهم[3]، و"أَفْعَلُ"، موضوعٌ للتفضيل في الحدث.

والحق أنها دالة على الحدث أيضا، فلا منع – وإن لم يسمع– أن يقال: هو أكون منك منطلقا، وهو أصير منك غنيا، أي أشد انتقالا إلى الغنى[4].

الشرط الخامس: أن يكون مثبتًا، فلو كان منفيًّا لم يُبْن منه "أَفْعَل" التفضيل، سواء كان ملازما للنفي، نحو: مانَبَسَ بكلمة، فإنه لا يقال: هو أنبس منك؛ أم غير ملازم للنفي؛

---

(١) نعم يقال: فلان أَنْعَمُ من فلان، وفلان أَبْأَسُ من فلان؛ إذا كانا مشتقين من الفعلين المتصرفين " نَعِمَ"، و"بَئِسَ" أو "بَؤَسَ" المأخوذين من النعيم والبؤس.

(٢) ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية ٣/٤٤٩، والمقاصد الشافية، للشاطبي٤/ ٤٦٠.

(٣) قال الرضي في باب الأفعال الناقصة: " وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر، ليس بشيء؛ لأن (كان) في نحو: كان زيد قائما، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي حصوله، فجيء أولا بلفظ دال على حصولٍ ما، ثم عُيِّنَ بالخبر ذلك الحاصلُ، فكأنك قلت: حصل شيءٌ ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا، ثم تخصيصِه، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن،...، مع فائدة أخرى ههنا، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المفيد، ولو قلنا: "قام زيد" لم يحصل هاتان الفائدتان معا، فـ(كان) يدل على حصول حدث مطلقٍ تقييدُه في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلقٍ تقييدُه في (كان) ...، وأما سائر الأفعال الناقصة – نحو: (صار) الدالّ على الانتقال، و(أصبح) الدالّ على الكون في الصبح، أو الانتقال، ومثله أخواته، و(ما دام) الدَّالّ على معنى الكون الدائم، و(ما زال)، الدالّ على الاستمرار، وكذا أخواته، و(ليس) الدَّالّ على الانتفاء– فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور، فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه؟!" (شرح الكافية ٤/ ١٨١ – ١٨٢، بتصرف يسير).

(٤) ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية ٣/٤٤٨.

فلا يقال في "لَمْ يَقُمْ": فلان أَقْوَمُ من فلان، ولا في "لَمْ يَخْرُجْ: فلان أَخْرَجُ من فلان، ولا ما كان نحو ذلك؛ ووجه المنع التباسُ المنفيِّ بالمُثْبت(١).

الشرط السادس: أن يدل على المغايرة والتفاوت، وضابطه أن يكون من الأوصافِ النِّسْبِيّةِ التي لا تكون على حالةٍ واحدة، بل تختلف بحسب الآراء، والأمزجة، والطباع، كالعِلْم، والجَهْل، والحُسْن، والقُبْح، فإنها يُتصوَّر فيها الزيادةُ والنُّقصان، وأن يَفْضُل فيها الرجلُ رجلًا آخر، تقول: فلان أَعْلَمُ من فلان، وفلان أَجْهَلُ من فلان، وأَحْسَنُ، وأَقْبَحُ؛ فهذا الشرطُ احتراز عن نحو: غربت الشمس، وطلعت، وماتَ فلان؛ فإنه لا يقال: الشمس اليوم أَغْرَبُ منها أمس، ولا أَطْلَعُ، ولا فلان أَمْوَتُ من فلان(٢).

الشرط السابع: أن يكون مبنيا للفاعل، فإن أَفْعَلَ التفضيلِ إنما امتنع بناؤه من المبنيّ للمفعول؛ حتى لا يلتبس تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل؛ إذ لو قيل من "ضُرِبَ": "فلان أَضْرَبُ من فلان" لم يُعْلَم المراد أهو أكثر ضاربية أم أكثر مضروبية(٣) فإن قيل: لِمَ لا

---

(١) ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية ٤٤٩/٣، وأوضح المسالك، لابن هشام ٣/ ٢٣٧، والمقاصد الشافية، للشاطبي٤/ ٤٦٠.

(٢) ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية ٤٤٩/٣، والمقاصد الشافية، للشاطبي٤/ ٤٦٠.

(٣) أجاز خَطَّابٌ الماردِيُّ (ت: بعد ٤٥٠ هـ)، وتبعه ابن مالك التفضيلَ من فِعل المفعول إذا أُمِنَ اللبس، نحو قولهم: "هو أَزْهي من ديك"، و"هو أَشْهَرُ منه"، و"أشغل من ذات النِّحْيَيْن"، من: "زُهِيَ"، و"شُهِرَ"، و"شُغِلَ" ومنه قول الرماديّ [ من الطويل]:

وَلَا شِبْلَ أَحْمَى مِن غَزَالٍ، كَأَنَّهُ ... مِنَ السُّمْرِ وَالْأَحْرَاسِ فِي خِيْسِ ضَيْغَمِ

فقال: "أَحْمَى"، بناه من "حُمِيَ"؛ لأنه قد أُمِنَ اللبس؛ لأن المعنى أنها محميّة بالرماح والحرّاس أكثر مما تحمي الأسود أشبالها.

ومثله قول كعب بن زهير في مدحه لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) [من البسيط]:

فَلَهْوَ أَخْوَفُ عِنْدِي إِذْ أُكَلِّمُهُ ... وَقِيلَ: إِنَّكَ مَسْلُوبٌ وَمَقْتُولُ

مِنْ ضَيْغَمٍ بِضِرَاءِ الأَرضِ، مُخْدَرُهُ ... بِبَطْنِ عَثَّرَ غِيلٌ، دُونَهُ غِيلُ

فقال: "أَخْوَفُ"، بناه من "خِيفَ" لأنه قد أُمِنَ اللَّبس؛ إذ الرسول – صلى الله عليه وسلم – مَخُوف منه لا خائف.

وهذا مطرد عند خَطَّابٍ الماردِيِّ، وابنِ مالك، إذا أُمِنَ اللبس، بخلاف ما يوقع في لبس. =

يُجْعَلُ على العكس بأن يجيء أفعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل؛ حتى لا يلزم الالتباس، قيل: جعله للفاعل أولى من جعله للمفعول؛ لأن الفاعل مقصود؛ حيث لا يتم الكلام بدونه، والمفعول فضلة في الكلام؛ لأن الكلام يتم بدونه، ولا إرادة ولا كَسْبَ للمفعول في إحداث الفعل؛ فبناؤه للمقصود ولِمَا له إرادةٌ وكَسْبٌ أَوْلَى، وأيضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول؛ إذ لا مفعول إلا وله فاعل في الأغلب، ولا ينعكس؛ فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي الفاعل خاليا من معنى التفضيل إلا بالقرينة مع أنه أكثر؛ لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة، ويبقى كثير من الأفعال بلا تفضيل، وهي الأفعال اللازمة؛ لأن المفعول لا يجيء للأفعال اللازمة، والفاعل عامٌّ يجيء للَّازم والمتعدي(١).

وذكر أبو بكر الأنباري نقلا عن الفراءِ(٢)، وابنُ مالكٍ(٣) أنه إذا أُمِنَ اللبسُ بأن اقترن السياق بما يمنع قصدَ الفاعلية جاز أن يُصاغَ التفضيل من المبني للمفعول مباشرة، ومنه قولهم: " هو أكْسَى من بَصَلة"، و"أَشْغَلُ من ذاتِ النِحْيَيْن"(٤)، فيصح على هذا أن

---

= وذهب الجمهور إلى أنه لا يطرد التفضيل من فِعل المفعول إذا أُمِنَ اللبس؛ فلا يجوز إلا حيث سُمع، وهو المصحح.

( ينظر: تسهيل الفوائد، ص: ١٣١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٢٢٧ – ١١٢٧، وتذكرة النحاة، لأبي حيان، ص: ٢٩٣ – ٢٩٤، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٠ – ٢٣١، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل٢/ ١٦٣).

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٠/٢٣٠ – ٢٣١، وشرحان على مراح الأرواح، لديكنقوز، ، لابن كمال باشا، ص: ٧٠.

(٢) قال الأنباري: "وقالَ الفَرَّاءُ: بناءُ أَفْعَل في التعجُّب أَن يكون للفاعل...، وقد يكون للمفعول في الشَّيْء الَّذي يراد به دَيْمومتُه إِذا انكشف المعنى ولم يدخله لَبْس، كقولهم: ما أَعرفَ فلاناً بالخير، ... قال: وسمعت رجلاً من بَنِي تميم – وقالَ له رجل: نَحِّ بعيرَك عنِّي يا مُصَاب – فقال: غيري أَصْوَبُ منِّي، فجعل أَفْعَل للمفعول. قال: ومن هذا قولهم: هو أَعْزَى من مِغْزَل، وهو أَكْسَى من بصلة." (الأضداد، ص: ٢٢٠، بتصرف).

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٥٢.

(٤) سبق ذكر هذا المثل، وتوثيقه ص: ٢٣٢٨ من هذا البحث.

يقال: "عبدُ الله بْنُ أُبَيٍّ أَلْعَنُ مِمّنْ لُعِنَ على لسان داود"(١)، ويقال: "لا أحْرَمَ مِمَّنْ عَدِمَ الإنصافَ"، و: "لا أظْلَمَ من قتيلِ كربلاءَ"، ولو كان مما لازم بناءَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، أو غلب عليه لم يُتَوَقّفْ في جوازه؛ لعدم اللبس وكثرة النظائر كأزْهَى، وأعْنَى، كما ذكر ابنُ مالك(٢).

وجعل بعضهم الوارد من ذلك شاذا يُحفظُ، ولا يقاس عليه(٣).

الشرط الثامن: ألا يكون الوصف منه على "أفْعَل" الذي مؤنثه: "فَعْلاء"، مما يدل على الألوان والعيوب الظاهرة؛ وقد اعتل العلماء لمنع بناء أفْعَل التفضيل منه بعدة علل، منها:

العلة الأولى: اعتل بها الخليل، وذلك أنّ الألوان والعيوب تجري مجرى الأعضاء المخلوقة، نحو: "اليَد" و"الرِّجْل"، فكما لا تقول: "أيْدَى" ولا "أَرْجَل"؛ لبُعْده عن الفعل؛ فكذلك لا تقول: "هذا أَسْوَدُ من هذا"، ولا: "هذا أعْوَرُ من ذاك؛ لأنهما معانٍ لازمةٌ تجري مجرى الخَلْق بمنزلة اليَدِ والرِّجْل، وما ليس فيه فعلٌ (٤).

العلة الثانية: اعتل بها ابن الحاجب، وذلك أنه إنما لَمْ يُبْنَ أفْعَلُ التفضيل من الألوان والعيوب؛ لأنه جاء منهما "أفْعَلُ" لغير اعتبار زيادة أحد على غيره، فلو بني منهما أفْعَلُ التفضيل، لالتبس أحدهما بالآخر، لو قلت: زيد الأسود، على أنه للتفضيل، لم يعلم أنه بمعنى: ذو سواد، أو بمعنى الزائد في السواد(٥).

العلة الثالثة: اعتلَّ بعضهم بأنّ أصل غالب الألوان والعيوب يرجع إلى ما زاد على الثلاثة، فتأتي أفعالها على: افعلَّ وافعالَّ، كـ: "ابْيَضَّ"، و"اسْوَدَّ"، و"اسْوَادَّ"، و"اعورَّ"،

---

(١) إشارة إلى قوله – تعالى –: ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ ﴾[ المائدة: ٧٨].

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٥٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش٤/ ١٢٧

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٩٨، وشرح المفصل، لابن يعيش٤/ ١٢٠.

(٥) ينظر: الكافية، لابن الحاجب، ص: ٤٢، وشرح الرّضيّ على الكافية ٣/٤٤٩.

و"اعوارّ"، وأما "حَوِلَ"، و"عَوِرَ"، فمنقوصان من "احْوَلَّ"، و"اعْوَرَّ"، فهما في الحكم زائدان على الثلاثة؛ بدليل صحة الواو فيهما؛ فحُمِلَ ما جاء من الثلاثي على غير الثلاثي؛ ولولا ملاحَظةُ الأصل، لقلت: "عَارَ"، و"حَالَ" لوجود مُوجِبِ الإعلال فيهما(١).

وذكر الرضيُّ أنه ينبغي تقييد المنع بالألوان، والعيوب الظاهرة، دون العيوب الباطنة، لا أن يكون المنع من الألوان والعيوب مطلقا؛ لأن العيوب الباطنة يُبْنَى منها أفْعَلُ التفضيل، نحو: فلان أبْلَدُ من فلان، وأَجْهَلُ منه، وأَحْمَقُ(٢)، ومنه قولُ الله – تعالى –: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾(٣).

فـ "أَعْمَى" الْأُولَى صفة مشبهة؛، والمعنى: مَنْ كَانَ فِي الدُّنْيَا عَمِيًّا عَنْ حُجَّتِهِ.

وَفِي "أَعْمَى" الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أنها صفة مشبهة، كالأولى، أَيْ: فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ عَمِيٌّ عن طريق الجنة.

ثانيهما: أنها أفْعَل تفضيل؛ فهي من عمَى القلب، وهو عيب باطني، أي: فهو في الآخرة أشَدُّ عَمًى؛ ويؤكده مقارنتُه لـ: "أَضَلُّ سبيلا"، والتقدير: فهو في الآخرة أعمى، وَأَضَلُّ سَبِيلًا منه في الدنيا؛ حيث يقال في عَمَى القلب: "فلان أعمى من فلان"، ولا يقال في عمَى العين إلا: "فلان أشَدُّ عمًى من فلان"(٤).

---

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش٤/١٢١، وشرح الكافية، للرضي٣/ ٤٥٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية، للرضي٣/ ٤٥٠.

(٣) الآية: ٧٢ من سورة الإسراء.

(٤) ينظر: المقتضب٤/١٨٢، والأصول في النحو١/ ١٠٥، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج٣/ ٢٥٣، وإعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس٢/ ٢٧٩ – ٢٨٠، ومشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب١/ ٤٣٣ – ٤٣٤، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري٢/ ٨٢٨– ٨٢٩، وإعراب القرآن العظيم، المنسوب للإمام زكريا الأنصاري، ص: ٣٦٨.

ومن لطيف ما رُوِيَ عن هذ الآية الكريمة: أن أبا عمرِو بنَ العلاء قرأ بإمالة الفتحة والألف في قوله – تعالى –: ﴿ وَمَنْ كانَ فِي هذِهِ أَعْمَى ﴾؛ لأنه تمام عبارة فعل الشرط.

وقرأ بغير الإمالة في قوله – عزَّ وجلّ –: ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾؛ نظرا إلى أن الألف فيه متوسطة؛ لِعَطْفِ ما بعده عليه، وهو "أضل سبيلا".

ولو لم يُرَدْ اتصال "أعْمَى" الثانية بما بعدها لجازت الإمالة؛ فانظُرْ كيف فرق بين المعنيين باختلاف الحركتين: إمالةِ الفتحة والألف إلى الكسرة والياء في "أعْمى" الأولى، وإخلاص الفتحة والألف في "أَعْمَى" الثانية(١).

هـذا، وللكوفيين في بناء أَفْعَل التفضيل من الألوان مباشرةً قولان:

القول الأول: لبعض الكوفيين، وهو جواز بناء أَفْعَل التفضيل من البياض والسواد، خاصةً، دون غيرهما من الألوان، واستدلوا لذلك بالسماع، والقياس(٢):

أما السماع، فاستدلوا منه على جواز ذلك من البياض بقول الشاعر:

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدّ أُكْلُهُمُ ... فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ(٣)

---

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ص: ٣٨٣، وإعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس٢/ ٢٨٠، ومعاني القراءات لأبي منصور الأزهري٢/ ٩٧، والحجة للقراء السبعة، للفارسي٥/ ١١٢، وإعراب القرآن، لإسماعيل بن محمد الأصبهاني، ص: ٢٠٤، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري٢/ ٨٢٩.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/ ١٠٤، والإنصاف١/١٢٠– ١٢٣، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، ص: ٢٩٢ – ٢٩٤، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور١/ ٥٧٨، وشرح الكافية، للرضي٣/ ٤٥٠

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الصحاح، للجوهري٣/ ١٠٦٧، مادة: "ب. ي. ض."، والإنصاف١/١٢٠، وشرح المفصل، لابن يعيش٤/ ١٢٤، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور١/ ٥٧٨، ولسان العرب٧/ ١٢٣، مادة: "ب. ي. ض."، والمقاصد الشافية، لأبي إسحاق الشاطب٤/ ٤٧٥، ٥٧٣، وتاج العروس، للزَّبِيديّ١٨/٢٥٦، مادة: "ب. ي. ض."

ونسبه ابن السِّيد البطليوسي في الحلل في شرح أبيات الجمل، ص: ٨٣ إلى طرفة بن العبد البكري، وهو في ديوانه، بشرح الأعلم الشنتمري، ص: ١٥٠، برواية: =

وقول الراجز:

يَا لَيْتَنِي مِثْلُك في البَيَاضِ ... أبيضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ[1]

فقول الأول: "أَبْيَضُهُمْ"، وقول الثاني: "أبيض"، كلاهما أَفْعَلُ تفضيلٍ من البياض.

---

= إنْ قُلْتَ نَصْرٌ فَنَصْرٌ كَانَ شَرَّ فَتًى ... قِدْمًا، وَأَبْيَضَهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

ضمن أبيات خمسةٍ يهجو بها عمرو بن هند، وقيل: إنها أبيات منحولة على طرفة، ويؤيده تعدد روايات البيت، فقد أنشده الفراء في معاني القرآن ٢/ ١٢٨، والأزهري في تهذيب اللغة ٣/ ١٥٦، ١٢/ ٦٣، والزمخشري في أساس البلاغة١/ ٥٩٣، ومجد الدين ابن الأثير في البديع في علم العربية١/ ٥٠٣، =

= برواية

أمَّا الْمُلُوكُ فأنتَ اليومَ أَلأَمُهُمْ ... لُؤْمًا، وأَبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبَّاخِ

اللغة: "شَتَوْا": دخلوا في الشتاء، وهو أدعى إلى شدة الجوع؛ لأن الشتاء عندهم هو زمان القحط والجدب، وفيه يظهر كرم الكرام وبخل البخلاء، "اشتد أكلهم" أراد أنه تعسر على أكثرهم الحصول على ما يأكلون، "السربال": الثوب.

المعنى: يهجو عمرو بن هندٍ، ويصفه بالبخل، وأنه لقلة طبخه؛ يبقى سربال طباخه نظيفا، ولو كان كريما لاسْوَدَّ سربالُ طباخه.

الشاهد في قوله: "أبيضهم" حيث اشتق أفعل التفضيل من البياض، وهذا مما احتج به الكوفيون.

(١) هذان بيتان من مشطور الرجز، وهما من أرجوزة لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه، ص: ١٧٦، بالترتيب الآتي:

* لَقَدْ أَتَى فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي* ... * جَارِيَةٌ فِي دَرْعِهَا الْفَضْفَاضِ*

* تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيمَاضِ ... أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ*

* يَا لَيْتَنِي مِثْلُك في البَيَاضِ *

وقد ورد الرجز باختلاف في ترتيب أبياته في الأصول في النحو، لابن السراج ١/ ١٠٤، والحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، ص: ٨٤، والإنصاف في مسائل الخلاف / ١٢١، والبديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير ١/ ٥٠٤، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، ص: ٢٩٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤/١٢٤، ٤١٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢٥، وشرح كافية ابن الحاجب، للرضي ٣/ ٤٥٠، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٣، وغير ذلك.

الشاهد في قوله: "أَبْيَضُ" حيث اشتق أفعل التفضيل من البياض مباشرة، وهذا مما احتج به الكوفيون.

واستدلوا على جوازه من السواد بما جاء في صفة جهنم من قول النبيِّ – صلى الله عليه وسلم – فيما رواه عنه أبو هُرَيْرَةَ – رضي الله عنه – أَنَّهُ قَالَ: {أَتَرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ، لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ}(١). وَالْقَارُ: الزِّفْتُ.

وأما القياس فقالوا: إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة، والصفرة، والخضرة، والصُّهْبَة، والشُّهْبَةِ إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان؛ إذْ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها؛ وأحكامُ الأصولِ أعمُّ من أحكامِ الفروع وأقوى(٢).

القول الثاني: لبعض أئمة الكوفيين: كالكسائي، وهشام الضرير، وهو التصريح بصحة التعجب من كل الألوان؛ فيقال: ما أَحْمَرَه! من الحُمرة، وإن كان الأجود عندهما: ما أَشَدَّ حُمرتَه!(٣)؛ فكذلك يجوز مجيء التفضيل مما يدل على الألوان جميعها؛ لأن التفضيل والتعجب من وادٍ واحد(٤).

وأما البصريون، فلا يجيزون بناء أفعل التفضيل بناءً مباشرًا من جميع الألوان، دون فرق بين لونٍ وآخر؛ واستدلوا لذلك بأن الإجماع منعقد من الجميع على أنه لا يجوز أنْ يُبْنَى من سائر الألوان غيرِ البياض، والسواد؛ فكذلك لا يجوز منهما؛ لأن العلةَ في امتناعِ بناءِ "أَفْعَل" من غيرِهِمَا موجودةٌ فيهما؛ إذَنْ فالمساواة بينهما وبين سائر الألوان في علة الامتناع موجودة(٥).

---

(١) الموطأ، للإمام مالك ٥/ ١٤٤٦، برقم: [٣٦٤٨] كتاب جهنم، باب ما جاء في صفة جهنم.

(٢) ينظر: الإنصاف١/١٢٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٩٣، والتذييل والتكميل ١٠/٢٣٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٣، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٣،

(٤) ينظر: المقتضب٤/ ١٨٢، وشرح التسهيل، لابن ملك٣/ ٥٠، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل٢/ ١٥٥، والمقاصد الشافية، للشاطبي ٤/ ٤٧٦، ٥٧١ – ٥٧٢.

(٥) سبق ذكر العلل التي اعتلّ بها البصريون لمنع بناء أَفْعَل التفضيل من الألوان، والعيوب في صدر توضيح شرط عدم كون الفعلِ المُفَضَّلِ منه للألوان والعيوب، ص: ٢٣٣٧ من هذا البحث

فينبغي أن لا يجوز في البياض، والسواد كسائر الألوان[١].

وقد رُدَّ على ما استدل به الكوفيون من السماع، والقياس على النحو الآتي:

أما الرد على ما استدلوا به من السماع، فمن وَجهين[٢]:

الوجه الأول: أن ما استدلوا به من الشعر من قبيل الضرورة الشعرية؛ والضرورة لا يقاس عليها؛ فيكون هذا من الشُّذوذ الذي لا تُنَاقَضُ به الأصولُ؛ ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة، فسقط الاحتجاج به.

الوجه الثاني: وهو مُوَجَّهٌ إلى ما استدلوا به من الشعر والنثر على حدٍّ سواء؛ فيُقال: إن "أفعلَ" فيما ورد ليس للتفضيل، وإنما هو صفة مشبهة؛ فيكون من "أَفْعَل" الذي مؤنثه "فَعْلَاء"، ويكون قول الشاعر في البيت الأول: "فأنت أبيضهم" من "أَفْعَل" الذي مؤنثه "فَعْلَاء"، وهو صفة مشبهة لا تفضيل فيها، كقولك: "أبيض" و"بيضاء"، ولم يقع الخلاف فيه، وإنما وقع الخلافُ في "أَفْعَل" الذي يراد به المفاضلة نحو: "هذا أحسن منه وجهًا"، و"هو أحسن القوم وجهًا"، فكأنه قال مُبْيَضُّهم، فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم بالإضافة، على التشبيه بالمفعول به[٣].

وكذلك المعنى في البيت الثاني في قوله: [أبيضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ] ومعناه: في درعها جسد مُبْيَضٌّ من أخت بني أباض، ويكون "من أخت" في موضع رفع صفة لـ "أبيضُ"، كأنه قال: أبيض كائنٌ من أخت بَنِي أَبَاضٍ، فتكون "مِنْ" بيانية، وليست تفضيلية، كقولهم "أنت كريمٌ من بن فلان"

وأما الحديث النبيّ : { لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ} فقد أخرجه البيهقي عَنْ طريق أَبِي سَهْلِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن رَسُولَ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – بلفظ:

(١) ينظر: الإنصاف ١٢٢/١، والتبيين عن مذاهب النحويين، ص: ٢٩٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ١٢٢/١ – ١٢٣، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٩٣ – ٢٩٤، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤/ ٤١٧، والتذييل والتكميل ٢٣٣/١٠ – ٢٣٤.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٤/١٠.

{تَحْسَبُونَ أَنَّ نَارَ جَهَنَّمَ مِثْلُ نَارِكُمْ هَذِهِ، هِيَ أَشَدُّ سَوَادًا مِنَ الْقَارِ...}[1]، فلم يأتِ بالتفضيل من السواد مباشرةً، وإنما بنى على وزن "أَفْعَل" من فعل مساعد مستوفٍ للشروط، وهو "شدَّ" وجاء بمصدر "اسْوَدَّ" منصوبا على التمييز.

وقد ذكر ابن عصفور أن ما استدل به الكوفيون من السماع قليل، لا يقوم عليه قياس[2].

وأما ما استدل به الكوفيون من القياس، وهو قولهم: ( إن البياض والسواد أصلان للألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة، والصفرة، والخضرة، والصُّهْبَة، والشُّهْبَةِ ...إلخ) فقد رُدَّ عليه بجوابين[3]:

الجواب الأول: أن كل لونٍ أصلٌ بنفسه وليس بمركبٍ، ولو قُدِّرَ أنّه مركب، فلا يمنعُ من أن يكونَ أصلاً؛ لأن حقيقتَه واسمه تغيرا بعد التركيب؛ فهو بمثابة الأدوية المركبة؛ فإن طَبائعَها وأسماءَها تُخالف أحكامَ مفرداتها؛ وكذلك ما رُكِّبَ من الكلمات نحو: "لولا"[4]، و"لَنْ" على قول الخليل[5].

الجواب الثاني: أنه لو قدرْنا أن البياض، والسواد أصلان؛ فإن ذلك لا يُجَوِّزُ بناءَ التفضيل منهما على هذه الصّيغة، وبيانُ ذلك من وجهين:

(١) ينظر: البعث والنشور للبيهقي، ص: ٢٨٦، برقم: [٥٠١] بَاب مَا جَاءَ فِي شِدَّةِ حَرِّ جَهَنَّمَ.

(٢) قال ابن عصفور: "وهذا من القلة بحيث لا يقاس". (شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ١/ ٥٧٨).

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف١/١٢٥، والتبيين عن مذاهب النحويين، للعكبري، ص: ٢٩٣ – ٢٩٤.

(٤) قال سيبويه: "وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل ما، وذلك قولك: (لولا)، صارت (لو) في معنىً آخر". (الكتاب ٤/٢٢٢).

(٥) قال سيبويه: " فأما الخليل فزعم أنها: (لا أن)، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم، كما قالوا: ويلمه يريدون ويْ لأمه، وكما قالوا يومئذٍ، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا (هلَّا) بمنزلة حرف واحد، فإنما هي (هلْ) و(لا)". (الكتاب٣/٥).

الوجه الأول: أن العلةَ في امتناعِ بناءِ فعل التّعجب من غيرهما موجودةٌ فيهما، وهي كونه على أكثرَ من أربعةِ أحرفٍ، والأصلُ ألاَّ يُخالَفَ مقتضى العِلّة، وقد سبق ذكر ذلك في دليل البصرين.

الوجه الثاني: أن الأصولَ أوْلَى بمراعاةِ أحكامِها، وأبعدُ من التّغيير بخلافِ الفروع، فإن الفرعَ مغَيَّرٌ عن الأصلِ والتَّغيير يُؤنس بالتَّغيير، ألا تَرى أن النَّسب إلى "حَنيفة": "حَنَفِيّ" – بحذف الياء – والنسب إلى "ثَقيف": "ثَقيفِيّ" ببقاء الياء؛ ولم يكن الفَرق بينهما إلا أن "حَنيفة" حُذفت منها التّاء؛ فحُذفت منها الياء أيضًا ائتناسا بحذف التاء، و"ثَقيف" لم يُحذف منه شيءٌ؛ فلم تُحذف منه الياء، وأنتم تقولون: إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود، بل هي مركبة من البياض والسواد؛ فإذا لم يجز مما كان متركبًا منهما؛ لملازمته المحل؛ فَلَأنْ لا يجوز مما كان أصلًا في الوجود، وهو ملازم للمحل كان من طريق الْأَوْلَى(١).

والذي أراه راجحا، ومناسبا للتطور اللغويّ في عصرنا جوازُ صياغة أفعل التفضيل من جميع الألوان؛ حيث كشف العلم الحديث أن بين أنواع كل لون منها، ودرجاته تفاوتًا واسعًا، واختلافًا بعيدًا؛ خاصةً أن ذلك موافق لمذهب بعض أئمة الكوفيين: كالكسائي، وهشام الضرير، وهو التصريح بصحة التعجب من كل الألوان؛ فيقال: ما أَحْمَرَه! من الحُمْرَة، وإن كان الأجود عندهما: ما أَشَدَّ حُمرتَه!(٢).

فإذا جاز ذلك في التعجب؛ فكذلك يجوز مجيء التفضيل مما يدل على الألوان جميعِها؛ لأن التفضيل والتعجب من وادٍ واحد، وهو مذهب يحسن الأخذ به؛ إذ ليس من الممكن إغفال هذا التفاوت والاختلاف بين أنواع الألوان، ودرجاتها في استعمالاتنا، خاصةً إذا أُمِنَ اللبس.

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٢٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٣، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٣.

**صياغة أفْعَل التفضيل من فاقد الشرط**

**الفاقد للتصرف، أو التفاوت لا يُبْنَى منه اسم التفضيل مطلقا، أما الفاقد لغيرهما من الشروط فإنه يُتوصّل إلى التّفضيل منه بأن يصاغَ "أفعل" من فعلٍ مساعدٍ مُسْتَوْفٍ للشروط، مناسبٍ للمعنى المُراد، من سُرْعةٍ وبُطْءٍ، أو شدةٍ وضَعْفٍ، أو كثرةٍ وقِلَّةٍ، أو حُسْنٍ وقُبْحٍ، ونحو ذلك، وتنوبَ هذه الأفعالُ المساعدةُ عن الأفعالِ الفاقدةِ للشروط في صياغة أفْعَل التفضيل منها، ثمّ تُنْصَبَ مصادرُ الأفعالِ الفاقدةِ للشروط على التمييز، وذلك على التفصيل الآتي:**

*** إذا كان الشرط المفقود هو الفعلية، أو الثلاثية، أو عدم كونه عيبا أو لونا، فإنه يُؤْتَى بالمصدر الصريح للفعل الفاقد للشرط منصوبا على التمييز بعد "أفعل" من فعلٍ مساعدٍ مُسْتَوْفٍ للشروط، مناسبٍ للمعنى المُراد، تقول: هذا أكثرُ إبِلًا، وأَكْثَرُ مالًا، وهو أسْرَعُ منه جوابًا، وأبْطَأُ انطلاقًا، وأشدُّ دحرجَةً، وأصحُّ تعليمًا، وأكثر اقترابًا، ومن ذلك في القرآن الكريم قوله – تعالى –: ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾(١).**

**وتقول: فلان أقْبَحُ عورا من فلان، وأشدّ سُمْرَةً، وأَحْسَنُ كَحْلًا، وهكذا(٢).**

*** وإذا كان الشرط المفقود هو التمام، بأن كان الفعل ناقصًا، فإننا نأتي باسم تفضيل ملائم على وزن "أفْعَل" ثُمَّ نضع الفعل الناقص مسبوقًا بـ "ما" المصدرية، نحو: "الظلم أَوْقعُ ما يكون مؤلمًا".**

*** وإذا كان الشرط المفقود هو البناء للفاعل، بأن أريد التفضيل من الفعل المبني للمفعول، نحو: ضُرِبَ عَمْرٌو؛ فالمناسب أن يُصاغَ "أفْعَل" من فعلٍ مساعدٍ مُسْتَوْفٍ للشروط، ثم يُؤتَى بالمصدر المؤول للفعل المبني للمفعول، ويُبْنَى الفعل فيه للمفعول؛**

---

**(١) من الآية: ٧١ من سورة طه.**

**(٢) ينظر:الأصول في النحو١/ ١٠٤، والبديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير١/٢٨٩، وشرح المفصل، لابن يعيش٤/١٢٠ – ١٢١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣/ ٥٢، والمقاصد الشافية، للشاطبي٤/ ٥٧٥ – ٥٧٦.**

منعا لالتباس بالمبني للفاعل، فيُقال: عَمْرٌو أشدُّ أنْ يُضْرَبَ من سعيدٍ؛ لكن منعه الشيخُ خالدٌ الأزهري[1]، بأن مصدر الفعل الفاقد للشرط يكون منصوبا على التمييز بعد "أفْعَل"، والتمييز واجب التنكير، والمصدر المؤول معرفة[2]؛ فيتنافيان؛ لأن التمييز لا يكون معرفة، وهنا يفرق بين التفضيل والتعجب؛ حيث لا يُمنَعُ ذلك في التعجب؛ لأن المنصوب بعد فعل التعجب مفعول، ولا يشترط فيه تعريف ولا تنكير، قال الصبان: "يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل ...؛ لأن المؤول بالمصدر معرفة، والتمييز واجب التنكير ...، والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين"[3].

وقد يُتوصَّلُ بنحو: "أشد" إلى التفضيل من المبني للمفعول الذي لا لبس فيه بالمبني للفاعل؛ لصحة الإتيان بالمصدر الصريح حينئذٍ على أنه مصدر المبني للمفعول، وإن كان بصورة مصدر المبني للفاعل[4].

ويحتمل أن يكون من التفضيل من فعل المفعول مع المصدر الصريح، بواسطة الفعل المساعد "أشد" قوله – عزّ وجلّ –:﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ ۚ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ﴾[5]، وقوله – سبحانه –:" ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴾[6]

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٩٤.

(٢) إنما كان المصدر المُؤَوَّل معرفةً بالمسند إليه؛ فهو في قوة الضمير؛ لأنَّهُ لا يوصَفُ؛ ولا يوصف به؛ كما أن الضمير كذلك؛ وبهذا قويَت قراءة نصب "البرّ" في قوله – تعالى–: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ [البقرة: ١٧٧]؛

فـ(أَنْ تُوَلُّوا) أَعْرَفُ مِنَ [الْبِرّ]؛ فجُعِل اسمًا لـ "ليس"، وإن تأخر، ووَقَوِيَتِ قِرَاءَةُ نصْبِ "جواب" فِي قَوْلِهِ – تعالى –: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوٓا۟ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ﴾ [النمل: ٥٦]. (ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري ١/ ١٤٣، و الدر المصون، للسمين الحلبي٢/ ٢٤٤، وحاشية الصبان ٣/ ٦٤).

(٣) حاشية الصبان ٣/ ٦٤، بتصرف.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٣/ ٦٤.

(٥) الآية: ١١ من سورة الصافات.

(٦) الآية: ٢٧ من سورة النازعات.

معناه أخلقكم بعد الموت أشد أم خلق السّماء عندكم في تقديركم.
فإن كلا الأمرين بالنسبة إلى قدرة الله واحد، فإنهم أضعف خلقا من خلق السماوات وعوالمها احتجاجا عليهم بأن تأتّي خلقهم بعد الفناء أهون من تأتي المخلوقات العظيمة المذكورة آنفا ولم تكن مخلوقة قبل(١).

وإذا كان الشرط المفقود هو الإثبات بأن أريد التفضيل من الفعل المنفيّ، نحو:"سعيدٌ لا يَفْهَمُ دروسَه"، فإنه يُؤْتَى بكلمة "عدم" منصوبةً على التمييز، ومضافةً للمصدر الصريح للفعل المنفي؛ منعا لالتباس المنفي بالمثبت، فيُقال: سعيد أشَدُّ عَدَمَ فَهْمٍ من زملائه.
ومِن النحاة مَن يرى أن الفعل المنفي كالجامد، لا يبنى منه اسم التّفضيل مطلقاً، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ لان مصدره المؤول يكون معرفة بالمسند إليه، فلا يصح نصبه تمييزاً لأنّه التّمييز واجب التنكير، وفي ذلك نظر؛ لصحة تنكيره بمجيء كلمة (عدم) قبل مصدره الصريح، نحو: هو أكثر عدمَ قيام ، فليس من اللازم أن يكون مؤولا في كل الأحوال(٢).

وإذا كان الشرط المفقود هو التفاوت، فإنه لا يُبْنى منه التفضيل إلا إذا قصد بناء التفضيل من أثر ذلك الفعل، فيقال: فلان أَفْظَعُ موتًا من فلان(٣).

(١) ينظر: مفاتيح الغيب٣١/٤٢ – ٤٣، ولباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين الشيحي، المعروف بالخازن٤/٣٩٢، والتحرير والتنوير ٢٣/ ٩٥.
(٢) ينظر: حاشية الصبان: ٣/ ٦٤.
(٣) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك٣/ ٥٢، والتذييل والتكميل١٠/ ٢٥٢، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش٦/ ٢٦٥٩.

## تتمة وخاتمة
## في
## الموازنة بين التعجب والتفضيل

**حمدا لله، وصلاة وسلاما على رسل الله...**

**أما بعد ...**

**فقد تبين من خلال البحث أن التعجب، والتفضيل من وادٍ واحد، وإن كان لكل منهما خصائصه الصرفية التي تميزه عن الآخر، ومما أراه متمما للبحث أن أعقِدَ – ههنا – موازنة بينهما، أبَيِّنُ فيها أوجه الاتفاق، والتقارب، وأوجه الاختلاف والتفاوت بينهما:**

**أولا: أوجه الاتفاق والتقارب**

**تبين في المبحثين السابقين أنه يغلب أن يجوزَ في كل واحد من التعجب والتفضيل ما يجوزُ في الآخر، ويمتنعَ فيه ما يمتنعُ في الآخر؛ وهذا يدُلُّ على أنهما من وادٍ واحد، وبمنزلة واحدة؛ وذلك لما بينهما من اتفاقٍ في اللفظ، وتقارُبٍ في المعنى(١):**

**أمّا الاتفاق في اللفظ، ففي الأمور الآتية:**

**١- بناؤهما على وزن:"أَفْعَل"، وإن كان في التعجب فِعْلًا، وفي التفضيل اسمًا، وهو وزن خاص بالفعل(٢)**

**٢- اتفاقهما في الأغلبية الغالبة من شروط البنية التي ذُكِرَتْ في المبحث الخاص بكل واحد منهما(٣).**

**وإنما حُمِل التفضيل على التعجب في اللفظ؛ لكونهما على وزن خاص بالفعل، هو"أفْعَل".**

---

**(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٤/ ٤٧٢، والإنصاف في مسائل الخلاف١٢٢/١، وشرح المفصل، لابن يعيش١٢٠/٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣/ ٥٠.**

**(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٩٨، وشرح الكتاب ، للسيرافي ٤/ ٤٧٢.**

**(٣) ينظر: شرح الكافية٢٢٨/٤.**

قال سيبويه: "وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا البناء داخل على الفعل، ألا ترى قلّته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل، فلما كان مضارعا للفعل موافقا له في البناء كُرِهَ فيه ما لا يكون في فعله"(١).

وقال السيرافي شارحا لكلام سيبويه: "يريد: إنما دعاهم إلى أن لا يقولوا: (أَفْعَلُ منه) فيما لا يقولون فيه: (ما أَفْعَلَهُ) أن (أَفْعَلَه) فِعْلٌ؛ فإذا كان يمتنع في الفعل فهو في الاسم أشدُّ امتناعا؛ لأن أصل هذا البناء للفعل، ومما يدل على أن أصله للفعل أن كل فعل مستقبله على (يَفْعَلُ) فهو للمتكلم على (أَفْعَلُ) مثل (أَذْهَبُ)، و(أَصْنَعُ)"(٢).

٣- وجوب تصحيح عينهما إذا كانت ياءً أو واوًا، فيقال في التعجب: "ما أَبْيَنَ الحقَّ!"، و"وما أَنْوَرَه!"، و"أَبْيِنْ بالحقِّ!"،و"أَنْوِرْ به!"، ويقال في التفضيل: "فلانٌ أَبْيَنُ للحق من فلان"، وقال الله – سبحانه –: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا۟﴾(٣)

والأصل في ذلك كله الإعلالُ، لكن صُحِّحَت العين في صيغة التعجب "ما أَفْعَلَه" توافقا مع عدم تصرف الذي هو سمة "أَفْعَل" في التعجب؛ والإعلال نوع من التصرف؛ فتنافيا؛ وحُمِل التفضيل على التعجب؛ لما بينهما من التوافق وزنا ومعنى؛ فأتبع أحدهما الآخر فيما هو أصل فيه، ثم حملت صيغة "أَفْعِل به" على أختها، فقيل: أَبْيِنْ بالحق! وأَنْوِرْ به!، كما قيل: ما أَبْيَنَه!، وما أَنْوَرَه!(٤).

وأما التقاربُ في المعنى؛ فلأن التعجب زيادة في الوصف، ومبالغة فيه؛ كما أنّ التفضيل كذلك؛ لأن التعجب من الشِيء يَرفع ذلك الشِيءَ إلى غاية لا يبلغها غيرُ ذلك الشِيء، حقيقةً أو مجازاً، كما أن التفضيل بين الشيئين يَرفع المفضَّل إلى غاية لم يبلغها المفضَّلُ عليه – إن ذُكر – أو لا يَبلغها غيرُ المفضَّل بإطلاقٍ – إن لم يُذكر المفضَّلُ عليه – فجرى

(١) الكتاب ٤/ ٩٧ – ٩٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٤٧٢.

(٣) من الآية: ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٩ – ٤٠.

البابان مَجْرَى واحدًا؛ فإذا قلتَ: "ما أعْلَمَ زيدًا!" كنت متعجبا من أنه فاق أمثالَه، وإذا قلت: "زيدٌ أَعْلَمُ من عمْرٍو"؛ فقد قضيتَ لـ "زيد" بالسَّبْق والسُّمُوَّ على "عمرو"(١).

قال سيبويه: "وما لم يكن فيه (ما أفْعَلَهُ) لم يكن فيه (أَفْعِلْ به رَجُلاً)، ولا (هُوَ أَفْعَلُ مِنْهُ)؛ لأنك تريد أن ترفعَه من غايةٍ دونَه، كما أنك إذا قلت: (ما أَفْعَلَهُ) فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا. والمعنى في (أَفْعِلْ بِهِ) و(مَا أَفْعَلَهُ) واحد، وكذلك (أَفْعَل مِنْه)"(٢).

ثانيا: أوجه الاختلاف والتفاوت

مما يفرق به بين التفضيل والتعجب الأمور الآتية:

١- أن التعجب أسلوب إنشائي، أما التفضيل فأسلوب خبري.

٢- أن للتعجب القياسي صيغتين: "ما أَفْعَلَه"، و"أَفْعِلْ به"

أما التفضيل فله صيغة واحدة وهي "أَفْعَلُ" على تعدد صور استعمالها: مجردةً من "أل"، أو مقترنةً بها، أومضافةً إلى نكرة، أو إلى معرفة.

٣- أن صيغتي التعجب من قبيلِ الأفعال؛ لما تبين من قبلُ من أن صيغة "ما أَفْعَلَه" تقبل نون الوقاية، نحو: "ما افْقرنِي إلى عفو ربي!"، وصيغة "أَفْعِلْ به" على وزن خاص بفعل الأمر، نحو: "أَحْسِنْ بفعل الخير!"

أما صيغة اسم التفضيل فمن قبيل الأسماء؛ لقبولها دخول "أل"؛ والجر، والإضافة إلى المفضل عليه، وقبولها التأنيث، والتثنية، والجمع، وكل ذلك من خصائص الأسماء – كما تبين في الدراسة.

٤- أن التعجب يزيد على التفضيل بشرط، وهو أنه لا يبنى إلا مما وقع في الماضي، ودام فيه، واستمر؛ حتى يستحق أن يتعجب منه، أما الحال الذي لم يكتمل، والمستقبل الذي لم

(١) ينظر:الأصول في النحو١/١٠٤، والإنصاف في مسائل الخلاف١/١٢٢، وشرح المفصل، لابن يعيش٤/١٢٠، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣/ ٥٠، و المقاصد الشافية، لأبي إسحاق الشاطبي ٤/ ٥٧١ – ٥٧٢.

(٢) الكتاب ٤/ ٩٧.

يدخل بعد في الوجود، والماضي الذي لم يستمر فلا تستحق التعجب منها، فلهذا كان أشهر صيغتي التعجب، على لفظ الماضي، ومعناه، وهي صيغة: "ما أَفْعَلَه!"

أما التفضيل فيمكن أن يُبْنَى مما يدل على المستقبل؛ فإنك تقول: أنا أضْرَبُ منك غدا(١).

٥- أن المصدر المؤول يمتنع الإتيان به عند صياغة اسم التفضيل من فاقد بعض الشروط، كفاقد شرط البناء للفاعل، أو شرط الإثبات.

أما التعجب فلا يمتنع فيه ذلك؛ لأن المصدر المؤول معرفة – كما ذُكر في البحث – والمنصوب بعد أفعل التفضيل تمييز، والتمييز واجب التنكير عند الجمهور، أما المنصوب بعد فعل التعجب فمفعول، ولا يشترط فيه تعريف ولا تنكير(٢).

٦- أن صيغة "أَفْعِلْ به" في التعجب من المضاعف يجب فيها فك الإدغام؛ لأن سبب الإدغام في المضاعف هو تلاقي المثلين متصلين متحركين تحركا إصليا، أو ساكنا أحدهما سكونا غير لازم، وكلا الشرطين غير موجودين في"أَفْعِلْ به"؛ لسكون ثاني المثلين لزوما؛ للبناء؛ ولأنه لا يجيء بعد الثاني ساكنٌ فيتحرك آخر الفعل له، بل متحرك، وهو الباء في "بِه"؛ فلم يوجد فيه سبب الإدغام؛ فيقال: "أعْزِزْ بمحمدٍ!"، و"أشْدِدْ بالوباء!" (٣).

أما "أَفْعَلُ" التفضيل من المضاعف؛ فالمثلان فيه ملتقيان متحركين تحركا أصليا؛ فيجب إدغامهما، كقول النبي – صلى الله عليه وسلم -: "المؤمن القوي خير وأفضل وأَحَبُّ إلى الله – عَزَّ وَجَلَّ – من المؤمن الضعيف وفي كل خير..."(٤).

وكذلك صيغة التعجب "ما أَفْعَلَهُ" من المضاعف: المثلان فيها ملتقيان متحركين تحركا أصليا؛ فيجب إدغامهما، تقول: " ما أعَزَّ محمدًا!"، و"ما أشدَّ الوباءَ على الأمة!".

* وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين *.

---

(١) ينظر: شرح الكافية، للرضي٤/٢٢٨ – ٢٢٩.

(٢) بعض الكوفيين يجيز تعريف التمييز، فلا يمنع الإتيان بالمصدر المؤول عند صياغة اسم التفضيل من فاقد الشرط.( .ينظر: حاشية الصبان ٣/ ٦٤).

(٣) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك٣/ ٤٠، والتذييل والتكميل١٠/٢٠٧.

(٤) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل عن أبي هريرة في مسنده ٨/ ٤٢٠، برقم: [٨٧٧٧].

## قائمة المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة/ رجب عثمان محمد، مراجعة/ د. رمضان عبد التواب، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٢- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٣- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ بركات يوسف هبّود، طأ دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٤- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق/ عبد الحسين الفتلي، ط/ مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٥- الأضداد، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ المكتبة العصرية، بيروت - لبنان: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٦- إعراب القرآن العظيم، المنسوب لأبي زكريا الأنصاري، تحقيق وتعليق/: د. موسى على موسى مسعود.

٧- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق وتعليق/ عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ.

٨- إعراب القرآن، لإسماعيل بن محمد الأصبهاني، تقديم وتوثيق/ الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٩- ألفية ابن مالك، منشورات/ دار التعاون.

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ط/ المكتبة العصرية، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

١١- أوضح المسالك، لابن هشام، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٢- الإيضاح العضدي، للفارسي، تحقيق/ د. حسن شاذلي فرهود، منشورات كلية الآداب - جامعة الرياض، الطبعة الأولى: ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
١٣- بحر العلوم، لأبي الليث السمرقندي، تحقيق/ د. محمود مطرجي، ط/ دار الفكر - بيروت، د.ت.
١٤- البديع في علم العربية، لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير، تحقيق ودراسة/ د. فتحي أحمد علي الدين، منشورات: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ.
١٥- البعث والنشور للبيهقي، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، ط/ مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٦- تاج العروس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الزَّبِيدِيّ، تحقيق/ علي شيري، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٢٤ هـ.
١٧- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، ط/ عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق/: د. عبد الرحمن العثيمين، ط/ دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
١٩- التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، ط/ الدار التونسية للنشر - تونس: ١٩٨٤ هـ.
٢٠- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ الدكتور: عفيف عبد الرحمن، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ د. حسن هنداوي
ط/ دار القلم - دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.
٢٢- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٣- التفسير الكبير، للفخر الرازي = مفاتيح الغيب، ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٢٠ هـ.

٢٤- تفسير مقاتل بن سليمان، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان الأزدي البلخى، تحقيق/ عبد الله محمود شحاته، ط/ دار إحياء التراث – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ.
٢٥- تمهيد القواعد، لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، ط/ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
٢٦- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق/ محمد عوض مرعب، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠٠١م.
٢٧- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق/ أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط/ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – مصر، الطبعة الثانية: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م
٢٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين حسن بن قاسم المرادي، شرح وتحقيق/ د. عبد الرحمن علي سليمان ، ط/ دار الفكر العربي، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
٢٩- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور الثعالبي، ط/ دار المعارف – القاهرة.
٣٠- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام الطبري، تحقيق ومراجعة/ أحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م
٣١- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق، وضبط، وشرح/ علي محمد البجاد، ط/ نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
٣٢- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، ط/ دار الفكر – بيروت – لبنان.
٣٣- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان، ط/ دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
٣٤- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، مراجعة وتدقيق/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط/ دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٣٥- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق وتعليق/ الدكتور. يحيى مراد، منشورات/ محمد علي بيضون، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٣٦- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق/ د. أحمد محمد الخراط، ط/ دار القلم، دمشق.

٣٧- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح/ د. محمد يوسف نجم، ط/ دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت.

٣٨- ديوان رؤبة بن العجاج، تصحيح وترتيب/ وليم بن الورد البروسي، ط/ دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع – الكويت.

٣٩- ديوان طرفة بن العبد، بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق/ دُرّيّة الخطيب، ولطفي الصّقّال، ط/ دائرة الثقافة والفنون بدولة البحرين، والمؤسسة العربية للتوزيع والنشر – بيروت، الطبعة الثانية: ٢٠٠٠م.

٤٠- ديوان عمرو بن أحمر، جمع وتحقيق: الدكتور/ حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤١- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق/ د. حاتم صالح الضامن، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ. – ١٩٩٢م.

٤٢- زهر الأكَم في الأمثال والحكم، للحسن، نور الدين اليوسي، تحقيق/ د. محمد حجي، د. محمد الأخضر، ط/ الشركة الجديدة – دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة الأولى: ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

٤٣- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٤٤- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٤٥- شرح أبيات المغني، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، ط/ دار المأمون للتراث، بيروت.

٤٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط/ دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

٤٧- شرحان على مراح الأرواح، لديكنقوز، والفلاح في شرح المراح، لابن كمال باشا، ط/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة: ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.

٤٨- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق/ د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط/ دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى:١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٨- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق/ د. صاحب أبو جناح، ط/ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل، الطبعة الأولى: ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٤٩- شرح الدماميني على مغني اللبيب، تحقيق/ الشيخ أحمد عزّو عناية، ط/ مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٠- شرح شواهد المغني، للسيوطي، تحقيق وتعليق/ أحمد ظافر كوجان، والشيخ محمد محمود ابن التلاميد الشنقيطي، منشورات لجنة التراث العربي: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

٥١- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق وتصحيح وتعليق/ أ. د. يوسف حسن عمر، منشورات: جامعة قار يونس - ليبيا: ١٣٩٥ - ١٩٧٥

٥٢- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق وتقديم/ عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٥٣- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي بن المرزبان، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ٢٠٠٨ م.

٥٤- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق/ د. إميل بديع يعقوب، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٥٥- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق/ خالد عبد الكريم، ط/ المطبعة العصرية - الكويت، الطبعة الأولى: ١٩٧٧ م.

٥٦- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل الجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، ط/ دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م

٥٧- صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان، التميمي، الدارمي، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ. – ١٩٩٣م.

٥٨- صحيح مسلم . مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٥٩- علل النحو، لابن الوراق، محمد بن عبد الله ، ابن الوراق، تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، ط/ مكتبة الرشد – الرياض- السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٦٠- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق/ د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، ط/ دار ومكتبة الهلال، د. ت.

٦١- الفاخر، لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، تحقيق/ عبد العليم الطحاوي، مراجعة/ محمد علي النجار، ط/ دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى١٣٨٠هـ.

٦٢- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، تحقيق/ الدكتور: صالح عبد العظيم الشاعر، ط/ مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولى:٢٠١٠ م.

٦٣- الكتاب، لسيبويه ، تحقيق/ عبد السلام هارون، ط/ مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٦٤- كتاب الأفعال، لسعيد المعافري، المعروف بابن الحداد، تحقيق/ حسين محمد محمد شرف، مراجعة/ محمد مهدي علام، منشورات/ مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

٦٥- كتاب الأفعال، لعلي بن جعفر، المعروف بابن القَطَّاع، ط/ عالم الكتب، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٦٦- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق/ د. شوقي ضيف، ط/ دار المعارف – مصر، الطبعة الثانية: ١٤٠٠هـ.
٦٧- الكناش في فني النحو والصرف، لعماد الدين إسماعيل أبي الفداء، دراسة وتحقيق/ د. رياض بن حسن الخوام، ط/ المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان: ٢٠٠٠ م.
٦٨- لباب التأويل في معاني التنزيل = تفسير الخازن، لعلاء الدين الشيحي، المعروف بالخازن، تصحيح: محمد علي شاهين، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ.
٦٩- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق/ د. عبد الإله النبهان، ط/ دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٧٠- لسان العرب، لابن منظور، ط/ دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة : ١٤١٤هـ.
٧١- اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن بن سِباع، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، تحقيق/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، منشورات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى:١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٧٢- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق/ محمد فواد سزگين، ط/ مكتبة الخانجى – القاهرة: ١٣٨١ هـ.
٧٣- مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني، تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط/ دار المعرفة – بيروت، لبنان.
٧٤- المحكم والمحيط الأعظم، لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
٧٥- المرتجل في شرح الجمل، للخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م.
٧٦- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق/ د. محمد كامل بركات منشورات: جامعة أم القرى، ط/ دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ

٧٧- المستقصى في أمثال العرب، للزمخسري، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية: ١٩٨٧م.
٧٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، ط/ دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٧٩- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق/ د. حاتم صالح الضامن، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ.
٨٠- معاني القراءات لأبي منصور الأزهري، ط/ مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
٨١- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق/ أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط/ الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى.
٨٢- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي، ط/ عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٨٣- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: المستشرق د سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، تصوير/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
٨٤- المغني في تصريف الأفعال، للأستاذ الدكتور الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط/ دار الحديث – القاهرة – الطبعة الثالثة: ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م.
٨٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط/ دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة: ١٩٨٥م.
٨٦- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق/ صفوان عدنان الداودي، ط/ دار القلم- دمشق ، والدار الشامية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ.
٨٧- المفصل في صنعة الإعراب، لجار الله الزمخشري، تحقيق/ د. علي بو ملحم، ط/ مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٣م.
٨٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق/ د. محمد إبراهيم البنا، وآخرين، منشورات معهد البحوث العلمية

وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٨٩- مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، ط/ دار الفكر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٩٠- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق/أ.د. محمد عبد الخالق عظيمة، ط/عالم الكتب. – بيروت.

٩١- المقدمة الجزولية في النحو، لعيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق/ د. شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة/ د. حامد أحمد نيل، د. فتحي محمد أحمد جمعة، ط/ دار الغد العربي.

٩٢- المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، د. ن، الطبعة الأولى: ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

٩٣- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تحقيق/ محمد مصطفى الأعظمي، ط/ مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م.

٩٤- نثر الدر في المحاضرات، لمنصور بن الحسين الرازي، تحقيق/ خالد عبد الغني محفوظ، ط/ دار الكتب

٩٥- النكت في إعجاز القرآن، للرماني، تحقيق/ محمد خلف الله، ود. محمد زغلول سلام، ط/ دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة: ١٩٧٦م.

٩٦- همع الهوامع. للسيوطي، تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، والعال سالم مكرم، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان: ١٤١٣هـ. – ١٩٩٢م.

## الكشافات الفنية للبحث

### أولا: كشاف الآيات القرآنية

| م | الآيـــــــــــــــــــــــــــــــة | رقمها | السورة | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| ١ | ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ | ٢٨ | البقرة | ٢٢٩٠ |
| ٢ | ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ | ٤١ | البقرة | ٢٣١٩، ٢٣٢١ |
| ٣ | ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ ﴾ | ٩٦ | البقرة | ٢٣٢٥ |
| ٤ | ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ | ١٧٥ | البقرة | ٢٢٨٩، ٢٣١٢ |
| ٥ | ﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ | ١٧٧ | البقرة | ٢٣٤٦ هامشيا |
| ٦ | ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ | ١٩٨ | البقرة | ٢٣١٧ هامشيا |
| ٧ | ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ | ٢٠٤ | البقرة | ٢٢٨٧ هامشيا |
| ٨ | ﴿ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾ | ٢١٩ | البقرة | ٢٣٢٠ |
| ٩ | ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ | ٢٢١ | البقرة | ٢٢٨٧ هامشيا |
| ١٠ | ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ ﴾ | ٢٣٨ | البقرة | ٢٣١٩، ٢٣٢٣ |

| م | الآيـــــــــــــــــــــــــــة | رقمها | السورة | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| ١١ | ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ | ٢٥٣ | البقرة | ٢٣١٧ هامشيا |
| ١٢ | ﴿ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا۟ ﴾ | ٢٨٢ | البقرة | ٢٣٣٢، ٢٣٤٩ |
| ١٣ | ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ | ١٣٩ | آل عمران | ٢٣١٩، ٢٣٢٣ |
| ١٤ | ﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ | ١٤٠ | آل عمران | ٢٢٩٦ |
| ١٥ | ﴿ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ | ١٥٢ | آل عمران | ٢٣١٧ هامشيا |
| ١٦ | ﴿ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ﴾ | ٥١ | النساء | ٢٣٢١ |
| ١٧ | ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ | ٧٩ | النساء | ٢٢٩٧ |
| ١٨ | ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ | ٥٤ | المائدة | ٢٣١٧ هامشيا |
| ١٩ | ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ﴾ | ٧٨ | المائدة | ٢٣٣٧ هامشيا |
| ٢٠ | ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾ | ١٠٧ | المائدة | ٢٣٢٣ |
| ٢١ | ﴿ قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا ﴾ | ١٠٤ | الأنعام | ٢٣٠٦ هامشيا |
| ٢٢ | ﴿ وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ ﴾ | ٣٩ | الأعراف | ٢٣٢٥ |
| ٢٣ | ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ ﴾ | ٣ | التوبة | ٢٣١٩، ٢٣٢٣ |
| ٢٤ | ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ﴾ | ٢٤ | التوبة | ٢٣٢١ |

| م | الآيـــــــــــــــــــــــــــــة | رقمها | السورة | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| ٢٥ | ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ ﴾ | ٥٢ | التوبة | ٢٣١٩، ٢٣٢٣ |
| ٢٦ | ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾ | ٢ | يونس | ٢٢٨٦ هامشيا |
| ٢٧ | ﴿ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴾ | ٢١ | يونس | ٢٣٣٢ |
| ٢٨ | ﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ ﴾ | ٢٧ | هود | ٢٣٢٥ |
| ٢٩ | ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾ | ٧١ | هود | ٢٢٨٨ |
| ٣٠ | ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴾ | ٧٢ | هود | ٢٢٨٨ |
| ٣١ | ﴿ قَالُوٓا۟ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ | ٧٣ | هود | ٢٢٨٨ |
| ٣٢ | ﴿ إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ | ٨ | يوسف | ٢٣١٨، ٢٣٢٠، ٢٣٢٦ |
| ٣٣ | ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ ﴾ | ٣٣ | يوسف | ٢٣٢٧ |
| ٣٤ | ﴿ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ | ٤ | الرعد | ٢٣١٧ هامشيا |
| ٣٥ | ﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ | ٥ | الرعد | ٢٢٨٦ هامشيا، |
| ٣٦ | ﴿ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُوا۟ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ﴾ | ٧١ | النحل | ٢٣١٧ هامشيا |
| ٣٧ | ﴿ وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴾ | ٢١ | الإسراء | ٢٣١٧ هامشيا |
| ٣٨ | ﴿ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ | ٧٠ | الإسراء | ٢٣١٧ |
| ٣٩ | ﴿ وَمَن كَانَ فِى هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ | ٧٢ | الإسراء | ٢٣٣٨ |

| م | الآيـــــــــــــــــــــــــــــة | رقمها | السورة | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| ٤٠ | ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ | ٥ | الكهف | ٢٢٩٨، ٢٢٩٩ |
| ٤١ | ﴿ قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟ ۖ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ﴾ | ٢٦ | الكهف | ٢٣٠٦، ٢٣١٢ |
| ٤٢ | ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ | ٣٤ | الكهف | ٢٣٢١ |
| ٤٣ | ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا ﴾ | ٥٤ | الكهف | ٢٣٢٢ |
| ٤٤ | ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا ﴾ | ٦١ | الكهف | ٢٢٨٩ |
| ٤٥ | ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ۚ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا ﴾ | ٦٣ | الكهف | ٢٢٨٩ |
| ٤٦ | ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ | ٣٨ | مريم | ٢٣٠٦، ٢٣١٣ |
| ٤٧ | ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ | ٧ | طه | ٢٣٢١ |
| ٤٨ | ﴿ قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾ | ٦٣ | طه | ٢٣٢٣ |
| ٤٩ | ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾ | ٧١ | طه | ٢٣٤٥ |
| ٥٠ | ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴾ | ٧٥ | طه | ٢٣٢٣ |
| ٥١ | ﴿ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ ﴾ | ١٢٧ | طه | ٢٣٢١ |
| ٥٢ | ﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾ | ١٤ | المؤمنون | ٢٣٢٤ هامشيا |

| م | الآيـــــــــــــــــــــــــــة | رقمها | السورة | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| ٥٣ | ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ ﴾ | ٢٤ | المؤمنون | ٢٣١٨ هامشيا |
| ٥٤ | ﴿ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ | ٢٤ | الفرقان | ٢٣٢٦ |
| ٥٥ | ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوٓا۟ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ﴾ | ٥٦ | النمل | ٢٣٤٦ هامشيا |
| ٥٦ | ﴿ وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ ۖ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ | ١١ | القصص | ٢٣٠٦ هامشيا |
| ٥٧ | ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَا ۚ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍۭ ﴾ | ١١ | الصافات | ٢٣٤٦ |
| ٥٨ | ﴿ وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴾ | ١٧٩ | الصافات | ٢٣٠٦ هامشيا |
| ٥٩ | ﴿ أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾. | ٥ | ص | ٢٢٨٦ هامشيا |
| ٦٠ | ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ ﴾ | ٥٧ | غافر | ٢٣٢٠ |
| ٦١ | ﴿ وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ | ٤٨ | الزخرف | ٢٣٢٠ |
| ٦٢ | ﴿ بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ﴾ | ٢ | ق | ٢٢٨٧ هامشيا |
| ٦٣ | ﴿ أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴾ | ٥٩ | النجم | ٢٢٨٧ هامشيا |
| ٦٤ | ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴾ | ٢٧ | النازعات | ٢٣٤٦ |
| ٦٥ | ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾ | ١٧ | عبس | ٢٣١٢ |
| ٦٦ | ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾ | ٥ | التين | ٢٣٢٢ |

## ثانيا: كشاف القراءات القرآنية

| م | الآيـــــــــــة | القـراءة | صاحبها | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| ١ | ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ﴾ [الآية: ٧٢ من سورة الإسراء]. | بإمالة الفتحة والألف في قوله – تعالى –:﴿ وَمَنْ كانَ فِي هذِهِ أَعْمَى ﴾ | أبو عمرو ابن العلاء | ٢٣٣٩ |
| | | بغير الإمالة في قوله – عزَّ وجلّ –: ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ | أبو عمرو ابن العلاء | ٢٣٣٩ |

## ثالثا: كشاف الأحاديث النبوية

| م | نص الحديث | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | «أَتُرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ، لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ». | ٢٣٤١ |
| ٢ | «إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، وَإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ أَسْوَؤُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُتَشَدِّقُونَ الْمُتَفَيْهِقُونَ الثَّرْثَارُونَ». | ٢٣٢٥ |
| ٣ | «تَحْسَبُونَ أَنَّ نَارَ جَهَنَّمَ مِثْلُ نَارِكُمْ هَذِهِ، هِيَ أَشَدُّ سَوَادًا مِنَ الْقَارِ...». | ٢٣٤٢ |
| ٤ | « سبحانَ اللهِ إنَّ المُؤمِنَ لا ينجُس». | ٢٢٩٠ |
| ٥ | «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرِقَ ثِيَابَهُ، فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرٍ». | ٢٣٢٧ |
| ٦ | «المؤمن القوي خير وأفضل وأَحَبُّ إلى الله – عَزَّ وَجَلَّ – من المؤمن الضعيف وفي كل خير». | ٢٣٥١ |

## رابعا: الأقوال والأمثال والنماذج

| م | القـــــــــــــــــــــول | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | "آبَلُ من حُنَيْفِ الحَنَاتِم" | ٢٣٢٩، ٢٣٣٠ |
| ٢ | "أحْنَكُ الشاتين" | ٢٣٢٩، ٢٣٣٠ |
| ٣ | "أزْهَى من دِيك" | ٢٣٢٨، ٢٣٣٥ هامشيا |
| ٤ | "أشغلُ من ذات النِّحْيَيْن" | ٢٣٢٨، ٢٣٣٥ هامشيا، ٢٣٣٦ |
| ٥ | " للَّهِ دَرُّكَ" | ٢٢٩١ هامشيا |
| ٦ | «النّاقصُ والأشجُّ أعْدَلَا بني مروان» | ٢٣٢٧ – ٢٣٢٨ |
| ٧ | هو أعطاهم للدينار، والدرهم، وأولاهم للخير | ٢٣٣١ |
| ٨ | "هو أفلس من ابن المُذَلَّق" | ٢٣٣١ |
| | هو أكْسَى من بَصَلة | ٢٣٣٦ |

## خامسا: كشاف الأشعارو الأرجاز

| م | البيـــــــــــــــت | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| ١ | إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدّ أُكْلُهُمُ ... فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ | البسيط | طرفة بن العبد | ٢٣٣٩ |
| ٢ | أمَّا الْمُلُوكُ فأنتَ اليومَ أَلأَمُهُمْ ... لُؤْمًا، وأَبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبَّاخِ | البسيط | طرفة بن العبد | ٢٣٤٠ هامشيا |
| ٣ | إِنْ تُلْتَ نَصْرٌ فَنَصْرٌ كَانَ شَرَّ فَتًى ... قِدْمًا، وَأَبْيَضَهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ | البسيط | طرفة بن العبد | ٢٣٤٠ هامشيا |
| ٤ | يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لنَا ... مِنْ هَاؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ | البسيط | مجهول | ٢٢٩٤ |
| ٥ | بَانَ الشَّبَابُ وَأَفْنَى ضِعْفَهُ العُمُرُ... لِلَّهِ دَرُّكَ أَيَّ العَيْشِ تَنْتَظِرُ؟! | البسيط | عمرو بن أحمر | ٢٢٩١ |
| ٦ | يَا لَيْتَني مِثْلُك في البَيَاضِ ... أبيضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ | مشطور الرجز | رؤبة بن العجاج | ٢٣٤٠، ٢٣٤١ هامشيا |
| ٧ | لَقَدْ أَتَى فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي ... جَارِيَةٌ فِي دَرْعِهَا الْفَضْفَاضِ * تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيمَاضِ * | مشطور الرجز | رؤبة بن العجاج | ٢٣٤٠ هامشيا |
| ٨ | فَلَهْوَ أَخْوَفُ عِنْدِي إِذْ أُكَلِّمُهُ ... وَقِيلَ: إِنَّكَ مَسْلُوبٌ وَمَقْتُولُ | البسيط | كعب بن زهير | ٢٣٣٥ |
| ٩ | مِنْ ضَيْغَمٍ بِضِرَاءِ الأَرضِ، مُخْدَرُهُ ... بِبَطْنِ عَثَّرَ غِيلٌ، دُونَهُ غِيلُ | البسيط | كعب بن زهير | ٢٣٣٥ |
| ١٠ | ومُسْتَعْجِبٍ ممَّا يَرَى من أناتِنا ... وَلَوْ زَبَنَتْهُ الحربُ لم يَتَرَمْرَمِ | الطويل | أوس بن حجر | ٢٢٨٦ |
| ١١ | وَلَا شِبْلَ أَحْمَى مِن غَزالٍ، كَأَنَّهُ ... مِنَ السُّمْرِ وَالْأَحْرَاسِ فِي خِيْسِ ضَيْغَمِ | الطويل | الرمادي | ٢٣٣٥ |
| ١٢ | وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً *** فَأَحْرِ بِهِ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا | الطويل | مجهول | ٢٢٩٦ |

## محتويات البحث


| م | الموضـــــــــــــــــوع | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | ملخص البحث باللغة العربية | ٢٢٨٠ |
| ٢ | ملخص البحث باللغة الإنجليزية | ٢٢٨٢ |
| ٣ | المقدمـــــــــــة | ٢٢٨٤ - ٢٢٨٥ |
| ٤ | المبحث الأول: التعجب: صِيَغُه، وشرائطُ بِنْيَتِه | ٢٢٨٦ - ٢٣١٦ |
| | تمهيد: مفهوم التعجب، وصيَغُه | ٢٢٨٦ - ٢٢٩١ |
| | المطلب الأول: صيغتا التعجب القياسي ومكوناتهما | ٢٢٩٢ - ٢٢٩٩ |
| | المطلب الثاني: شرائط البنية في التعجب القياسي | ٢٣٠٠ - ٢٣١٦ |
| ٥ | المبحث الثاني: اسم التفضيل: بنيته ودلالاتها، وشرائطها | ٢٣١٧- ٢٣٤٧ |
| | تمهيد: مفهوم التفضيل | ٢٣١٧ - ٢٣١٨ |
| | المطلب الأول: بنية اسم التفضيل: صورها ودلالاتها. | ٢٣١٩ - ٢٣٢٨ |
| | المطلب الثاني: شرائط بنية التفضيل. | ٢٣٢٩- ٢٣٤٧ |
| ٦ | تتمة البحث وخاتمته. | ٢٣٤٨ - ٢٣٥١ |
| ٧ | قائمة المصادر والمراجع. | ٢٣٥٢ - ٢٣٦٠ |
| ٨ | الكشافات الفنية: | ٢٣٦١- |
| | * كشاف الآيات القرآنية. | ٢٣٦١ - ٢٣٦٥ |
| | * كشاف القراءات القرآنية. | ٢٣٦٦ |
| | * كشاف الأحاديث النبوية. | ٢٣٦٧ |
| | * كشاف الأقوال والمثال والنماذج. | ٢٣٦٨ |
| | * كشاف الشواهد الشعرية. | ٢٣٦٩ |